وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسـة

جامعة العربي التبسي– تبسـة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ والآثار

LARBI TEBESSI UNIVERSITY – TEBESSA
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية
الشعبة: علوم انسانية
التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:

الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة التحريرية (1945-1954)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر " ل.م.د "
دفعـــــة: 2021

إعداد الطالبة :
1-مسلي أمال

إشراف الأستاذ :
- د. بوبكر حفظ الله

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فريد نصر الله	أستاذ محاضـر - ب -	رئيســـــــا
بوبكر حفظ الله	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
محمد طليبي	أستاذ مساعــد - أ -	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء الشكر والحمد لله على هذه النعمة النافعة التي

أنعمني بها نعمة العلم، ومن باب قوله صلى الله عليه وسلم

﴿ من لا يشكر الناس لا يشكر الله ﴾

ثم أشكر والدي بفضلهما توصلت إلى هذه الدرجة من العلم

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف

الدكتور: حفظ الله بوبكر

الرجل الطيب والمتواضع المحترم فضل الله ثم بفضل نصائحه وتوجيهاته

تم إتمام مذكرتي جزاه الله كل خير

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

وأخص بالذكر الدكتور: عبد الوهاب شلالي

والدكتور: براكني عبد الباقي

والدكتور: جودي بخوش

والدكتور: شرفي

كما لا يفوتني تقديم الشكر إلى عمال مكتبة الكلية

وأتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب أو

بعيد

قائمة المختصرات

تر: ترجمة.

ج: جزء.

مج: مجلد.

ط: طبعة.

ص: صفحة.

د. ب. ن: دون بلد نشر.

د. س. ن: دون سنة نشر.

ع: عدد.

ط. خ: طبعة خاصة.

م: ميلادي.

الح ع II: الحرب العالمية الثانية.

قائمة الكلمات المفتاحية

السياسة الاستعمارية.

الواقع الاقتصادي.

الواقع الاجتماعي.

الصناعة.

التجارة.

الزراعة.

الثورة التحريرية.

الفقر.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيان	رقم الصفحة
شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
قائمة الكلمات المفتاحية	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ-ح
مدخل: الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)	
أولا. الواقع الاقتصادي	10
ثانيا. الواقع الاجتماعي	20
الفصل الأول: الحياة الاقتصادية في الجزائر خلال (1945-1954م)	
المبحث الأول: المجال الزراعي	30
المبحث الثاني: المجال الصناعي	47
المبحث الثالث: المجال التجاري	51
الفصل الثاني: الحياة الاجتماعية في الجزائر خلال (1945-1954م)	
المبحث الأول: السكان	58
المبحث الثاني: المستوى المعيشي	62
المبحث الثالث: التعليم	70
الفصل الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية على الجزائر	
المبحث الأول: انتشار ظاهرة البطالة	76
المبحث الثاني: تدهور الوضع الصحي	79
المبحث الثالث: انتشار ظاهرة الهجرة وأسبابها	80
الخاتمة	87
الملاحق	91
قائمة المصادر والمراجع	103

مقدمة

1.التعريف بالموضوع:

إن دراسة تاريخ الجزائر المعاصر تحتاج منا إلى رسم صورة واضحة عن مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة تاريخ الثورة الجزائرية الذي لا يزال يتخلله الغموض من كل الجوانب، وذلك لأن معظم الدراسات اقتصرت على الجانب السياسي والعسكري، وظلت الجوانب الأخرى في حاجة إلى المزيد من الدراسات والبحث المعمق، ونظرا لأهمية هذه الجوانب في فهم تاريخ الجزائر قمنا بتسليط الضوء على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في دراستنا بعنوان **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر عشية اندلاع الثورة التحريرية 1945-1954م.**

2.أهمية اختيار الموضوع:

إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين عشية اندلاع الثورة التحريرية 1945-1954م، تعتبر من أهم المواضيع لأنها تزيل الغموض عن الكثير من الأحداث التاريخية الحاسمة، وتعتبر هذه الفترة من أهم الفترات التي مرت بها الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي، وتكمن أهمية هذا الموضوع كذلك في أنه يصف حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية والمتدهورة التي لحقت بالشعب الجزائري جراء السياسة الفرنسية المطبقة عليه، كما يبين لنا كذلك مظاهر الاستغلال الاستعماري للجزائريين في مختلف المجالات من جهة، ويبين لنا مدى مساهمة هذه الظروف الصعبة في تفجير الثورة التحريرية من جهة أخرى.

3.أسباب اختيار الموضوع:

تتمحور حول جملة من الدوافع الذاتية والموضوعية تتمثل فيما يلي:

✓حب الاطلاع على تاريخ الثورة الجزائرية ومحاولة إثرائه من خلال هذه المذكرة المتواضعة.

✓الرغبـة الشخصـية فـي معرفـة الظـروف الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي الجزائـر عشـية اندلاع الثورة التحريرية الكبرى، وتحفيزها في تفجير ثورة نوفمبر المباركة 1954م.

✓محاولـة دراسـة الموضـوع دراسـة أكاديميـة لكونـه يمثـل مرحلـة مهمـة وحساسـة فـي تاريخ الثورة الجزائرية.

✓محاولـة الكشـف عـن الأوضـاع التـي آلـت إليهـا الجزائـر بعـد دخـول الاسـتعمار إليها، وفرض سيطرته العسكرية التامة من كل النواحي.

✓محاولـة دراسـة الجانـب الاقتصـادي والاجتمـاعي فـي هـذه الفتـرة لأن معظـم الدراسـات اهتمـت فقـط بالجانـب السياسـي والعسـكري وأهملـت الجانـب الاقتصـادي والاجتماعي.

✓الرغبـة فـي تسـليط الضـوء علـى الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي الجزائـر مـن سـنة 1945م إلـى سـنة 1954م، تـاريخ انـدلاع الثـورة التحريريـة، ومحاولـة كشـف خلفيـات الموضـوع والوقـوف عنـد أهـم محطاتـه، مركـزين علـى الإطـار الزمنـي 1945م لأنـه يصـادف حـدثا عالميـا تمثـل فـي نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة، كمـا يمثـل حـدثا بـارزا فـي الجزائـر تمثـل فـي مجـازر 08 مـاي 1945م، أمـا سـنة 1954م فتمثـل تـاريخ انـدلاع الثورة التحريرية الكبرى.

4.الإشكالية:

تتمحـور الإشـكالية الرئيسـية لهـذه الدراسـة حـول: **كيـف كانـت الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي الجزائـر عشـية انـدلاع الثـورة التحريريـة؟ وكيـف انعكسـت علـى الجزائر؟**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية تمثلت في:

✓كيـف كانـت الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي الجزائـر خـلال الحـرب العالميـة الثانية؟

✓وكيف أثرت هذه الأوضاع على الشعب الجزائري؟

✓مـا هـي الآثـار الناجمـة عـن الحـرب العالميـة الثانيـة فـي المجـالين الاقتصـادي والاجتماعي في الجزائر؟

✓بما اتسمت الأحوال الديمغرافية والاجتماعية لسكان الجزائر خلال هذه الفترة؟

✓ومـا هـي أهـم الانعكاسـات الناجمـة عـن هـذه الأوضـاع الصـعبة التـي عـانى منهـا الشعب الجزائري فترة الاستعمار الفرنسي؟

✓وكيف انعكست هذه الأوضاع على المجتمع الجزائري؟

✓بما تميزت أوضاع الشعب الجزائري الاقتصادية والاجتماعية قبل 1954م؟

✓مـن خـلال دراسـة أوضـاع الجزائـر الاقتصـادية والاجتماعيـة قبـل فتـرة الثـورة التحريريـة، إلـى أي مـدى سـاهمت السياسـة الفرنسـية فـي طمـس الشخصـية الجزائريـة واستغلال ثرواتها؟

✓كيـف سـاهمت الأحـوال الديمغرافيـة والمشـاكل الاجتماعيـة والهجـرة الداخليـة والخارجية في تهيئة الأرضية لتفجير الثورة التحريرية؟

5.أهداف الدراسة:

الهـدف مـن هـذه الدراسـة هـو الإجابـة عـن هـذه التسـاؤلات ومحاولـة إبـراز أهـم مظـاهر الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعيـة للجزائـريين فـي الفتـرة المحـددة للدراسـة، وأثـر تـأزم الأوضـاع وحتميـة الظـروف المزريـة التـي عاشـها الشـعب الجزائـري أثنـاء الاسـتعمار الفرنسي.

6.الإطار الزماني للبحث:

التقيـد بالمجـال الزمنـي والفتـرة المـراد دراسـتها، حيـث تبتـدئ الدراسـة مـن سـنة 1945م وهـو تـاريخ انتهـاء الحـرب العالميـة الثانيـة ويعتبـر منعرجـا حاسـما فـي التـاريخ حيـث كانـت لـه انعكاسـات سـلبية علـى تـاريخ الجزائـر فـي كافـة المجـالات، حيـث عـانى الشـعب الجزائـري فـي هـذه الآونـة مـن ظـروف صـعبة يشـهد لهـا التـاريخ، وتتوقـف الدراسـة عنـد سـنة 1954م وهـو التـاريخ الـذي انـدلعت فيـه الثـورة التحريريـة الجزائريـة جـراء مـا تعرض له الشعب من ويلات ومآسي بفعل السياسة الفرنسية.

7.خطة البحث:

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بضبط خطة شاملة تمكننا من التعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عاشها الشعب الجزائري منذ بداية الحرب العالمية الثانية إلى غاية اندلاع ثورة التحرير الجزائرية، تضمنت الخطة المنتجة مقدمة ومدخل وثلاثة فصول رئيسية وخاتمة، حيث كان المدخل بعنوان الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) والفصل الأول بعنوان الحياة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1945-1954م) تندرج ضمنه ثلاث مباحث:

حيث كان المبحث الأول بعنوان المجال الزراعي؛

والمبحث الثاني: المجال التجاري؛

والمبحث الثالث: المجال الصناعي.

حيث ذكرنا في هذا الفصل الحالة المزرية التي مست القطاعات الثلاثة من تخلف واستغلال الشعب الجزائري وتخيره لخدمة الوطن الأم (فرنسا)، حيث انعكس ذلك سلبا على وضعية المجتمع الجزائري خصوصا أن الأرض تعتبر مصدر رزقه الوحيد.

أما الفصل الثاني كان بعنوان الحياة الاجتماعية في الجزائر (1945-1954م) تندرج ضمنه أيضا ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان السكان درسنا فيه العناصر المشكلة للمجتمع الجزائري من أوروبيين وجزائريين ونسبة الزيادة الطبيعية لدى الطائفتين مع ذكر الأجناس المشكلة للمجتمع الأوروبي بالجزائر، في حين عنوان المبحث الثاني المستوى المعيشي للسكان في الجزائر، وذلك بإبراز المشاكل الجوهرية التي كان يعاني منها المجتمع الجزائري (مجتمع الأهالي) والمتمثلة في أزمة السكن التي مست الجزائريين دون الأوروبيين، مع التطرق إلى الوضع الصحي والمنشآت الصحية، وكذلك ظاهرة البطالة وظروف العمل التي كان يعيشها الشعب الجزائري وكذلك الهجرة الداخلية والخارجية التي كانت تمثل هروبا من المآسي والفقر والمجاعة

وأخيرا المبحث الثالث بعنوان التعليم تعرفنا فيه على الحالة المتدهورة والتراجع المستمر للمجال الثقافي في الجزائر خلال فترة الاستعمار جراء سياسة التجهيل الفرنسية المعتمدة في طمس الهوية الجزائرية.

الفصل الثالث بعنوان الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية على الجزائر، حيث ركزنا على أهم الانعكاسات التي أثرت على الشعب الجزائري خصصنا بالذكر البطالة وتدهور الوضع الصحي وتندرج ض هذا الفصل كذلك ثلاثة مباحث، حيث كان المبحث الأول بعنوان انتشار البطالة، وعنوان المبحث الثاني تدهور الوضع الصحي والمبحث الثالث والأخير بعنوان الهجرة، وهذه الانعكاسات كانت حافزا دفع بالشعب الجزائري نحو الثورة، خاصة فئة الفلاحين والعمال وكذلك الطلبة الجزائريين، وأخيرا أتممنا الدراسة بخاتمة تضمنت مجمل الاستنتاجات التي توصلنا إليها خلال هذا البحث المتواضع رغم مشقته بسبب تكرار المعلومات في كل المصادر والمراجع.

8. المناهج المعتمدة في دراسة الموضوع:

ولدراسة هذا الموضوع والإلمام بجوانبه قمنا باتباع عدة مناهج أهمها:

المنهج التاريخي: واعتمدنا عليه في سرد الأحداث بطريقة وصفية وتحليلية لضمان تسلسل الأحداث وفقا للتدرج الزمني الكرونولوجي، وتم توظيفه في جميع الفصول لتقديم صورة شاملة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري، وكذلك **المنهج الوصفي**، حيث اعتمدنا عليه في تصوير واقع المجتمع الجزائري في الفترة ما بين (1945-1954م) لوصف يمكن القول عنه مدقق لإظهار مدى صعوبة الفترة المعاشة للشعب الجزائري، إلى جانب ذلك **المنهج التحليلي**، حيث قمنا بتحليل بعض الإحصائيات عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، واستخدامه في تحليل المضمون وتحليل الواقع المعاش وربطه بالظروف، بالإضافة إلى **المنهج الإحصائي** الذي كان يفرض نفسه تقريبا في كل الفصول، حيث اعتمدنا عليه في المجال الاقتصادي من خلال إحصاء تراجع كميات المحصول والمنتوج الجزائري، وكذلك

الإحصـائيات الإنتاجيـة للمعمـرين المسـتوطنين، وكـذلك فـي المجـال الاجتمـاعي اعتمـدنا عليـه بكثـرة فـي كـل صـفحات الفصـل، حيـث اعتمـدنا عليـه فـي إحصـاء عـدد السـكان الجزائـريين والمسـتوطنين المتواجـدين فـي الجزائـر خـلال هـذه الفتـرة، وكـذلك فـي جانـب التعلـيم، حيـث قـدمنا إحصـائيات لكمـل أطـوار التعلـيم فـي الجزائـر، إلـى جانـب إحصـاء أعـداد المتمدرسـين الجزائـريين والمعمـرين فـي الجزائـر خـلال تلـك الفتـرة، وكـذلك فـي جانـب البطالـة، حيـث قـدمنا إحصـائيات حـول أعـداد البطـالين فـي الجزائـر وإحصـاء العمـال فيهـا، وكـذلك فـي الجانـب الصـحي قمنـا بتوظيفـه فـي إحصـاء عـدد المرضـى، وخاصـة مرضـى السـل الـذين كـانوا بـالآلاف خـلال تلـك الفتـرة، وأخيـرا **المـنهج المقـارن** الـذي اعتمـدنا عليـه فـي كـل الفصـول وكـل عناصـر البحـث مـن حيـث المقارنـة بـين السـكان الجزائـريين والسـكان المسـتوطنين (اللكولـون) فـي كـل الجوانـب الحياتيـة والمعيشـية، حيـث كـان هنـاك تفـاوت كبيـر فـي كـل النـواحي الاقتصـادية والاجتماعيـة وحتـى الثقافيـة، حيـث كانـت النسـبة الأوروبيـة تتميـز بالتفـاوت والرقـي والتزايـد عـن النسـبة الجزائريـة فـي جميـع مجالات الحياة.

9.مصادر ومراجع الدراسة:

لإنجاز بحثنا اعتمدنا هذا على جملة من المصادر والمراجع أهمها:

✓تكـون التخلـف فـي الجزائـر لعبـد اللطيـف بـن أشـنهو، سـاعدنا هـذا الكتـاب كثيـرا فـي الجانـب الاقتصـادي وتـأثيره علـى الجانـب الاجتمـاعي، وتقـديم الإحصـائيات الاقتصـادية والاجتماعية في الجزائر.

✓سياسـة التسـلط الاسـتعماري والحركـة الوطنيـة (1830-1954م)، ليحيـى بـوعزيز، والـذي شـرح فيـه الأوضـاع العامـة للشـعب الجزائـري اجتماعيـا وسياسـيا وحتـى اقتصـاديا، اعتمـدت عليـه كثيـرا فـي الإحصـائيات الخاصـة بالسـكان والتعلـيم وظـاهرة البطالـة فـي الجزائر.

✓العمـال الجزائـريين فـي فرنسـا، اعتمـدت عليـه فـي ذكـر الظـروف العامـة التـي عاشـها العامل الجزائري بفرنسا، وأسباب الهجرة الجزائرية إليها.

✓الحقـائق الاسـتعمارية والمقاومـة، لأحمـد محسـاس، اعتمـدت عليـه فـي دراسـة الجانب الاجتماعي والاقتصادي للشعب الجزائري.

✓الكفـاح القـومي والسياسـي مـن خـلال المـذكرات المعاصـرة (1947-1954م) لابـن العقـون عبـد الرحمـان إبـراهيم، الـذي أفادنـا كثيـرا فـي دراسـة البطالـة فـي الجزائـر وتـدهور الوضع الاقتصادي.

✓مـن تصـفية الاسـتعمار إلـى الثـورة الثقافيـة، لأحمـد طالـب الإبراهيمـي، الـذي أفادنـا هو الآخر في دراسة الوضع الصحي والإحصائيات الخاصة بهذا المجال.

✓الجزائـر تحمـل السـلاح أو زمـن اليقـين، دراسـة تحليليـة للحركـة الوطنيـة والثـورة المسلحة، لسليمان الشيخ، أفادنا كثيرا في دراسة الهجرة الجزائرية.

✓الثـورة الجزائريـة فـي عامهـا الأول، لمحمـد العربـي الزبيـري، اعتمـدت عليـه فـي دراسـة الأوضـاع الاقتصـادية بطريقـة مفصـلة، حيـث اعتمـدت عليـه فـي جميـع المجـالات الاقتصـادية (الزراعـة والتجـارة وكـذلك الصـناعة)، كمـا أفـادني كثيـرا فـي الجانـب الاجتماعي، من حيث السكان، البطالة والتعليم.

✓تـاريخ الحركـة الوطنيـة الجزائريـة، لمحفـوظ قـداش، اعتمـدت عليـه فـي دراسـة السـكان فـي الجزائـر والفئـات المكونـة للمجتمـع الجزائـري والمقارنـة بـين السـكان الأصـليين (الأهالي) والسكان الدخلاء (الأوروبيين).

✓تـاريخ الجزائـر المعاصـر، لشـارل روبيـر آجيـرون، أفادنـا كثيـرا فـي المجـال الاجتمـاعي مـن حيـث السـكان والمسـتوى المعيشـي والسياسـة الاسـتعمارية المطبقـة فـي مجـال التعلـيم والصـحة، وكـذلك فـي الجانـب الاقتصـادي مـن حيـث تقـديم الإحصـائيات الإنتاجيـة، حيـث بـين لنـا أن المسـتوطنين الأكثـر اسـتحواذا علـى المجـال الاقتصـادي فـي الجزائر.

10. صعوبات البحث:

وواجهتنا في إنجاز بحثنا هذا الكثير من الصعاب منها:

✓عـدم الـتمكن مـن الحصـول علـى الوثـائق الأرشـيفية التـي تـدعم دراسـتنا للموضـوع مـن الناحيـة الاقتصـادية والاجتماعيـة بسـبب عـدم تمكننـا مـن الـذهاب لـدور الأرشـيف فـي ظل جائحة كورونا.

✓قلـة المـادة العلميـة المتعلقـة بالجانـب الاقتصـادي والاجتمـاعي، وإن وجـدت تحتـوي كلهـا علـى نفـس المعلومـات نفـس الجمـل، حيـث درسـت الموضـوع مـن ناحيـة واحـدة، وتكرار المعلومات في جميع المصادر والمراجع.

✓كذلك التوقف عن العمل تماما لمدة شهرين بسبب وباء كورونا.

لكـن فـي الأخيـر بفضـل الله ثـم الأسـتاذ المشـرف، وكـذا بعـض العـاملين فـي المكتبـة تمكنت من تجاوز بعض هذه الصعاب وإتمام هذا البحث المتواضع.

مدخل: الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)

أولا. الواقع الاقتصادي

ثانيا. الواقع الاجتماعي

لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر عشية اندلاع الثورة التحريرية كان لابد لنا من التطرق إليها أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث تمادت السلطات الاستعمارية في سياستها وتعسفها وظلمها وسعيها في تهميش الشعب الجزائري وتجريده من كل مقومات الحياة، وكان لهذا الواقع المظلم امتداده على جميع مجالات الحياة، حيث انعكس ذلك على الحياة الاجتماعية والاقتصادية الغرض من هذه السياسة تجريد الشعب الجزائري من رغبته في التطور والرقي، ومحو الهوية الجزائرية وجعل الجزائر تحت تصرف السلطات الفرنسية، لتنعم باستغلال خيراتها الطبيعية، وظل كذلك الجو متوترا منذ دخول الاستعمار الفرنسي الجزائر عام 1830م وازداد توترا وسوءا خلال الحرب العالمية الثانية (1939–1945م)،[1] حيث كانت لهذه الأخيرة انعكاسات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلفت سلبيات كبيرة أثرت على المجتمع الجزائري خاصة وعلى الجزائر بصفة عامة، ونعرف هذه المأساة من خلال دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال الحرب العالمية الثانية.[2]

أولا. الواقع الاقتصادي:

كانت الأوضاع الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية جد متدهورة، نظرا إلى السياسة الاستعمارية القمعية في حق الجزائريين،[3] إلى جانب ما شهدته الجزائر من الأزمات المتكررة التي تسببت في مجاعات قاتلة وخاصة بالأرياف، حيث عرفت البلاد نقصا فادحا في المواد الغذائية الأساسية،[4] أدى ذلك إلى تنامي السوق السوداء

[1] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري من خلال حزب الشعب الجزائري (1830–1954م)**، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، 2009، ص 48.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، (1930–1945م)**، ج3، دار نافع للطباعة، القاهرة، 1977، ص 147.

[3] إسماعيل سامعي، **انتفاضة 08 ماي 1945، قالمة ومناطقها**، مديرية التربية الجامعية، قالمة، الجزائر، 2004، ص 44.

[4] بنيامين سطورا، **مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائر (1888–1974م)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1939، ص 43.

بشكل رهيب، كما تسبب ذلك في انتشار الأمراض التي أودت بحياة آلاف الجزائريين.[1]

تسبب التراجع الاقتصادي في مختلف مفاصله؛ الزراعة، التجارة وحتى الصناعة، في مآسي إنسانية في الجزائر، وأجبر هذا الوضع المتردي لاسيما تراجع حجم الخزين الاستراتيجي للمواد الأساسية، السلطات الاستعمارية الفرنسية على العمل بنظام بطاقات التموين، من أجل مواجهة هذه الأزمة،[2] ولم تكتف عند هذا الحد، وإنما وضعت يدها على كل الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال فترة الحرب،[3] وهذا تسبب في تدهور الوضع الزراعي الذي يعتبر مصدر رزق للجزائريين، ولم يكتف باستغلال الخيرات الزراعية فقط وإنما تمادت ذلك إلى استغلال العنصر البشري، وشرعت في استغلال اليد العاملة وإرغام الجزائريين على العمل في أراضيهم بأبخس الأثمان، في شتى المجالات الاقتصادية، هذا لمن وجد عملا، أما العاطلون عن العمل اضطروا إلى الهجرة،[4] تراجع الإنتاج الزراعي في الجزائر بشكل رهيب، لأن السلطات الاستعمارية قامت بتسخير جزءا من تلك الكميات المعتبرة من إنتاج الحبوب إلى فرنسا،[5] وذلك لتغطية العجز هناك، وجزء من هذه الكميات كان يوجه إلى إيطاليا وألمانيا، وقد أثر ذلك كثيرا على مخزون الجزائر من القمح، خاصة خلال سنتي (1941-1942م)، نظرا لما صاحب تلك السنوات من الجفاف الذي زاد تضرر المحصول لدرجة الانخفاض بشكل ملحوظ بين سنوات (1939-1942م) تراجع المنتوج الزراعي الجزائري بشكل رهيب، ولم تسلم الزراعة الفرنسية هي الأخرى من ذلك، حيث تراجعت زراعة الكروم هي الأخرى عرفت تدهورا بفعل سنوات الحرب

[1] مصطفى طلاس وبسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، ط1، دار الشورى، بيروت، 1982، ص 50.

[2] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ إلى غاية 1962م**، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 331.

[3] بشير كاشة الفرحي، **مختصر وقائع وأحداث ليل الاستعمار الفرنسي للجزائر، (1830-1962م)**، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 2004، ص 123.

[4] مصطفى طلاس وبسام العسلي، **المصدر السابق**، ص 48.

[5] أنظر الملحق رقم (01)، يبين رصيف الحبوب بميناء وهران لتوجيهه نحو فرنسا، بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 267.

تراجعت زراعتها من 1942 هكتار سنة 1939م إلى 357000 هكتار مع نهاية الحرب لعدة أسباب، منها ظاهرة الجفاف كما ذكرنا سابقا وتجنيد العاملين في محاصيل زراعة الكروم ضمن الجيش الفرنسي، كما انخفض أيضا إنتاج الزيتون، مما جل عجز في إنتاج ادة الزيتون خلال سنوات الحرب.[1]

وتسبب في تراجع الإنتاج الزراعي[2] في الجزائر خلال فترة الحرب ظاهرة الجراد التي ألمت على الأخضر واليابس وأتلفت المحاصيل الزراعية، فانخفض منتوج القمح وبلغ الحد الأدنى سنة 1945م،[3] حيث دامت ظاهرة الجفاف سنين متتالية مما أدى إلى تناقص إنتاج الحبوب، فانخفضت بالنسبة للمسلمين وفي نفس الوقت سجلت مزارع الفرنسيين والشركات الأوروبية المستثمرة في الجزائر عجزا كبيرا في الإنتاج وخسارة في الأرباح، نتيجة لهذا الجفاف ونقص الأسمدة والافتقار إلى رؤوس الأموال التي وجهتها فرنسا لتغطية الجانب الحربي أثناء الحرب،[4] ومما زاد الحالة سوءا أيضا انقطاع التموين بسبب الحرب بعد أن استنفذت احتياطات السنوات السابقة من الحبوب وهذا بعد توجيهها إلى الأسواق الأوروبية وهو الأمر الذي ولد في السوق السوداء الموازية، والتي كانت فوق طاقة الغالبية من الجزائريين الفلاحين الذي لم يتجاوز متوسط ملكياتهم الزراعية 11.6 هكتار، ومردودهم السنوي لا يقل عن 11 ألف فرنك،[5] كذلك تراجع المنتوج الجزائري بسبب انخراط الفلاحون في خدمة المصانع الأوروبية.

---

[1] شبوب محمد، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939–1945م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2014، ص 102.

[2] أنظر الملحق رقم (02)، جدول يمثل تراجع الإنتاج الزراعي والحيواني في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، قرير سليمان، **تطور الاتجاه الثوري والحدودي في الحركة الوطنية الجزائرية (1940–1954م)**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في جامعة باتنة الحاج لخضر، 2011/2010، ص 300.

[3] محمد قريشي، **الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلا ع الثورة التحريرية الكبرى (1945–1954م)**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2001–2002، ص ص 71–73.

[4] احميدة عميراوي، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830–1945م)**، ط. خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007، ص ص 61–62.

[5] نصر الدين سعيدوني، **من أحداث 08 ماي 1945م**، مجلة الذاكرة، ع2، الجزائر، 1995، ص 244.

فرضت الحرب العالمية ثقلا كبيرا على الفلاح الجزائري، وتجسد ذلك في قيام السلطات الاستعمارية الفرنسية بتوظيف مفاصل الاقتصاد الجزائري والقطاع الزراعي على نحو خاص لدعم اقتصاد الحرب الفرنسية وهذا بدوره يشكل عبئا على الوضع الاقتصادي في الجزائر، وعلق الدكتور أبو القاسم سعد الله على هذه المسألة قائلا: «وكان عام 1941م بالخصوص صعبا على السكان من الوجهة الاقتصادية، وعلى الرغم من أن الجزائر كانت بلدا غنية بالمواد الأولية والاستهلاكية، وكان يمكنها أن تعيش على الاكتفاء الذاتي لم ولم تقم السلطات الفرنسية بإرسال منتجاتها إلى الخارج لتغذي بها الأوروبيين والفرنسيين خاصة، فمخازن الجزائر أفرغت من محتوياتها بحجة تغذية أم الوطن (فرنسا) أولا، وعلى الرغم من هذا كله المارشال بيتان يخاطب الجماهير الجزائرية بلغة الاستسلام للقضاء والقدر، وأنه لابد من تكفير الذنوب التي ارتكبها الإنسان الجزائري في حق الإله»،[1] ويتضح من هذا النص أن فرنسا كانت تعمل باستمرار من أجل مصالحها، ومخططاتها قبل كل شيء، ولم تكن تهتم بمصلحة الفرد الجزائري بقدر اهتمامها لمخططاتها التي كانت تسعى لتنفيذها.[2]

اجهدت فرنسا في نهب ثروات الجزائر الطبيعية وأقوات الجزائريين وتسخير الموارد البشرية لخدمة مجهودها الحربي،[3] إلى جانب ذلك لم تنجو حتى الغابات من السياسة الاستعمارية خلال سنوات الحرب، بدأت في الاستغلال المفرط بين سنوات 1939-1945م، تعرضت الغابات إلى قطع الكثير من الأشجار المثمرة والتي كان يمكن استغلالها،[4] ويلاحظ أيضا أن استغلال فرنسا للموارد في الميدان الفلاحي لم يقتصر على المحاصيل الزراعية فقط، بل لم تسلم مهنة الرعي من ذلك بل تعداه إلى

---

[1] بنيامين سطورا، **مصالي الحاج راد الحركة الجزائرية**، عماري الصادق ماضي مصطفى، د. ط، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، د. س. ن، ص 190.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج3، **المصدر السابق**، ص 177.

[3] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م)**، د. ط، دار المعرفة، الجزائر، د. س. ن، ص 147.

[4] جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962م)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ص ص 198-199.

رؤوس الأغنام، حيث تم تصدير الآلاف منها إلى فرنسا،[1] وذلك لتغطية وتعويض العجز المسجل اما الطلب المتزايد عليها في ظل نفقات الحرب، حيث انخفض عددها 6.40600 رأس عام 1939م إلى 2.08000 رأس سنة1945م،[2] وذلك نظرا للحرب والتقلبات الجوية فلقد تم تسجيل اضطراب بين برودة قاسية وحرارة مرتفعة خلال سنوات الحرب والتي أدت إلى هلاك حوالي 80% من الأغنام لقلة المراعي،[3] وكذلك الأبقار انخفض عددها بنسبة 23% خلال عام 1939م كان عددها 88.6000 رأس، فيما أصبح خلال سنة 1945م يقدر بـ: 683.000 رأس.[4]

يجب الإشارة هنا إلى أن الشعب الجزائري لم يكن يستفد من هذه الثروة الحيوانية ذلك لأنه كان مجرد عامل في أرضه ليس إلا أثناء ال ح ع II، حيث كانت الأرباح الإنتاجية المصدرة تعود إلى الأوروبيين أما أصحاب الأراضي فكانوا لا يتمكنون حتى من تحصيل غذائهم اليومي والحرب جارية، فقد تأزم الوضع أكثر فمن خلال تقرير أجري عام 1940م تبين أن 10% من مجموع سكان الجزائر أصبحوا قادرين على توفير غذائهم بينما أكثر من 85% كانوا عاجزين عن ذلك.[5]

تدهورت الحالة الاقتصادية للجزائريين خلال مدة الحرب لأن السلطات الاستعمارية الفرنسية وضعت في مقدمة أولوياتها تموين القوات الفرنسية المتواجدة في جبهات القتال والجزائر على حساب الأهالي،[6] إذ رفعت الحكومة الفرنسية في عهد حكومة فيشي شعار (تغذية الأم فرنسا أولا)، ونتيجة لذلك تم تسخير إمكانيات الجزائر البشرية والاقتصادية لخدمة المجهود الحربي، وأفرغت المخازن من مواردها المخزنة

---

[1] أنظر الملحق رقم (03)، صورة تبين تصدير الماشية من الجزائر إلى فرنسا، بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 261.

[2] مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر**، دراسة مقارنة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي، تر، سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1980، ص 73.

[3] شبوب محمد، **المرجع السابق**، ص 102.

[4] شايب غزواني قدادرة، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934–1954م)**، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه تحت إشراف عبد الرحيم سكفالي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007–2008، ص 131.

[5] كريمة بلحسين، **الحياة السياسية في قسنطينة (1930–1939م)**، رسالة للحصول على ديبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1984، ص 251.

[6] إسماعيل سامعي، **المصدر السابق**، ص 45.

لاسيما الحبوب، لذا انتشرت ظاهرة الفقر والجهل وتدهورت الأحوال الصحية وتراجع المستوى المعيشي للسكان.[1]

كان الفلاح الجزائري يعاني ويلات الفقر لأن فرنسا بسبب عجزها المالي لتغطية نفقات المواجهة العسكرية الثانية لجأت إلى فرض ضرائب عدة على المنتوجات الغذائية والمحاصيل الزراعية وبنسب عالية، وانعكست هذه السياسة الفرنسية على الجزائريين، فقد عجزت فرنسا عن تموين مناطق البلاد بالمواد الغذائية، وذلك لاعتمادها نسبة التقوت لمدة أكثر من ستة أشهر، بعدما تم استنزاف كل خيرات الفلاحة وإرسالها إلى الخارج لدرجة أن مخازن الجزائر أفرغت من محتوياتها بحجة تغذية الوطن الأم (فرنسا).[2]

رغم هذه الأوضاع المزرية للفلاح الجزائري إلا أن فرنسا لم تكلف نفسها عناء مقاومة استصلاح حالته الناجمة عن السياسة الفرنسية والظواهر الطبيعية الجفاف والجراد، ذلك لانشغالها بمجريات الحرب، حيث تراجع منتوج القمح بنسبة كبيرة خاصة السنوات التي سبقت 1945م، وأدى ذلك إلى رفع الأسعار للمواد الأساسية الخبز مثلا تضاعف ثلاث مرات خلال هذه الفترة، وانخفاض أجور العمال، ووصف ابن جلول هذه الأوضاع بالكارثية في انتقاده للسياسة الفرنسية بجلسة 27 مارس 1944م، لأنها كانت في مأساة حقيقية، حيث انتشرت البطالة والمجاعة بين العائلات الجزائرية.[3]

تأثر الإنتاج الزراعي بالأزمات الاقتصادية التي عانى منها الشعب الجزائري ذاق الأمرين والظلم جراء الح ع II خاصة ظاهرة الجفاف التي ظلت مواسم عديدة فتضرر المحصول الزراعي وانتشرت المجاعات وتدهورت الحالة الاقتصادية.[4]

---

[1] شايب غزواني قدادرة، **المرجع السابق**، ص 253.

[2] شايب غزواني قدادرة، **المرجع السابق**، ص 253.

[3] جيلالي صاري، محفوظ قداش، **المقاومة السياسية (1900–1954م) الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر، عبد القادر بن حارث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 134.

[4] Mahfoud Kadach: **Histoire du nationalisme Algérien**, OP Tom, e02, éd EWIF Alger, 2003,p 97.

اجتهدت فرنسا في نهب ثروات الجزائر الطبيعية وأقوات الجزائريين، وتسخير الموارد البشرية لخدمة مجهودها الحربي،[1] إلى جانب ذلك لم تنجو حتى الغابات من السياسة الاستعمارية خلال سنوات الحرب، بدأت في الاستغلال المفرط بين سنوات 1939-1945م، حيث تعرضت الغابات إلى قطع الأشجار المثمرة والتي يمكن استغلالها.[2]

وجراء السياسة الاستعمارية في حق الجزائريين تراجع المستوى المعيشي والزراعي بالنسبة للجزائريين.

ونظرا لغلاء الأسعار وظهور السوق السوداء على حساب الجماهير الجزائرية المحرومة سنة 1945م، ارتفع سعر قنطار القمح من 200 فرنك إلى 300 فرنك.

لقد أدت المجاعة بالفعل المزارعين إلى التقاط نوع من الحشائش المضرة والمسممة المسماة (بقوقة)، ولأنها الوحيدة التي تصمد في الجفاف بالرغم من معالجتها في الطبخ تبقى مضرة للجسم، ولكن الضرورات تبيح المحظورات، وكانوا يرتدون ثيابا بالية وينتظرون عبر الطرقات وهم يتضورون جوعا، بحثا عن السراب، وهاجر آلاف الجزائريين الفلاحين الجائعين إلى المدن بحثا عن لقمة العيش، وبانعدام العمل ووسائل العيش كثر إقبالهم على طعام الصدقات المخصصة للمعوزين.

كانت محاصيل سنة 1939م ممتازة لكنها أصبحت غير كافية في السنوات الأخيرة، ويمكن القول إنها كارثية سنة 1945م لدرجة أن الخبز صار مقنن التوزيع وبرزت المجاعة في بعض الدواوير، حيث قنن توزيع المواد الأساسية، وقد تضررت الشرائح الفقيرة: الفلاحين، العمال والبطالون، من غلاء المعيشة وانتشار ظاهرة السوق السوداء، كما تضررت الفلاحة من نقص الأدوات، نقص سكك المحاريث، وقطع الغيار.[3]

---

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر، المصدر السابق**، ص 947.

[2] جيلالي صاري، **المرجع السابق**، ص ص 198-199.

[3] إدريس خيضر، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962م)**، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2006، ص ص 382-387.

ويلاحظ أيضا أن استغلال فرنسا للموارد في الميدان الفلاحي، لم يقتصر على المحاصيل الزراعية فقط، فلم تسلم مهنة الرعي من ذلك.

الرعي: تأثرت مهنة الرعي خلال الح ع II ولم تنجو هي الأخرى من سياسة وبطش المستعمر، وتعدت هذه السياسة حتى رؤوس الأغنام، حيث تم تصدير الآلاف منها إلى فرنسا، وذلك لتغطية وتعويض العجز المسجل أمام الطلب المتزايد عليها في ظل نفقات الحرب، حيث انخفض عددها من 6.406.00 رأس سنة 1939م إلى 2.080.00 رأس سنة 1945م،[1] وذلك نظرا للحرب وكذلك التقلبات الجوية فلقد تم تسجيل اضطراب بين برودة قاسية وحرارة مرتفعة خلال سنوات الحرب، التي أدت إلى هلاك حوالي 80% من الأغنام لقلة المراعي،[2] وكذلك الأبقار انخفض عددها بنسبة 23%، إذ أن خلال عام 1939م كان عددها 886.000 رأس فيما أصبح خلال سنة 1945م 683.000 رأس،[3] يجب الإشارة إلى أن الشعب الجزائري لم يكن يستفد من هذه الثروة الحيوانية، ذلك لأنه كان مجرد عامل أثناء الح ع II ليس إلا، كانت الأرباح الإنتاجية المصدرة تعود للأوروبيين، أما أصحاب الأراضي فكانوا لا يتمكنون من حتى من تحصيل غذائهم اليومي، والحرب جارية، فقد تأزم الوضع أكثر، خلال تقرير أجري عم 1940م، تبين أن 10% من مجموع سكان الجزائر أصبحوا قادرين على توفير غذائهم بينما أكثر من 85% كانوا عاجزين عن ذلك.[4]

وحسب التقرير ذاته فإن العائلة التي يقل دخلها عن 2000 فرنك تعتبر فقيرة أما التي يتراوح دخلها بين 400-500 فرنك ميسورة الحال،[5] وصعبت لقمة العيش

[1] مغنية الأزرق، **المرجع السابق**، ص 73.

[2] شبوب محمد، **المرجع السابق**، ص 102.

[3] شايب غزواني قدادرة، **المرجع السابق**، ص 131.

[4] كريمة بلحسين، **المرجع السابق**، ص 252.

[5] **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

بالنسبة للفرد الجزائري لتراجع منتوج القمح وتضارب الأسعار، فأسعار الخبز ارتفعت إلى ثلاثة أضعاف خلال هذه الفترة.[1]

أما المجال الصناعي: فكانت الجزائر تملك ما يكفي للاكتفاء الذاتي لكن سلطات الاحتلال اهتمت بهذا المجال خاصة الصناعة الاستخراجية، وأهملت الصناعة المحلية التقليدية،[2] وخلال الح ع II تم تحويل الكثير من المواد الأولية لفرنسا، حيث نقل الوقود والمعادن من نحاس وزنك ورصاص وحديد وفوسفات وبعض المواد الكيماوية الأخرى، كان ذلك من أجل خدمة المجهود الحربي الفرنسي أمام النقص المسجل هناك، وارتفاع تكاليف الحرب،[3] وخاصة بعد تخريب العديد من المصانع التي توقفت عن الإنتاج، وما بقي من معامل استولت عليها القوات الألمانية مثلما حدث مع مصانع النسيج التي تحول إنتاجها لخدمة النازية،[4] تم تسجيل العديد من المصانع بالجزائر خلال الح ع II منها مصانع الزيتون ومصانع الزجاج وهران.[5]

استعملت واستغلت المواد الخام الجزائرية، وكان إنتاج هذه المصانع يوجه مباشرة لخدمة وتعويض العجز ومتطلبات الحرب، أصبحت الجزائر الممون الرئيسي لفرنسا في مختلف المواد، وهذه المشاريع لم تدم طويلا وأغلقت، نهاية الح ع II بسبب العجز المالي الناتج عن ظروف الحرب، لهذا توقفت الحكومة الفرنسية عن تمويل تلك المصانع.[6]

---

[1] شبوب محمد، **المرجع السابق**، ص 101.

[2] بكار محمد الصالح بن جلول، **رائد الحركة المطلبية في الجزائر (1830–1955م)**، ط1، دار الأصول للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، 2009، ص 45.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج3، **المصدر السابق**، ص 189.

[4] رابح تركي، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 89.

[5] كريمة بلحسين، **المرجع السابق**، ص 254.

[6] **المرجع نفسه**، ص 155.

كانت الصناعة ناقصة النمو في سنة 1939م 700.000 عامل بما في ذلك عمال المناجم تم التخلي عن مشاريع البناء، وهكذا فإن الحرب قد ضاعفت خطورة الوضعية الاقتصادية للجزائريين لاسيما الأرياف، وكذلك في المدن.[1]

أما فيما يخص التجارة: تأثرت هي الأخرى بظروف الحرب حيث زادت حركية كبيرة في المجال الداخلي والخارجي، فعلى مستوى التجارة الخارجية استمرت سلطات الاحتلال خلال طول فترة الحرب في تصدير المواد الأولية الخام، إضافة إلى المواد الاستهلاكية خاصة نحو مرسيليا، حيث انخفضت الصادرات الجزائرية بشكل كبير سنة 1941م بسبب انهزام فرنسا أمام قوات هتلر، وأدى هذا الانخفاض في الصادرات إلى وقوع تضخم مالي انعكس مباشرة على الجزائريين،[2] حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا بين (1939–1945م) في المواد الاستهلاكية الأولى،[3] مثل: القهوة السكر، اللحوم، الزيت، اللبن،[4] والكثير من هذه المواد الضرورية قد اختفت من السوق خلال فترة الحرب لدرجة أن بعضها لم يوزع على المناطق لمدة ستة أشهر،[5] أدى هذا الوضع إلى انتشار ظاهرة السوق السوداء، حيث استغل رجال الإدارة الفرنسية انشغال الأغلبية بالحرب وقاموا باستخدام سلطاتهم في تشجيع استمرارية السوق السوداء، وذلك لتحصيل أكثر لرؤوس الأموال على حساب فئات الشعب الفقيرة، وقاموا برفع الأسعار في بعض المواد الغذائية الأساسية خلال فترة الحرب،[6] وعبر عن هذه الأوضاع الاقتصادية المزرية الدكتور أبو القاسم سعد الله قائلا: «وكان عام 1941م بالخصوص صعبا على السكان من الوجهة الاقتصادية، وعلى الرغم من أن الجزائر

---

[1] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريون تاريخ الجزائر (1830–1954م)**، تر، محمد المعراجي، منشورات ANEP، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، الجزائر، د. س. ن، ص 337.

[2] شايب غزواني قدادرة، **المرجع السابق**، ص 171.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر عامين (1830–1962م)**، تر، نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 344.

[4] كريمة بلحسين، **المرجع السابق**، ص 252.

[5] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، **المصدر السابق**، ص 189.

[6] عبد اللطيف بن أشنهو، **المصدر السابق**، ص 344.

كانت بلدا غنية بالمواد الأولية والاستهلاكية، وكان يمكنها أن تعيش على الاكتفاء الذاتي لم ولم تقم السلطات الفرنسية بإرسال منتجاتها إلى الخارج لتغذي بها الأوروبيين والفرنسيين خاصة، فمخازن الجزائر أفرغت من محتوياتها بحجة تغذية الوطن الأم (فرنسا) أولا».[1]

ثانيا. الواقع الاجتماعي:

كانت هي الأخرى أكثر ترديا، حيث انعكست عليها حالة الحرب وسياسة التسلط الاستعماري في نهب الثروات المادية والبشرية، ومن المعلوم أن المجتمع في الجزائر كانت تشكله مجموعتان:

أ. المجموعة الأوروبية المحتكرة لأهم النشاطات، إلا أنها كانت تقف موقفا واحدا تجاه الجزائر.

ب. المجموعة الجزائرية العربية المسلمة كانت تشكل الأغلبية المحرومة، وتضم الطبقة العامة منها عمال الفلاحة الذين كانوا يشكلون 91% من مجمل السكان والبقية هم عمال الحرف اليدوية والمهنيون.[2]

حيث عاش المجتمع الجزائري مجاعات حقيقية خلال الح ع II لاسيما خلال سنوات 1941، 1942، 1945م، وإلى ذلك أشار اليساريون والفرنسيون كما أشاروا للحرمان في هذه الحرب والأزمة الاقتصادية ونبه عن الحزب الشيوعي، وإلى حالة البؤس التي كان يعاني منها المسلمون الجزائريون، وهو الشيء الذي أدى بحركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى اعتبار العامل الاقتصادي أهم العوامل في انتفاضة 08 ماي 1945م،[3] فسنتي 1941 و1942م كانتا جد صعبتان بالنسبة للسكان الجزائريون، وأن المواد الغذائية كانت مفقودة، حيث تضطر السكان إلى أكل الأعشاب

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية، المصدر السابق**، ص 177.

[2] آلان سافري، **ثورة الجزائر**، تر، كلاس، د. د. ن، دمشق، 1961، ص 24.

[3] رضوان عناد ثابت، **08 ماي 1945م في الجزائر**، تر، عناد ثابت، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص ص 31-32.

الضارة، والشرب من الآبار والمياه العفنة، مما يؤدي بحياتهم إلى الخطر وكثرة الأمراض، منها الملاريا والسل.[1]

كانت الحالة الاجتماعية خلال الأربعينيات قد عرفت سياسة التسلط والقهر والعنصرية، الأمر الذي أدى إلى انتشار نتائج وخيمة على مجموع الشعب الجزائري الذي أجبر على العيش على هامش المجتمع الأوروبي الدخيل، محروما وبائسا يعاني ويلات الفقر والجهل والبطالة، فقد عمد الاستعمار إلى تجريد الجزء الأكبر من الشعب الجزائري من أراضيهم والدفع بهم إلى الأراضي الجرداء وحولوهم إلى خماسين في أراضيهم، أو عاطلين عن العمل، إضافة إلى ظاهرة الهجرة حيث انتشرت خلال فترة الحرب وبشكل كبير، خاصة الهجرة نحو المدن، نحو الخارج، حيث هاجر إلى فرنسا نحو 400 عامل[2] أثناء الحرب، الظروف فرضت على الجزائريين الهجرة من بلادهم، منها الاقتصادية ومنها الاجتماعية، ومن بين هذه العوامل:

-بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وتدهورها.

-سياسة التفقير والتجويع ومصادرة الأراضي الخصبة من الجزائريين ومنحها للأوروبيين واستغلال منتوجها في الدعم الحربي، وكذلك تشريد الشعب الجزائري والاستيلاء على قطعان الغنم التي تعد مصدر رزق الفلاح الجزائري، وطرده إلى الجبال والهضاب والصحاري القاحلة، وسيطرة الأوروبيين على النشاطات التجارية والصناعية،[3] لهذا عمد الجزائريون إلى الهجرة نحو فرنسا لحل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية، فأقبلوا عليها بأنواعها، دائمة ومؤقتة،[4] إلى جانب ذلك:

-**التجنيد الإجباري:** حيث هاجر الكثير من الجزائريين هروبا منه خلال فترة الحرب، عاشت هذه الفئة الأمرين في الجيش الفرنسي، خاصة من ناحية التمييز

---

[1] أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية ما بين (1956 و1962)**، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 28.

[2] مصطفى الأشرف، **الأمة والمجتمع**، تر، حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص ص 361-362.

[3] كمال بيرم، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية خلال فترة الاحتلال الفرنسي (1940-1945م)**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص 25.

[4] يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال حزب الشعب الجزائري**، **المرجع السابق**، ص 295.

العنصري والأجر والترقية وظروف العمل، جعلت الفوارق بينهم وبين الفرنسيين واضحة ومحسوسة ويومية، وهذا ما أكدته شهادة أحد المجندين **أحمد بن بلة** الذي قال بأن: «الفوارق بين الضباط الفرنسيين والجزائريين كانت واضحة، كان لكل طرف ناديه، ولم نكن نلتق حجول مائدة إفطار واحدة، رغم ساوي الرتب»،[1] وكانت كذلك حالة العمال الجزائريين هناك فوارق بينهم وبين الأوروبيين، حيث لوحظ تدني أجور العمال الجزائريين عكس الأوروبيين، احتلت الجزائر الموقع الأدنى والأقل أهمية، جراء الممارسات العنصرية بينهم وبين الأوروبيين بين سنتي 1942-1945م، حيث كان الحد الأدنى للأجر بالساعة وكان هناك تمايز بين الفئتين.[2]

ونجد أن الأوضاع الصعبة التي عاشها الشعب الجزائري أثرت وبشكل كبير على وضعية التعليم في الجزائر أثناء الح ع II حيث تراجع تراجعا ملحوظا، حيث كان عدد التلاميذ في تراجع مستمر، تراجع من 114.117 عام 1939م على 110.685 عام 1944م، ولاحظنا من ذلك أن عدد التلاميذ الفرنسيين هو ضعف عدد قرنائهم من الجزائريين حيث لم تكن الميزانية المخصصة للفرنسيين تمثل أربعة أضعاف المخصصة للجزائريين، ومن هنا انتشرت ظاهرة الأمية، وأهمل حوالي مليون طفل في سن الدراسة ولم يدخلوا للدراسة سنة 1944م، بلغت نسبة الأمية في الجزائر خلال الحرب 5/4 الأشخاص الذين يفوق أعمارهم 06 سنوات لا يعرفون الكتابة ولا القراءة، إضافة إلى نقص وتدهور وضعية التعليم في الجزائر.[3]

تراجع التعليم الجزائري لأن الجزائري أصبح لا يستطيع دفع نفقات تعليم أبنائهم في ظل غياب دعم الإدارة الاستعمارية للجزائريين في هذا المجال،[4] في حين تزايد عدد المتمدرسين الفرنسيين، حيث وصل خلال الح ع II إلى 200.000 تلميذ، حيث

---

[1] شبوب محمد، **المرجع السابق**، ص 96.

[2] كمال بيرم، **المرجع السابق**، ص 25.

[3] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري من خلال مطبوعات حزب الشعب**، **المرجع السابق**، ص 168.

[4] كمال بيرم، **المرجع السابق**، ص 25.

بلغ ضعف عدد المتمدرسين الجزائريين، وذلك يعود إلى التمييز بين الميزانية المخصصة للجزائريين والمخصصة للأوروبيين.[1]

أصبح عدد التلاميذ في تراجع ملحوظ خلال سنتي 1940م و1941م وانخفض بنسبة أكبر سنة 1943م، في حين تزايد عدد المتمدرسين الفرنسيين خلال فترة الحرب، أما ما بقي من أبناء الجزائر في مدارس التعليم وصف وضعيتهم التقرير السنوي الذي قدمته فرقة التفتيش الأكاديمي للجزائر العاصمة، خلال سنوات الحرب والذي جاء فيه: «الحالة المادية فصول صغيرة، وأماكن غير صالحة للدراسة، الأدوات الصحية، والرياضية نادرة، لا توجد المياه في غالب الأحيان، مقاعد التلاميذ، يجلسون على الأرض ومكتب المدرس قديم، والتلاميذ أعمارهم متباينة»، أما التعليم الثانوي أكثر حكرا على الأوروبيين، أما الجزائريين عددهم كان قليلا، حيث ارتفعت تكلفة التعليم خلال سنوات المواجهة الثانية العسكرية، فبلغت مصاريف الالتحاق 50.000 فرنك سنويا.[2]

أما التعليم العالي كانت توجد جامعة واحدة في الجزائر، عدد الطلبة الجزائريين ضئيل مقارنة بالطلبة الفرنسيين، ويعود النقص الكبير في عدد الطلبة الجزائريين إلى قلة تواجدهم في المدارس الابتدائية والثانوية، إضافة إلى الصعوبات المادية، حيث بلغت نفقات الشهر الواحد 6000 فرنك، ذلك مبلغ يعجز عن دفعه الأغلبية، أمام تسخير موارد وخيرات الجزائر لخدمة فرنسا وتغطية تكاليف الحرب.[3]

مارست فرنسا سياسة الجهل والبؤس والمرض للاحتفاظ بأكبر عدد من الجزائريين الجهلة والأيدي العاملة لاستغلالهم في خدمة مصالحها ولتغطية تكاليف الحرب.[4]

---

[1] جوان غليسبي، **الجزائر الثائرة**، تر، خيري حماد، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961، ص 47.

[2] يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري**، **المرجع السابق**، ص 168.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 175-176.

[4] مصطفى خياطي، **الأوبئة والمجاعات في الجزائر**، تر، خضر بن يوسفي، د. ط، منشورات ANEP، د. ب. ن، د. س. ن، ص ص 114-115.

تدهورت الأوضاع الاجتماعية خلال هذه الفترة بسبب تبعات الحرب، حيث تراجعت الأسعار في المنتوج الفلاحي، وحل البؤس والعناء والمجاعة في القرى والمدن وتدهور المستوى المعيشي بشكل ملحوظ.[1]

أما الجانب الصحي خلال فترة الحرب: شهد تدهورا في كافة المجالات الصحية نتيجة للظروف السابقة الذكر، فنتيجة لتدني المستوى المعيشي وسوء أحوال السكان والسكن وظهور الأكواخ الضيقة، وتكدس السكان فيها بكثرة، حيث تحولت إلى حقول خصبة لظهور الأمراض المعدية، فكثرت الأمراض وانتشرت الأوبئة بشكل خطير جدا،[2] وذلك راجع إلى الفقر الناجم عن تصدير المنتوج الجزائري إلى الخارج نحو فرنسا المحتلة لأن كميات الحبوب تكفي للاستجابة لحاجيات السكان الجزائريين وانتشرت المجاعة بشكل رهيب، كان الواقع الاجتماعي الجزائري شديد القسوة على المحرومين بصفة خاصة،[3] حيث حل في أوساط الشعب الجزائري الفقر، وجراء هذه الظروف المأساوية انتشرت أمراض كثيرة منها:

- **مرض التيفيس:** انتشر بشكل كبير خلال الحرب بين عامي 1943م و1945م حتى سمي عام "التيفيس" أو عام "الكريولا" لأن ارتفاع عدد الموتى استدعى استخدام العربات لنقل الجثث الكثيرة،[4] وكذلك مرض السل الذي حصد الآلاف من الجزائريين ووصل عدد المصابين بفرنسا 400 مريض خلال تلك الفترة.[5]

ونتيجة لنقص الغذاء وتناول الأهالي النباتات غير الصالحة للتغذية أصيب الكثير من الجزائريين بالأمراض، أمراض الجهاز التنفسي والجهاز الهضمي والأمراض الصدرية والملاريا،[6] ومما زاد الوضع خطورة خلال هذه الفترة ظهور مرض قاتل

---

[1] عبد الوهاب بن خليفة، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، دار طيطلة، د. ب. ن، 2003، ص 173.

[2] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، المرجع السابق**، ص 75.

[3] عناد عامر، **شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2016-2017، ص 250.

[4] عمر بوداوود، **من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، المصدر السابق**، ص 19.

[5] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، د. ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 213.

[6] جيلالي صاري ومحفوظ قداش، **المقاومة السياسية 1900-1954م، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، المرجع السابق**، ص 134.

يدعى "الحمى الصفراء"،[1] حيث وصل عدد المرضى سنة 1942م إلى 233.380 مريض،[2] انتشرت هذه الأمراض وبسرعة أوساط الجزائريين، وذلك يعود إلى المجاعات القاتلة، التي يعاني منها الشعب الجزائري خلال فترة الحرب.

وفي الحقيقة أصبحت حالة الجزائريين مزرية وجد متدهورة،[3] نظرا لانعدام جل الوسائل الصحية التي تؤدي إلى الرقي والتطور، والافتقار إلى ضروريات الحياة من الأكل، المشرب، الملبس والصحة.[4]

وشهدت هذه الفترة ظاهرة موت الأطفال خاصة المواليد الجدد، فكثيرا ما يولد الطفل حيا ثم يموت بسبب قلة الوسائل الصحية،[5] خاصة أن الأطفال كانوا يولدون في البيوت باستثناء قلة قليلة من أبناء الأغنياء والأعيان الذين ينجبون في المستشفيات إلى جانب الأوروبيين طبعا، وقد تم تسجيل نقصا فادحا في عدد الممرضين والأطباء، وإن توفروا تجدهم في المدن الكبرى، أما الأرياف فكانت لا تتوفر على أدنى شروط الصحة، بدءا من غياب الطبيب والدواء معا.[6]

وانتشرت الأمراض بشكل كبير أوساط الجزائريين وبكثرة أوساط العمال المستوطنين، مما شكل خطرا على العمال الجزائريين،[7] وهذا تسبب في إحداث كارثة إنسانية، لغياب الجهاز الطبي لمكافحة الأمراض خاصة مرض السل خلال فترة الحرب.[8]

---

[1] أحمد توفيق المدني، **هذه الجزائر**، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1996، ص 134.

[2] عناد عامر، **المرجع السابق**، ص 250.

[3] مصطفى خياطي، **الأوبئة والمجاعات**، **المرجع السابق**، ص ص 114-115.

[4] رشيد مياد، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير الثورة التحريرية**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا بوزريعة، الجزائر، 2014-2015، ص ص 134-139.

[5] يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب**، **المرجع السابق**، ص 95.

[6] أحمد توفيق المدني، **المصدر السابق**، ص 135.

[7] عمر بوداوود، **المرجع السابق**، ص 19.

[8] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 113.

وإلى جانب هذه الأمراض من أخطر الأمراض المعدية مرض الحمى،[1] وكذلك السل الذي حصد الكثير من الأرواح الجزائرية خلال فترة الح ع II حيث وصل عدد المصابين في فرنسا 400 ألف مريض،[2] وأصبح منتشرا بين العمال والمستوطنين مما شكل خطرا على العمال الجزائريين وتسبب ذلك في إحداث كارثة إنسانية.[3]

أما من ناحية عدد السكان: شهدت الجزائر خلال الح ع II ارتفاعا كبيرا وملحوظا مقارنة بالمستوطنين الأوروبيين.[4]

أخذت معدلات النمو السكاني للجزائريين في الزيادة على الرغم من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال الحرب، حيث كان أكثر من ثلثي الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر،[5] وذلك يعود إلى عدة أسباب منها:

- ارتفاع نسبة الولادات في المجتمع الجزائري خلال الحرب.
- الزواج المبكر.
- المنح الاجتماعية التي تشجع العمال على الإنجاب لاستغلالهم في تطوير الاقتصاد الفرنسي بالجزائر.
- إضافة إلى العامل الديني الذي يشجع على الإنجاب والإكثار من النسل.[6]

رغم ارتفاع عدد الولادات إلا أن نسبة الوفيات كانت وخيمة خلال فترة الحرب بسبب انتشار الأمراض والهجرة نحو فرنسا والتجنيد الإجباري خلال الحرب دون نسيان مجازر 08 ماي 1945م التي راح ضحيتها 45000 شهيد.[7]

---

[1] عمر بوداوود، **المرجع السابق**، ص 19.

[2] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 113.

[3] رشيد مياد، **المرجع السابق**، ص ص 134-139.

[4] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير**، ج2، تر، المعهد العربي العالي، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 774.

[5] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ط1، تر، عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982، ص 84.

[6] عمار هلال، **الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة**، مجلة الذاكرة، ع3، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 85.

[7] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)**، د. ط، دار المعرفة، الجزائر، د. س. ن، ص 363.

وكل هذه المأساة راجعة إلى الأساليب الزجرية المسلطة على الشعب الجزائري[1] فالأوضاع الاجتماعية في تلك الفترة كانت تعاني من تبعيات الح ع II كانت الأوضاع كارثية تفتقر إلى أبسط ضروريات الحياة.[2]

[1] عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م**، د. ط، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2012، ص 34.

[2] عمر بوداوود، **المرجع السابق**، ص 19.

ونستنتج من خلال ذلك أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أثناء الح ع II كانت جد متدهورة في جميع الميادين والمجالات الحياتية، حيث تأزم الوضع الاقتصادي في المجال التجاري والزراعي والصناعي فقد كانت هذه الأوضاع تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي في حين أصبح الجزائري دخيلا في أرضه لأن فرنسا كانت تستعمل ثرواتها الطبيعية ومواردها البشرية في خدمة مصالحها، في حين كانت الأوضاع الاجتماعية كارثية، حيث تزايدت أعداد السكان وتدهور الوضع الصحي وانتشار الأمراض والأوبئة، في حين تدنى المستوى التعليمي بالنسبة للجزائريين وارتفاعه لدى الفرنسيين والمستوطنين، وانتشار ظاهرة الهجرة هروبا من السياسة الاستعمارية القمعية بحثا عن تحسين المستوى المعيشي.

الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال (1945-1954م)

المبحث الأول: المجال الزراعي

المبحث الثاني: المجال الصناعي

المبحث الثالث: المجال التجاري

منذ دخول الاستعمار الفرنسي الجزائر سنة 1830م تميز بطابع استغلالي، من خلال نهب ثرواتها الطبيعية والاستيلاء على أراضيها، وذلك من خلال الأساليب القمعية والتعسفية، منها مصادرة الأراضي ونزع الملكية للشعب الجزائري، فانعكس ذلك سلبا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري بصورة جد بشعة، واتضح ذلك منذ نهاية الح ع II إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية (1945–1954م)، ويتضح ذلك من خلال دراسة كل مجالات العماد الاقتصادي؛ الزراعي، التجاري والصناعي.

المبحث الأول: المجال الزراعي

الجزائر بلد زراعي هذه حقيقة قديمة، لا تحتاج إلى تدعيم رغم أن مؤرخي الاستعمار يدعون بأن المعمرين هم الذين استصلحوا الأراضي وصيروا تربتها طيبة حيث تناسوا وتجاهلوا ما ورد في تقرير السيد "تادنة" الذي قدمه لسلطات الإمبراطورية الفرنسية في أيام عزها، والذي جاء فيه: « إن مناخ الجزائر جميل وأرضها طيبة توجد بها مراع شاسعة، وسهول فسيحة تكثر فيها منتوجات أمريكا والهند، بالإضافة لما ينبت في أراضي أوروبا، كما أنها تنتج كميات هائلة من القمح والشعير والصوف والجلود والشموع، أما مراعيها فتزخر بأنواع الحيوانات المختلفة مثل الأبقار والأغنام والماعز والبغال والحمير الممتازة».[1]

ويبدو أن هؤلاء المؤرخين لم يطلعوا على ما أورده السيد "شالر" في كتابه "لمحة تاريخية عن الدولة الجزائرية" إذ يؤكد بأن سهول متيجة تعتبر من أحسن الأراضي وأوسعها في العالم، وذلك نظرا لمناخها وخصوبتها وموقعها، وهي تمتد على مساحة قدرها بالتقريب 330 ميلا مربعا.[2]

صحيح أن سلطات الاستعمار قد استصلحت بعض المستنقعات القريبة من العاصمة لكنها لا تمثل شيئا بالمقارنة مع ملايين الهكتارات من الأراضي الخصبة التي اغتصبها سواء من أملاك الدولة الجزائرية أو من أملاك الأراضي والخواص، ثم

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014، ص 19.

[2] محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط2، دار الحكمة لنشر، الجزائر، 2015، ص 39.

وزعتها على "الكولون" المرحين من الجيش أو المرافقين له وعلى عدد من الشركات الفلاحية التابعة لمختلف المؤسسات الفرنسية في "المتروبول" حيث كانت الأراضي قبل الاحتلال ملكا شاسعا للأعراش التي تستثمرها جماعيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتصدير الفائض من الإنتاج إلى الشرق وإفريقيا السمراء وإلى بلاد جنوب أوروبا على وجه الخصوص، ثم جاءت قرارات القادة العسكريين الفرنسيين ومراسيم السلطات الاستعمارية فأباحت اغتصاب تلك الأراضي بسبب مشاركة أصحابها في الانتفاضات الشعبية المختلفة وتسليمها بالمجان للمعمرين الأوروبيين.[1]

إن هذه العمليات الاغتصابية المدبرة هي التي مكنت صعاليك أوروبا من الاستحواذ على حوالي ثلاثة ملايين هكتار من أخصب الأراضي الموجودة في العالم والتي سوف تجعل منها السياسة الاستعمارية مساحات عادية موجهة لخدمة الاقتصاد في الوطن الأم،[2] وجراء هذه العمليات الاغتصابية تحول الفلاحون الجزائريون إلى مجرد خماسين أو أجراء موسميين أو عاطلين تماما عن العمل، يعيشون من التسول أو من الأعشاب الضارة التي تحتويها الطبيعة.[3]

تعتبر الزراعة في الجزائر أكثر الأنشطة استقطابا لشرائح المجتمع الجزائري من بقية الأنشطة الأخرى، حيث يؤمن حوالي 95% من الجزائريين، لذلك استعمل الفرنسيون الأراضي الجزائرية كوسيلة للسيطرة على هذا الشعب، بداية بالاستيلاء عليها ثم مصادرتها أو تحويلها إلى مستودع ومقر للمستوطنين الأوروبيين، حيث حصل هؤلاء على ملكيات بشروط لصالحهم.[4]

---

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق**، ص ص 19-20.

[2] محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق**، ص 40.

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق**، ص 20.

[4] الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية (1954–1958م) دراسة في السياسات والممارسات**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 41.

وما كان يحل الاحتفال بمرور قرن على الاحتلال حتى فقدت الجزائر قدرتها على تحقيق الاكتفاء الزراعي الغذائي الذاتي وتحولت من منتج للحبوب ومصدر لها إلى بلد مضطر لاستيراد المواد الغذائية الضرورية لحاجات سكانه.[1]

وعلى سياسة مصادرة الأراضي الفرنسية عبر حمدان بن عثمان خوجة: «كان هؤلاء المستوطنون يستطيعون امتلاك أراض بأثمان زهيدة جدا، وهذه الطريقة للحصول على الأملاك قد استوردت حديثا لبلادنا، ولا يسمح بها قانوننا الإسلامي».[2]

وبذلك وصل مجموع الملكيات المسجلة زراعية أو غير زراعية، بين سنتي 1945–1954م إلى حدود 10 ملايين هكتار، منها: 2.720.000 هكتار ملكيات للأوروبيين موزعة على 25.000 مالك، والباقي 7 ملايين هكتار، وتشكل 72% من الأراضي الصالحة للزراعة، فكانت بحوزة الجزائريين، وهي مناطق قليلة الإنتاج لقلة خصوبتها، وبعضها غابات، كما أن معظمها يتوزع عبر الهضاب العليا، أو المناطق الجبلية، وفي المناطق الصحراوية أيضا، فنجد مثلا أن معدل إنتاج الهكتار الواحد في الأراضي التابعة للمستوطنين من مادة القمح يصل إلى 8.7 قنطار مقابل 4.9 قنطار في الأراضي التي يملكها الجزائريون.[3]

كما أن الزراعة تعتبر أحد أعمدة الاقتصاد الوطني منذ العهد العثماني، وذلك لطبيعة المجتمع والفرد الجزائري خصوصا، فهي مصدر رزق والاكتساب يمارسون من خلالها الجزائريون نشاطاتهم الفلاحية اليومية، إضافة إلى الرعي وغيره، وتكتسي الأرض أهمية بالغة لأنها أرض الأجداد والأمجاد بالنسبة لكل فرد، فتراه حريصا على صيانتها وخدمتها، رغم بساطة الآليات المعتمدة عليها، كالمحراث التقليدي[4] وغيره من

---

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، **المرجع السابق**، ص 20.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تر، محمد العربي الزبيري، د. د. ن، الجزائر، 2007، ص 295.

[3] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص 42.

[4] أنظر الملحق رقم (04)، صورة تبين أوضاع اقتصادية مزرية في الجزائر ومعاناة الفلاح الجزائري في استخدام أدوات بدائية في عملية الحرث، بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 70.

الوسائل البدائية[1]، وتغيرت معطيات الأمور بخصوص هذا القطاع رأسا على عقب وأصبح الجزائري في وضع مأساوي نتيجة للممارسات الاستعمارية.[2]

حيث أدخل الفرنسيون تقنيات حديثة في ميدان الفلاحة وتحسين أساليبها إلا أن وضعية الفلاحة الجزائرية بقيت متخلفة، مما زاد في بؤس الجزائريين، ونتيجة لهذا الوضع قامت السلطات الفرنسية بانتهاجها سياسة جديدة تعتمد على تأسيس هيئات فلاحية مهمتها تقديم التوجيه والإرشاد الفلاحي والقروض، فظهرت مثلا الشركة الأهلية للاحتياط (SIP)،[3] والشركة الزراعية للاحتياط (SAP)،[4] إلا أن الجزائريين الفلاحين جراء هذه الشركات اضطروا إلى بيع أراضيهم للمستوطنين نتيجة للديون المتراكمة عليهم، وتركز رؤوس الأموال لصالح المستوطنين وكبار الملاك العقاريين.

حيث كان في سنة 1954م حوالي 21.650 مليون مالكا أوروبيا في الجزائر يملكون 07 ملايين هكتار من أجود الأراضي مقارنة بـ: 600 ألف مالكا جزائريا يملكون 10 ملايين هكتار فقط، بالإضافة إلى 600 عائلة تشكل حوالي 03 ملايين نسمة لا يملكون شبرا من الأرض، ويعملون لأيام معدودة نسبيا في السنة، وكانت الملكية الزراعية الأوروبية تمثل رأس مالا يقدر بـ: 600 مليار فرنك، ودخلا سنويا صافيا نحو 93 مليار فرنك، في حدود سنة 1954م.[5]

---

[1] أنظر الملحق رقم (05)، صورة تبين عملية الحصاد وجني منتوج البطاطس للجزائريين بأدوات تقليدية خلال فترة الاستعمار الفرنسي، شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، **المصدر السابق**، ص ص 189-190.

[2] بهلول حسن، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة (تجديد ونظام دمجه في الثورة الزراعية)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 20.

[3] **الشركة الأهلية للاحتياط (SIP)**: تأسست بموجب القانون الصادر في 14 أفريل عام 1893م القاضي بإنشاء مؤسسات ذات منفعة عامة يطلق عليها اسم الشركات الأهلية للاحتياط بهدف مساعدة الفلاحين وتحسين أدوات العمل وتجديدها، وأيضا من أجل إدماجهم في الضمان الاجتماعي، راجع بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962م)**، ج1، ط. خ، الجزائر، 2008، ص 271.

[4] **الشركة الزراعية للاحتياط (SAP)**: ظهرت هذه الشركة عند فشل الشركات الأولى بموجب القانون الصادر في 19 جويلية 1933م، تهدف إلى تقديم قروض فلاحية على شكل تعاونية للفلاحين، وكذلك وريد بعض الخدمات الخاصة مثل تأجير المعدات ولوازم البذر، راجع بن داهة عدة، **المرجع نفسه**، ص 175.

[5] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص 43.

ونتيجة لهذا التقسيم غير العادل للأراضي الزراعية فإن المواطن الجزائري قد صعب عليه الحصول على ما يكفيه للعيش البسيط، حيث كان 50% من السكان الجزائريين يعيشون على أكل بعض الأعشاب والبقول، ومن هنا اتضح لنا أن أغلب الجزائريين يعتمدون على الأرض لكسب عيشهم، بالرغم من أن عدد المعمرين قد انخفض ما بين سنتي 1940 و1954م ن 25.795 مليون أوروبي إلى 22.037 مليون أوروبي، إلا أن الأراضي التي كانوا يستغلونها لم يطرأ عليها أي تغيير يستحق الذكر، بحيث ارتفعت من 272.000 مليون هكتار في عام 1940م، إلى 276.260 مليون هكتار في عام 1954م.

والجدول الموالي يوضح التناقص الاقتصادي في ملكية الأراضي الذي كان قائما بين الجزائريين والمعمرين:[1]

حجم الملكية	ملكية المسلمين		ملكية الأوروبيين	
	عدد الملاك	المساحة	عدد الملاك	المساحة
من 00 إلى 10 هـ	391000	1850000	8000	40000
من 10 إلى 50 هـ	118000	3013000	7000	209000
من 50 إلى 100 هـ	17000	1226400	4000	306000
من 100 إلى 500 هـ	5000	1108000	5000	1202000
أكثر من 500 هـ	600	414700	900	963000
المجموع	532000	7612100	24900	2720000
معدل الملكية	%73	14 هكتار	%27	109 هكتار

[1] عمار بحوش، **العمال الجزائريين في فرنسا**، ط. خ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، لجزائر، 1979، ص 149.

وبذلك نلاحظ أن توزيع الأراضي غير عادل، بحيث أصبح جلها في أيدي الأوروبيين، وبذلك أصبح الجزائريون مستأجرين في بلادهم، بعدما كانوا ملاكا لأراضيهم.[1]

وبهذا الخصوص يقول أحمد توفيق المدني: «إن الفلاحة تعتبر مصدر الرزق الوحيد للجزائريين، لذا عمدت فرنسا إلى السيطرة عليها، بحيث منحت أخصب الأراضي للأوروبيين، أما أفقرها وأجدبها للجزائريين»،[2] بحيث تتكون من نحو 20 مليون هكتار سنة 1954م، تتوزع حسب طبيعة الملكية من خلال الجدل الموالي:

المساحة بالهكتار	طبيعة الملكية
5000000	الدولة
4000000	البلديات
2500000	المعمرين
850000	الجزائريين

وبذلك تبين لنا لماذا سعى الفرنسيون منذ احتلال الجزائر إلى تحقيق هدفهم المتمثل في نزع ملكيات الأهالي كشرط أساسي للاستيطان، ومن ثم إحكام السيطرة على الجزائريين.[3]

وزيادة على ما عاناه الشعب الجزائري من جراء سياسة نزع الملكية، فقد تعرض إلى ضرائب ثقيلة فرضت على مختلف النشاطات، إضافة إلى قلة الإنتاج، مما يجعله يتخبط في مجاعة وفقر مدقع.[4]

فترتب عن هذا الوضع إبعاد الفلاحين الجزائريين عن التسيير في مجال الزراعة لتحويل معظمهم إلى آلات تسخر لخدمة الأوروبيين من جهة ولتحسين منتوجاتهم

[1] عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م، المرجع السابق**، ص 249.

[2] أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، ط2، المطبعة العربية، الجزائر، 1952، ص 508.

[3] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر، أبو بكر الرحال، مطبعة دار القصبة، الجزائر، 2005، ص 74.

[4] حياة سيدي الشيخ صالح، **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1871–1895م)**، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 43.

وتنمية طاقاتهم الإنتاجية من جهة أخرى،[1] حيث وصف الباحث الجزائري محمد العربي الزبيري وضع الفلاح الجزائرية في هذه الفترة 1954م، أنها جد متخلفة ومتقهقرة نتيجة لتعسفات الاستعمار وعمليات الاغتصاب مقارنة مع ما كانت عليه من قبل الاحتلال.[2]

وبالرغم من هذه الحالة الصعبة إلا أن فرنسا لم تسعى لتحسين الوضع أو العمل على تقديم إعانات كافية لإنقاذ الفلاحة الجزائرية، بحيث أن الإعانات المخصصة للجزائريين كانت جد قليلة مقارنة مع ما يحصل عليه الأوروبيين، ففي أكتوبر 1952م لم تحصل الشركة المحلية لإقراض الفلاحين بمعسكر إلا على 2.50 مليون فرنك بينما كانت المبالغ التي طلبها الفلاحون الأوروبيون تقدر بـ: 16 مليون من الفرنكات.[3]

وبفضل ما خصص للأوروبيين من إمكانيات وتسهيلات بسبب توظيفهم لرؤوس الأموال فكونوا شركات كبرى، أصبحت تسيطر على الشطر الأعظم من كروم الجزائر ومزارع الحمضيات فيها، وبفضل استثماراتها الكبرى وتوظيف أرباحا في الشركات المنجمية والصناعية والتجارية تمكن هؤلاء من ممثلي الرأسمالية الفرنسية من السيطرة المطلقة على الاقتصاد الجزائري.[4]وكان الأوروبيون سنة 1954م يملكون 22.037 ضيعة مساحتها 2.726.000 هكتار، ومنتوجها يمثل **66%** من جملة الإنتاج الفلاحي، و**55%** من جملة منتوج الجزائر، وكانت تبلغ مداخيلهم 3 مليار من الفرنكات، أما دخل الفلاح الجزائري يبلغ 17.691 فرنكا مقابل أكثر من 800000 فرنكا للمعمر.[5]

---

[1] أنظر الملحق رقم (06)، صورة تبين استغلال الجزائريين في مزارع المستوطنين، بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 263.

[2] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، **المرجع السابق**، ص 19.

[3] محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر، نجيب عباد صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 93.

[4] هنري كلود وآخرون، **الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي**، تر، محمد عيناتي، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، ص 75.

[5] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 94.

ومن هنا ندرك أن جل ما تنتجه محاصيل الجزائر وما تدره من خيرات محتكرة في يد المستعمرين،[1] ولهذا انعكست سياسة المستعمر على وضعية الجزائريين سلبا لاستنزافها كل الخيرات الفلاحية وتحويلها إلى فرنسا بعد فراغ مخازن الجزائر، ليعم مناطق البلاد الفقر والجوع بحجة تغذية الوطن الأم (فرنسا).[2]

علما أن الجزائر قد تعرضت سابقا أي في سنة 1945م إلى أزمة اقتصادية خانقة تسببت في مجاعة كبيرة، استغرقت خمس سنوات، ثم تبعه جراد كثيف أتى على الأخضر واليابس، وانخفض إنتاج الحبوب من 20 مليون قنطار سنة 1945م إلى 3.6 مليون قنطار سنة 1954م، وارتفع سعر قنطار القمح الصلب من 800 فرنك إلى 2000 فرنك و3000 فرنك.[3]

عرفت تلك الفترة ظروفا مأساوية في المجال الزراعي، حيث تراجعت المحاصيل الزراعية بشكل ملحوظ وضعف المردود التجاري، مما زاد من خطورة الفلاحين الجزائريين، منذ نهاية الح ع II سنة 1945م إلى غاية اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954م، شهدت الجزائر هبوطا ملحوظا في الإنتاج الزراعي، وحل اليأس على المجتمع الجزائري، وخاصة بعد حوادث 08 ماي 1945م أدى ذلك الوضع إلى تفاقم في وضع الفلاحين الجزائريين، مما أدى بالكثير من الجزائريين بالهجرة نحو الخارج بحثا عن لقمة العيش.[4]

جراء هذا التراجع الملحوظ في الإنتاج والمردود الفلاحي، شهدت الجزائر خلال تلك الفترة ارتفاعا كبيرا في أسعار المعيشة، فارتفعت أسعار المواد الأولية، القهوة وأعواد الثقاب والسكر، ومواد أخرى صارت نادرة، مما تسبب في ظهور السوق

---

[1] محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919–1939م)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 110.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1930–1945)**، ج3، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 188.

[3] خيضر إدريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830–1962م)**، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2006، ص 382.

[4] سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين دراسة حول تاريخ الجزائر**، ط. خ، تر، محمد حافظ الجيلالي، دار القصبة، الجزائر،2012، ص 75.

السوداء، واتساعها على حساب الجماهير الجزائرية،[1] ليزداد وضع الجزائريين سوءا لاهتمام الكولون ما كانوا يجنونه من القمح والشعير، لذلك اهتم الفرنسيون بزراعة الكروم والحوامض في ضواحي معسكر فقضوا على زراعة الأرز وكذلك المراعي شمال شرقي الجزائر، حيث أهملت زراعة القمح وسائر أنواع الحبوب الغذائية كالفول والعدس وغيرهما، أما فيما يخص المحاصيل الخاصة بالمستوطنين نذكر، محاصيل الكروم الذي يدخل في صناعة الخمور، ومعظم إنتاجه كان ينقل إلى الأسواق الفرنسية، وعليه فقد شهدت زراعته انطلاقة كبيرة، فوصلت مساحة الأرض الخاصة بزراعته إلى 400 ألف هكتار منذ بداية منتصف القرن الماضي، إذ بلغ إنتاج الكروم ما يقارب ربع مليون طن، كما اهتم قطاع المستوطنين الفرنسيين اهتماما كبيرا بزراعة الخضروات ولاسيما البطاطا والبقوليات، ذلك لأهميتها بالنسبة للسوق السوداء الفرنسية، فقد سمح الاختلاف بين المناخين الفرنسي والجزائري بأن تنتج تلك الخضروات في الجزائر قبل نضوجها في فرنسا، مما جعل الإقبال عليها في السوق كبيرا جدا، وكانت الصادرات منها بالأطنان، أما إنتاج الحبوب بأنواعها شهدت ارتفاعا خلال تلك الفترة، والسبب يعود إلى حاجة سكان فرنسا لهذه المادة آنذاك بعد الح ع II، أصبحت بحدود 23 مليون قنطار في عام 1960م، وكانت الزراعة مهمة بالنسبة للمستوطنين من جهة المحاصيل الزراعية إذ تركزت جهوده على زراعة القطن والتبغ وإنتاج الفلين في الغابات،[2] وذلك لحاجة الصناعة الفرنسية لها، ويكفي أن تذكر أن محصول التبغ ارتفع من 100 إلى 1000 قنطار عام 1910م و200 ألف قنطار عام 1955م.[3]

كانت الجزائر مزدهرة ما عدا سنوات القحط، تنتج جميع أنواع الفواكه والخضر والحبوب بكميات تزيد عن حاجيات السكان، حيث تملك الجزائر أحسن الأراضي

[1] مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج (1898–1938م)**، تر، محمد المعراجي، منشورات AWEP، 2007، ص 65.

[2] فيليب رفلة، **جمهورية الجزائر سياسيا واقتصاديا وطبيعيا**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1956، ص ص 93-103.

[3] سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، تر، كميل قيصر داغر، دار الحداثة، بيروت، 1981، ص 32.

وأكثرها إنتاجا، وهي البساتين والأحواش المحيطة بالمدن فقد سجل الفرنسيون عند احتلالهم الجزائر درجة خصوبة تلك الأراضي، حيث كتب أحد ضباطهم يقول باندهاش: «إن هذه الأرض التي قيل أنها متوحشة وخالية من السكان مغطاة بالمساكن الريفية الجميلة التي تحيط بها البساتين وكلها مبنية فوق المرتفعات تتناقض حركتها المتموجة مع شواطئ رومانس القاحلة في فرنسا، إن البقول الموجودة بكثرة وفي كل مكان، توجد الحياة والينابيع التي تخص الأرض والفواكه الموجودة بكثرة».[1]

ولكن أصبح الوضع مختلف بعد استلاء الكولون على أجود الأراضي الجزائرية حيث طورها قطاعا زراعيا حديثا يساهم نحو 3/2 الناتج العام للبلاد وفي مقدمة هذه المحاصيل الحبوب، واتجه التوسع إلى إنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للمستوطنين، وأهمها الأعناب لإنتاج الخمور والحوامض والتبغ، واستغلال الفاء والفلين، ولكن ظل القمح المحصول الأساسي للزراعة الجزائرية ومن الناحية الاقتصادية، كان 14.04% من السكان الأوروبيين العاملين ينتمون إلى القطاع الأول،[2] لكن هناك مشكلة يواجهها المستوطنون القادمون إلى الجزائر هي أنهم فقراء ولا يملكون الأموال الضرورية للتجارة أو الصناعة فكانوا يفضلون العمل في الزراعة ويطلبون من الدولة أن تعطيهم الأرض مجانا والقروض بفوائد بسيطة تدفع بعد بيع الغلة مقابل استغلال اليد العاملة بأبخس الأثمان.[3]

كانت حياة الفلاح الجزائري بعد الح ع II متدهورة ومزرية جراء الإجراءات الاستعمارية التي أضرت كثيرا بأفراد الشعب، لأن السلطات الفرنسية عملت على تجريد الشعب الجزائري من أراضيه الخصبة، ثم أعطت للشعب أراضي العرش ليعمل فيها ومن خصائص أراضي العرش أنها كانت متفرقة ذات قطع صغيرة في أماكن متباعدة قسمت على العائلات حسب الألقاب، حيث تشتتت العائلة بسبب تباعد قطع

[1] مبارك بن محمد الهيلالي الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د. س. ن، ص 313.

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، **المرجع السابق**، ص 253.

[3] عمار بحوش، **المرجع السابق**، ص 186.

الأرض وإرغام الناس على دفع مقابل لعمل المهندس الفرنسي الذي قسم الأراضي بتلك الصورة كشرط للحصول على عقد حيازة الأرض.

وفي نفس الصدد يصف لنا الرائد حال الشعب، فمنها من كان يشتغل في تربية المواشي، حيث كان الراعي يتعرض لابتزاز حراس الكولون (الشنبيط)، في السهول وحراس الغابات (القراد) في الجبال ما يدفع به الرعي بعيدا في أماكن لا مرعى فيها ولا نفعا ولا فائدة، وكان الفلاح يشتغل ليلا ونهارا بعيدا حتى أنه في بعض الأحيان لا يلتقي بأولاده، كما خصص بعض الجزائريين بعض الجزائريين جمع بيض الدجاج وبيعه، ومن ثم يقوم المعمر بدفع أجرته من ثمن البيض، وما بين 1945–1954م كان الماء متوفرا ما ساعد على غرس الخضر والفواكه والفول والبطاطا والحمص والجلبانة والطماطم، وكانت الأرض تحرث بآلة الفأس وزراعة القمح والشعير والفرينة وتربية المواشي.[1]

وبما أن هناك مناطق جبلية مثل منطقة الأوراس شديدة التضاريس ولا تتوفر على المساحات التي لا يمكن أن تستقبل المشاريع الزراعية هذا الأمر جعلها غير مستباحة من طرف الكولون.

وعندما بقي الأهالي يزاولون نشاطاتهم الاقتصادية بطريقة تقليدية طيلة فترة الاستعمار، ورغم أن الإدارة الفرنسية قامت بإنشاء مزارع قليلة الأهمية، حيث أن أغلبهم تحولوا إلى موظفين بسطاء أو تجار أو حرفيين، وهناك من غادرها نهائيا.[2]

ولقد حاولت السلطات الاستعمارية تطوير الزراعة في الجزائر حيث أصدرت سنة 1930م مشروع يهدف إلى نشر أساليب الزراعة الحديثة[3] ومحاولة التخلص من الأساليب الفلاحية التقليدية وتدريب الفلاحين على الأساليب الحديثة.[4]

---

[1] مسعود فلوسي، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة ابن النوي القائد بالنيابة للناحية الأولى التاريخية "أوراس النمامشة، من أبريل 1959م إلى أبريل1960م**، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، ط2، د. د. ن، 2014، ص ص 37–43.

[2] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق**، ص 86.

[3] أنظر الملحق رقم (07)، صورة تبين الأساليب الزراعية الأوروبية الحديثة في الجزائر بوادي الصومام، بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 266.

[4] **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

ولكن كان هناك تفاوت في الإنتاج من بلدية إلى أخرى وذلك بسبب الظروف المناخية وتوزيع الأراضي الصالحة للزراعة، فمثلا نجد منطقة بلزمة بالأوراس رغم خصوبة سهولها إنتاجها ضعيف جد بسبب مصادرة الأراضي وطرد الأهالي إلى المناطق الجبلية الوعرة، وأصبح إنتاج الحبوب وعلى رأسها الشعير والقمح ضئيلا جدا في تراجع ملحوظ، مع العلم أنه المحصول الأساسي والرئيسي وهو أهم مصدر للرزق والنشاط الفلاحي، إلا أن كمياته القليلة لا تسد حاجياتهم، ويعود ذلك إلى مدى معرفة الأهالي لاستغلال الوسائل الزراعية المختلفة،[1] والتي أساسا تعتمد على ثورات التجارب الفلاحية البسيطة والتي تحولت إلى عادات فلاحية، واستعمال أدوات بدائية مثل الحيوان والجرار والمحراث الخشبي والفأس والمنجل، والتمسك بالزراعة التقليدية أدى إلى عزوف الفلاح الأوراسي عن إدخال الوسائل والتقنيات الحديثة، وإن كانت ليست في متناولهم لاعتقادهم بأن الأدوات القديمة تجلب لهم البركة والخير.[2]

وكثيرا ما كانت النكبات الطبيعية تعيق عمل الفلاح الجزائري خاصة سكان الريف فلا يستطيعون مواجهتها، فالسدود القليلة والبسيطة التي أقامها الريفيون لا تكفي للتخفيف من هذه النكبات التي تحل بهم، لذا كان الإنتاج سنة بسنة لقلة الوسائل وانعدام السماد، وكانت كل قبيلة تتولى شؤونها جماعيا من ناحية الحصاد والحرث وتتوقف حياتها على وفرة الأرض المزروعة.[3]

ولم يتوقف الإنتاج الجزائري عند الحبوب فقط بل تعدى ذلك إلى إنتاج الزيتون والتين والتفاح والبرتقال، خاصة الزيتون حيث تقاوم أشجار الزيتون صعوبات الطبيعة.

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص 24.

[2] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص 146.

[3] **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

بالإضافة إلى قلة المشقة وتكاليف العمل بها، حيث يتم تصدير فائض الإنتاج منها،[1] حيث كان هناك فارق كبير في توزيع الأراضي الزراعية بين الجزائريين والمستوطنين، حيث تراجع المنتوج الجزائري كثيرا خلال الفترة الممتدة من 1945-1954م، مما صعب حياة الفلاح الجزائري،[2] ولتتضح الصورة أكثر الجدول الموالي يوضح توزيع المساحات الزراعية التي يمتلكها المستوطنون والجزائريون حسب إحصائيات قام بها المستعمر الفرنسي سنة 1954م:

الجزائريون المالكون أقل من هكتار واحد	105954 ألف
المستوطنون المالكون أقل من هكتار واحد	2393 ألف
الجزائريون المالكون (من 01 هكتار إلى 05 هكتارات)	332529 ألف
المستوطنون المالكون (من 01 هكتار إلى 05 هكتارات)	5030 ألف
الجزائريون المالكون (من 50 هكتار إلى 100 هكتار)	16580 ألف
المستوطنون المالكون (من 50 هكتار إلى 100 هكتار)	2630 ألف
الجزائريون المالكون (أكثر من 100 هكتار)	8499 ألف
المستوطنون المالكون (أكثر من 100 هكتار)	6385 ألف

الملاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه أن نسبة المالكين الجزائريين من مجموع ما يقارب 09 ملايين جزائري هي 14 هكتار للمالك الجزائري الواحد، ونسبة المالكين المستوطنين هي 158 هكتار، وقد سمح قانون المستثمرات الفلاحية للشركات الأوروبية بالاستثمار في القطاع الزراعي، وأن الأراضي أصبحت حكرا عند المستوطنين، مما دفع بالجزائريين التراجع في ميدان الزراعة والفلاحة،[3] ومما أثر على

[1] محمد محدادي، **الحركة الإصلاحية للأوراس ودورها الثقافي والاجتماعي إبان الفترة الكولونيالية (1931–1956م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر والحديث، (تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلوم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص 38.

[2] عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830–1960م)**، تر، جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص ص 90-94.

[3] عبد القادر حليمي، **جغرافية الجزائر طبيعة، بشرية، اقتصادية**، ط2، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1968، ص 74.

الاقتصاد الجزائري عدم قدرة الفلاح الجزائري على شراء الأسمدة ومستلزمات الحرث والبذر، كما توسع الأوروبيون في زراعة الكروم لكثرة أرباحها على حساب الحبوب التي هي غذاء للسكان الأهالي، كانت المساحة التي يستغلها (150 ألف معمر) تعادل المساحة التي كانت عند 90% من الأهالي الذين فاق عددهم 05 ملايين بالإضافة إلى أن الهكتار الواحد عند الأوروبيين ينتج ضعف ما ينتجه الهكتار الواحد عند الأهالي.[1]

أما النشاط الرعوي: احتل نشاط الرعي مكانة هامة في حياة الجزائريين، حيث كان موردا هاما في حياتهم ومعيشتهم، ويتواجد بأغلب القبائل والأعراش والمناطق الجزائرية، وانتشر هذا النشاط بفضل ما فرضته الطبيعة الجغرافية والمناخية.

كما قام الجزائري بتربية المواشي لتلبية حاجياته اليومية لأن هذا النشاط يكمل الغذاء لسكان الجزائر، واستعمل صوفها ووبرها وشعرها لتوفير ما ينقصه من ألبسة وأغطية وقد كان الفلاح الجزائري يدير هذه الثروة بطريقة تقليدية،[2] حيث اهتم بهذا الواقع المعيشي سكان الجبال والمرتفعات والصحراء، فقد وجدوا في النظام الرعوي الزراعي ما يسد حاجياتهم.[3]

وشرعت السلطات الاستعمارية في محاربة الفلاح الجزائري بشتى الطرق، لتهجير سكان الريف من أراضيهم، وفي هذا الصدد يقول أحد المعمرين: «... ننظف الأرض بحجة أننا نستصلحها فنقضي على النباتات التي تتكون منها المراعي، ولا ينبت أي شيء آخر مكانها».[4]

ويؤكد معاناة الفلاح الجزائري في هذا المجال هادة الرائد مراردة مصطفى بن النوي حيث يقول: «كثرت الضرائب والمكوس التي كانت تفرض عليهم من قبل الإدارة

---

[1] حدة بولافة، **واقع المجتمع المدني إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص 19.

[2] عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس سنة 1879م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 40.

[3] عدي الهوادري، **المرجع السابق**، ص 25.

[4] **المرجع نفسه**، ص 108.

الاستعمارية، فكل نفس بلغت 18 عاما تلزمها ضريبة، والكلب ضريبة، والحمار كذلك والكوخ...، وكلها تفرض إلى جانب ما أكدناه من قبل الدخل المحدود جدا كما ذكرنا وهذا ما جعل الجزائريين يلتحقون بالجيش الفرنسي أو يهاجرون إلى فرنسا للعمل هناك».[1]

وبينما كان النشاط الحرفي موسميا في المناطق الرعوية بالجزائر، ويخصص له فائض الوقت في فترات ما بين موسم فلاحي ورعوي.[2]

وكان يتمثل بالدرجة الأولى في استغلال الحلفاء وسعف النخيل مثل الحصير والتفاف وجلود الحيوانات بعد دبغها لتصبح لينة صالحة للاستعمال مثل الأحذية والحبال والبرادع والشكوة.[3]

ولم تسلم الثروة الحيوانية هي الأخرى من بطش السياسة الاستعمارية الفرنسية واستغلالها، باعتبار أن مراعي الجزائر كانت تزخر بأنواع الحيوانات المختلفة، مثل الأبقار والأغنام والماعز والبغال والحمير الممتازة،[4] فجراء هذه السياسة مثلا انخفضت قطعان الغنم من 6.4 مليون رأس سنة 1939م إلى 2.8 مليون رأس سنة 1946م[5] كما انخفضت إلى 4.3 مليون رأس سنة 1954م، بعد أن كان عددها 8.2 مليون رأس سنة 1871م.[6]

تعرض النشاط الرعوي لعملية الإزاحة من التل ومن ثم الدفع به جنوبا بفعل انحصار وسلب أراضي المراعي، وتناقص نقاط الماء الضرورية للنشاط الرعوي، هذا ما أثر سلبا على هذا النشاط الأساسي، حيث تراجع عدد قطعان الغنم من

---

[1] مسعود فلوسي، **المرجع السابق**، ص 313.

[2] عبد الحميد زوزو، **المرجع السابق**، ص 373.

[3] Mathe Gandi, la famme chaoui de l'aures, chihabe awal, Algeria, 1998, http//www.marefa.org, p 152.

[4] محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص ص 17-18.

[5] خيضر إدريس، **المرجع السابق**، ص 332.

[6] البخاري حمانة، **فلسفة الثورة الجزائرية**، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط1، وهران، 2005، ص ص 88-89.

8.200.000 رأس من 1871-1880م إلى 4.500.000 رأس سنوات 1945-1954م،[1] ففي نصف قرن تراجع عدد الأغنام إلى النصف.

أما فيما يخص تربية الأبقار وهو رأس مال المربين الفلاحين عرف تدهورا ملحوظا عشية الثورة التحريرية، فبعدما قدرت هذه الثروة بحوالي 09 ملايين رأس سنة 1916م، انخفض إلى 05 ملايين رأس سنة 1954م، وذلك بسبب فقر المربين الرحالة واستقرارهم المرهون بالتطور[2] في تربية المواشي كمشكل نقص المياه لسقي المواشي، مما أدى إلى تراجع النشاط الرعوي بسبب نزوح الفلاحين إلى المدن الكبرى بحثا عن العمل وتحسين ظروف المعيشة.[3]

وينذر هذا التراجع الملحوظ في الثروة الحيوانية إلى وقوع انفجار عظيم لا محالة، خاصة أن هذه السياسة الاستعمارية التسلطية العمياء مست مختلف فئات الشعب الجزائري، فالحالة السيئة لقبائل البدو الرحل المحترفين في تربية الحيوانات أرغمتها على تغيير نمط معيشتها والبحث عن مصادر معيشية أخرى، فأدى الواقع إلى الاستقرار النهائي، وهذا ما يفسر التراجع المسجل في النشاط الرعوي، وكثيرا ما حاول المستعمر تحميل الفلاحين البسطاء مسؤولية أزمة الزراعة الجزائرية، بعد انكماش زراعة الحبوب وانخفاض مردود الهكتار بتهم ملفقة كالقدرة على التحمل والتكيف مع التقنيات الحديثة، لكن السبب الرئيسي لهذا الركود يعود إلى نهب وسرقة الأراضي، والنظام غير العادل في تقسيم الأراضي، الذي يستحيل معه استعمال الوسائل والتقنيات الحديثة،[4] لم تنجو تربية الماشية من الانحطاط، فقطعان الغنم اختفت تبعا لنقصان أراضي الرعي، وذلك أن المساحات الشاسعة حيث كانت ترعى القطعان الكبيرة، صارت ملكا للاستعمار، ولم تعد الخراف تظهر فيها إلا بعد الحصاد

---

[1] هواري قبايلي، **الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع1، (جانفي-ديسمبر 2007)، ص 156.

[2] أحمد مهساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 173.

[3] أبو القاسم سعد الله، **المرجع السابق**، ص 40.

[4] هواري قبايلي، **المرجع السابق**، ص 156.

لترعى السنابل المتبقة على الأرض، وجاء قانون الغابات الذي يمنع الرعي فيها فاختفت من ذلك سكان المرتفعات الذين يعيشون أساسا على تربية الماشية، وأدى انحطاط الزراعة وتربية الماشية كنتيجة للقطيعة الشاملة والمفاجئة في توازن المجتمع الأصلي إلى نقص التغذية وظهور البطالة والهجرة من الريف، تبقى تربية الماشية على الرغم من ضعفها مهمة، خاصة بالنسبة لطبيعة هذه الزراعة التي تهدف إلى تغذية السكان، تزداد أهمية تربية الماشية (الخراف) كلما اتجهت نحو السهوب على حساب النشاط الزراعي، يسود الماعز في منطقة التل وضواحي الجبال، أما تربية الأبقار كانت ضعيفة.[1]

حيث يكتسي نشاط تربية الحيوان أهمية كبرى في حياة المجتمع الجزائري، حتى أن هناك بعض المصادر أشارت إلى أن ثلثي سكان الجزائر كانوا يعيشون في الواقع من حياة الرعي.[2]

تكمن أهميته في أنه يوفر الحاجيات الغذائية الأساسية للسكان من حليب ولحم أما الأصواف والجلود فكانت تمثل مادة أولية لصناعة العديد من مستلزمات الحياة مثل الألبسة والأفرشة وغيرهما، كما أن الثروة الحيوانية تمثل لسكان الجنوب مادة تجارية تتم مبادلتها بمنتوجات نباتية، فكل هذا يثبت مدى أهمية هذا النشاط في حياة المجتمع الجزائري.[3]

غير أن هذا النشاط الذي يعتمد على وفرة المراعي الواسعة لم يستطع الصمود في وجه السياسة الفرنسية التي انتهجتها فرنسا تجاه الملكية العقارية في الجزائر، إذ سرعان ما أخذت هذه الثروة في التراجع والانحطاط، بلغت ثروة أغنامهم 4.8 مليون رأس سنوات 1941-1948م و05 مليون رأس خلال أعوام 1948-1954م.[4]

---

[1] جوان غيلسبي، **المرجع السابق**، ص 75.

[2] عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان فترة الاحتلال للجزائر (1830-1962م)**، ج2، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، حي الفاتح رقم 05 حمام الضلعة، المسيلة، الجزائر، د. س. ن، ص 26.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، **المرجع السابق**، ص 83.

[4] يحي بوعزيز، **التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، **المرجع السابق**، ص 70.

وإلى جانب السياسة الفرنسية واجهت الثروة الحيوانية عدة صعوبات ومشاكل منتشرة في كافة البلاد، الهضاب العليا، فكثرة الجفاف وقلة المعرفة بالعناية بالحيوانات أدت إلى الإضرار بها، واختفائها أحيانا، وكانت البقر تشكل المصدر الرئيسي لرأس مال الأهالي لأنهم لا يستهلكون في الغالب إلا الأغنام، ولكن الأوبئة كثيرا ما أضرت بالماشية فحرمت السكان من رأس مالهم العام، بالإضافة إلى تربية الإبل والخيول وأدت الاضطرابات الداخلية إلى وقف التعامل بين سكان الجنوب وسكان التل، مما أضر بتربية الخيول والإبل التي كانت متوفرة في الجنوب تنتج الوبر الذي تصنع منه الخيام والملابس المحلية كالبرنوس والقشابية.[1]

المبحث الثاني: المجال الصناعي

كانت الصناعة في الجزائر تقليدية، ويتمثل أغلبها في النسيج والسجاد والنحاس والحديد والجواهر والجلود والسروج والبراميل وصناعة الخشب واستعماله في الأثاث والفخار في الواني المنزلية، وكان الريف الجزائري يساهم في تمويل المدينة بما تحتاجه من مواد ضرورية للصناعات، وكان سكان الأرياف على دراية جيدة بطرق استخراج المعادن، خاصة الحديد والرصاص والملح والبارود، واحترافهم في صناعة الأغطية والبرانيس من الصوف، بالإضافة إلى معرفتهم لكيفية حفظ الحبوب بباطن الأرض في المطمورة لسنوات طويلة، ولكن بمجيء الاحتلال الفرنسي حدثت تغيرات كثيرة، إذ كثر النشاط التجاري بفعل حركة التصدير والاستيراد.[2]

فالصناعة قبل الاحتلال كانت أكثر تقدما وأحسن تنظيما، تشهد بذلك مختلف المصادر التي تجمع أن الحرفيين في الجزائر كانوا يجمعون في نقابات حسب التخصص، بحيث نجد النجارين في شارع والحدادين في آخر، والشواشين في ثالث

[1] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ج3، ط. خ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص 152-153.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792–1830م)**، ط2، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر، 2012، ص ص 38-39.

والصباغين في رابع، والدباغين في خامس... الخ...، وكانت كل نقابة تسير من قبل أمين ينتخب بديمقراطية ويختار لما له من خبرة وحكمة وحسن سلوك، وللأمناء مجتمعين مكانة مرموقة لدى الحكومة المركزية، أما أمين الأمناء فإنه يحضر الاجتماعات مع السلطات العليا ويشارك فعليا في اتخاذ القرارات، سواء الاقتصادية أو السياسية.[1]

وإلى جانب هذه الصناعة التقليدية كانت الدولة الجزائرية تهتم كثيرا بالمناجم المختلفة المعادن، وتولي رعاية خاصة لصناعتين كانتا أساسيتين في ذلك الحين وهما: صناعة الأسلحة والذخيرة الحربية، وصناعة السفن، وبعد الغزو أهملت الصناعة في الجزائر لتخصص البلاد شأن جميع بلدان العالم الثالث في تصدير المواد الأولية،[2] وقد نجحت السلطات الاستعمارية في مهمتها، إذ ما كادت الثورة تندلع حتى اختفت صناعتنا التقليدية، وصرنا نستورد كل شيء تقريبا، ولم نعد نسمع عن مصانع الأسلحة والبارود ولا عن الورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن، وبالمقال تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة، فأصبحت تصدر إلى الموانئ الفرنسية سنة 1954م، حوال ستين ألف طن من الفوسفات، وثلاثة ملايين ونصف المليون طن من الحديد، وأربعمائة ألف طن من لفحم...الخ.[3]

إن واقع الصناعة في الجزائر قبل اندلاع الثورة التحريرية 1954م كان ضعيفا جدا وبالخصوص الصناعة الأهلية، التي تركز على الصناعات التقليدية كصناعة الزرابي والحايك...الخ.[4]

إلى جانب ذلك صناعة الأساور والأقمشة القطنية، وكان معظمهم يجلبون الحديد وآخرون يصبرونه، وهناك من يصنع أحجار الطواحين، ومن يجلب الملح من

---

[1] محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق**، ص 42.

[2] **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق**، ص 23.

[4] أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، ط2، نشر دار الكتاب، الجزائر، 1963، ص 364.

الجبال، ومن صنع البارود، وكان سكان الأطلس الصحراوي يصنعون البرانيس والزرابي التي تأتي بدخل لهم وللدولة، وكانت مطلوبة لجودتها، وكانت بعض القبائل لا تصنع إلا ما يكفيها وتبيعه في الأسواق المحلية، وكانت الأسواق تقام عادة أسبوعيا، وتتم فيها عملية البيع والشراء، وأهم ما يباع فيها العسل والزبدة والصوف والحيوانات والخيام والحبوب، وكانت أجود المنتوجات مصنوعات البلدية، وأهم المدن الصناعية هي العاصمة، تلمسان، مستغانم وقسنطينة، فكانت تلمسان مركزا هاما لصناعة الصوف كالأغطية والزرابي، ومستغانم تصنع الزرابي، أما العاصمة تمتاز ببعض الحرف ولاسيما المصنوعات التقليدية كالأساور المصنوعة من قرون الغنم.

ومع ذلك لم تستطع مصنوعات الجزائر منافسة المصنوعات الأوروبية، ولا حتى المغربية والتونسية، والذين يتولون الصناعة التقليدية في المدن الجزائرية، كانوا عادة من الحضر النازحين من الأندلس، أما اليهود فقد كانوا محتكرين لصناعة الأحجار الكريمة، وكانت تونس تمول السوق الجزائرية بالماشية وبعض المنتوجات الأخرى، أما جهة المغرب تمول السوق المحلي بالأحذية والأقمشة الحريرية والمصنوعات الجلدية وكان هناك التجار في الأسواق من مختلف الاتجاهات، تونس، المغرب.[1]

رغم هذه الحقيقة إلا أن السلطات الاستعمارية عملت جاهدة على محاربة التصنيع بالجزائر، لتتمكن هذه الأخيرة من السيطرة على السوق الجزائرية وإبقائها سوقا مفتوحة لهم بلا حدود، وبلا قيود.[2]

حيث أن فرنسا كانت تصدر خيرات الجزائر إليها على شكلها الخام، والجدول الموالي يبين ذلك وفقا للإحصائيات الرسمية المسجلة سنة 1953م:

[1] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، **المرجع السابق**، ص ص 154-155.

[2] رابح تركي، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931–1956م)**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 87.

المعدن	الإنتاج	التصدير
الحديد	3332000 طن	3031100 طن
الرصاص	11800 طن	9100 طن
الفوسفات	702600 طن	562000 طن
الفحم	295000 طن	9000 طن

وبذلك كان مصير الصناعة الجزائرية التقليدية آيل للاندثار لمنافستها من طرف الصناعة الفرنسية، بسبب الضرائب المفروضة على الجزائريين الحرفيين والصانعين،[1] ومنافسة المعمرين الذين أوتوا كل مساعدة مادية ومعنوية من طرف الإدارة الفرنسية لتأخذ بذلك الصناعة الفرنسية الأسبقية على البضائع والمصنوعات الجزائرية.[2]

ويمكن رد تأخر التصنيع في الجزائر غياب طبقة مقاولين ذوي عقلية تصنيعية إضافة إلى ارتفاع سعر الطاقة واليد العاملة غير المتكونة والسوق المحدودة، كما واجهت الصناعة أيضا مشكلة بعد المساحات لنقل المنتوجات الصناعية وتوزيعها لضعف شبكة السكة الحديدية مثلا، مما أدى إلى استعمال النقل البري المكلف الباهظ الثمن.[3]

وهنا تتسع الهوة التي تفصل بين الجزائريين والمعمرين على جميع المستويات فنذكر على سبيل المثال لا الحصر فلو أخذنا المؤسسات الاقتصادية لوجدنا أن نصيب 100000 مؤسسة جزائرية يقدر بـ: 33 مليار من الفرنكات سنة 1952م بينما تبلغ مداخيل 65000 مؤسسة أوروبية 375 مليارا، كما أن **90%** من النشاط التجاري والصناعي يبقى بين المعمرين، وهكذا نرى أنهم يحتلون الصدارة في الجزائر

[1] بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، ط1، دار الشورى، بيروت، 1982، ص 51.

[2] **جريدة المنار**، ع5، 21 ماي 1901م، ط1، دار البصائر للتوزيع والنشر، الجزائر، 2007، د. ص.

[3] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر، حمداوي إبراهيم صحراوي، شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 88-89.

خلافا للأسياد الحقيقيين للاقتصاد الجزائري الذين يحركون الخيوط في الخفاء، انطلاقا من فرنسا.[1]

كما أن غزو المنتوجات الأوروبية السوق الجزائرية قضت على الصناعة المحلية في الجزائر، بحيث أن هذه الأخيرة تعتمد على الوسائل التقليدية اليدوية البسيطة مقارنة بالآلات الحديثة للمصنوعات الأوروبية، وبذلك اضطر الكثير من الحرفيين الجزائريين إلى التخلي عن حرفهم ومحلاتهم وورشاتهم، لتتراجع بذلك الصناعة الجزائرية، وتتشكل بذلك ملامح التقهقر الصناعي الجزائري وتدهوره.[2]

عندها انعدمت الصناعة في الجزائر، وظلت الجزائر الزبون الأول لفرنسا وممونها الأول، لاحتكار البنوك والنشاط الصناعي (**90%** من المجموع الكلي)، كما أنها تحتكر الإطار لتقني والإداري للبلاد.[3]

المبحث الثالث: المجال التجاري

كانت التجارة في الجزائر قبل الثورة التحريرية جد صعبة بالنسبة للشعب الجزائري تراجعت هي الأخرى تراجعا ملحوظا، كانت فرنسا تسيطر على القطاع التجاري وتفرض عليه عزلة عن العالم، حيث كانت فرنسا سنة 1953م تستهلك **78%** من الصادرات الجزائرية، المتمثلة أساسا في المنتوجات الزراعية والمواد الأولية أما الواردات فإن **80%** منها مواد مصنعة والباقي عبارة عن مواد غذائية فالإحصائية الرسمية لسنة 1953م تبين طبيعة هذا التبادل، فالصادرات الجزائرية كانت تفوق حجم الواردات، أما من ناحية القيمة المالية فالعكس صحيح،[4] حسب الجدول الآتي:

[1] محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق**، ص 95.

[2] أحمد مهساس، **المصدر السابق**، ص 116.

[3] عبد العزيز بوتفليقة، **النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954** (**نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس**)، منشورات Anep، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص 86.

[4] عبد العزيز بوتفليقة، **المرجع السابق**، ص 86.

	الصادرات	الواردات
الحجم	6.671.191 طن	2.665.617 طن
القيمة	138.820 مليار فرنك قديم	202.694 مليار فرنك قديم

وبذلك تكون مساهمة الجزائريين في هذا المجال تكاد تكون منعدمة، إن لم نقل جلها، حيث كانت مقتصرة على العنصر الأوروبي، وخاصة أن الإمكانيات المادية التي تتطلبها مثل هذه الأنشطة لم تكن متاحة لدى التجار والصناع الجزائريين، حيث كان هؤلاء يتعرضون لأبشع أنواع القمع الاقتصادي والمضايقات، مثل: المصادرات والمحاكمات والضرائب الفادحة، زيادة عن العزل والطرد والحرمان من القروض ورخص التصدير والاستيراد، وبذلك وجد حوالي مليون جزائري أنفسهم دون عمل ولا مورد مالي.[1]

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ والباحث الجزائري محمد العربي الزبيري: «إن التجارة والصناعة تكادان تكونان وقفا على المعمرين الذين يحتكرون عمليات التصدير والتسويق وكذا استغلال المناجم، على اختلاف أنواعها».[2]

كما كانت الأسواق الجزائرية مقفلة في وجه سلع الدول الأجنبية وجعلتها السلطات الاستعمارية مقصورة على واردات المصانع الفرنسية وحدها، حيث لا نجد من ينافسها في السوق الجزائري، فأصبحت الجزائر سوقا للمنتوجات الفرنسية ومصدرا للمواد الأولية التي تحتاجها مصانعها، وهو ما أدى إلى عجز دائم في الميزان التجاري الجزائري.[3]

ومما ساعد المستوطنين الأوروبيين على احتكار التجارة هو أن الدولة (فرنسا) أعطتهم الأرض مجانا وقروضا بفائدة بسيطة، يدفعونها بعد بيع الغلال، واستعمال اليد

[1] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص ص 45-46.

[2] محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص 19.

[3] عمار عمورة، **المرجع السابق**، ص 383.

العاملة الجزائرية بأبخس الأثمان، بحكم أن هؤلاء المستوطنون القادمون إلى الجزائر فقراء ولا يملكون الأموال الضرورية للتجارة.[1]

إذ أعطيت هذه الأراضي والممتلكات المصادرة إلى الأوروبيين المجلوبين بغرض إغرائهم للعيش في الجزائر.[2]

وهكذا أصبحت للمستوطنين في الجزائر وسائل الرقي والتقدم، أما الجزائريين فقد ضاعفت السلطات الفرنسية من مآسيه وآلامه وزادته جهلا وفقرا وعزلة عن الحياة العصرية.[3]

فقد هدمت التجارة الكيان الجزائري، ذلك أن فرنسا كانت تحتكر التجارة في الجزائر، وقد استولى المستعمر على المنتوج الجزائري، وأرغمت الجزائريين على شراء المنتجات الفرنسية، فأصبح الميزان التجاري عاجزا، فجراء هذه الصفقات الخاسرة نجد أن الواردات عام 1954م تساوي 2018 مليار، والصادرات 140 مليار فقط، ثم إن القانون الفرنسي يجبر الجزائر على أن تباشر أي عملية نقل بحري للناس أو البضاعة إلا على السفن الفرنسية.[4]

ومن أهم الصادرات الجزائرية سنويا:

الخمور: 10 ملايين هكتولتر، الغنم: 650000 رأس، الصوف: 125000 قنطارا، الفلين: 5000 طن، الحلفاء: 200000 طن، السماد: 580000 طن أوراق الدخان: 130000 قنطار، التمر: 700000 قنطار، الزنك: 63000 طن الرصاص: 33000 طن، الحديد: 23000000 طن، الزيتون: 60000 قنطار.

أما الواردات فتتمثل في الآلات الحديدية والسيارات والمنسوجات والسكر والقهوة والأخشاب والأواني والوقود والكماليات (عطور ومواد تجميل وغيرها...).

---

[1] عمار بخوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص ص 185-186.

[2] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 20.

[3] عبد الكريم بوصفصاف، **الفكر العربي الحديث والمعاصر**، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص 67.

[4] أحمد توفيق المدني، **المصدر السابق**، ص 128.

ومن أهم المراسي الجزائرية:

-مرسى مدينة الجزائر: 380000 طن سنويا.

-مرسى مدينة وهران: 2500000 طن سنويا.

-مرسى عنابة، البونة: 2100000 طن سنويا.

-مرسى بني صاف: 700000 طن سنويا.

-مرسى بجاية: 350000 طن سنويا.

-مرسى سكيكدة: 3200000 طن سنويا.[1]

ومن ملامح احتكار الأوروبيين لتجارة الجزائرية أيضا سيطرتها على مجمل المحاصيل الزراعية التي تمثل العمود الفقري للتجارة الخارجية، أما الواردات فمعظمها من المصنوعات، والجدول الموالي يوضح نسب الواردات والصادرات الجزائرية في مختلف القطاعات الاقتصادية لعام 1952م:[2]

الصادرات الجزائرية	النسبة	الواردات الجزائرية	النسبة
مواد نباتية	%87	**مواد نباتية**	%16
مواد حيوانية	%02	**مواد حيوانية**	%02
مواد معدنية	%06	**مواد معدنية**	%06
مواد مصنوعة	%00	**مواد مصنوعة**	%55

وهذا التفاوت بين الصادرات والواردات ما هو إلا نتيجة انتشار زراعة الكروم وسيطرتها على **7%**، والسياسة المطبقة والتي تفرض عدم التصنيع من قبل المستعمرة.[3]

[1] أحمد توفيق المدني، **المصدر السابق**، ص ص 128-129.

[2] فيليب رفله، **المصدر السابق**، ص 125.

[3] ساعد محمد، **محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري**، طلبة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017-2018، ص 10.

لم تكن الحبوب كافية بالجزائر لسد حاجة الأوروبيين، لذا لجأت الإدارة الفرنسية في الجزائر إلى استيرادها من فرنسا، كما عرف شمال شرق الجزائر نشاطا تجاريا كبيرا، إذ جاء في تقرير لوزارة الحربية الفرنسية أنه تم شراء 2240 رأس غنم و4605 رأس بقر من سوق فيليب فيل، وقد تم تصديرها إلى جيجل والجزائر العاصمة، هذا ما أكده دوماس حيث قال: «تعد بسكرة مركزا هاما للتجار العرب القادمين من بوسعادة وأولاد نايل وسعيدة وفرندة وغيرها، أهم المراكز التجارية الداخلية، ولهذا فالضرورة تقتضي توسيع احتلالنا من أجل تطوير تجارتنا إلى داخل إفريقيا».[1]

كانت التجارة مزدهرة قبل الغزو الفرنسي، قد يبدو قولنا هذا مجرد ادعاء، ولكن المصادر على اختلاف لغاتها تثبت بأن الجزائر قبل الاحتلال كانت تقيم علاقات تجارية مكثفة مع إفريقيا، جنوب الصحراء، ومع البلاد العربية، خاصة وأن تجارتها تلك كانت مخططة وتدر على البلاد أرباحا كثيرة، تستثمر في كافة الميادين ثم جاءت آفة الاستعمار، وما كادت تمر السنوات الأولى من الغزو حتى أصبح ميزان التجارة الخارجية الجزائرية خاسرا، لأن كل عمليات التصدير والتوريد صارت مقصورة على فرنسا.[2]

[1] احميدة عميراوي، **المرجع السابق**، ص 36.

[2] محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، **المرجع السابق**، ص 43.

ومما سبق نستنتج أن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبل 1954م كانت متدهورة جدا، لما قامت به الإدارة الفرنسية من استغلال خيرات وموارد الجزائر واتباعها أسلوب الإبادة والتجويع وتجريد أغلبية الأهالي من أراضيهم، أدى ذلك الوضع المزري إلى الهجرة نحو البلدان المجاورة، وكذلك إلى تدني المستوى المعيشي وصعوبة عيش الفلاح الجزائري، كذلك تدني المنتوج الزراعي وتراجع المحصول النباتي بالنسبة للجزائريين، لأن أخصب الأراضي كانت بحوزة المستوطنين، والجبال والأماكن الوعرة بحوزة الجزائريين حيث يمارسون الزراعة بأبسط الآليات، مما صعبت عليهم عملية الزراعة والحصاد.

فضعف المنتوج وانتشرت المجاعة، وأصبح الفلاح يعمل خماسا في أرضه بأبخس الأثمان، والبعض اضطر إلى الهجرة بحثا عن العمل لتحسين المعيشة والحصول على القوت اليومي، لأن معظم الجزائريين كانوا يعتمدون على خدمة الأرض وتربية الحيوانات والمبادلات التجارية في الحياة المعيشية.

كذلك تدنى الوضع التجاري، حيث أصبح حكرا على الفرنسيين لاستيلائهم على السوق، وظهور ظاهرة السوق السوداء، مما سبب ذلك التراجع في المستوى المعيشي.

الفصل الثاني: الحياة الاجتماعية في الجزائر خلال (1945-1954م)

المبحث الأول: السكان

المبحث الثاني: المستوى المعيشي

المبحث الثالث: التعليم

إن الاستعمار الفرنسي الغاشم لم يضع أمام عينيه الانشغال بالموارد الطبيعية فقط وإنما تعدى ذلك إلى استغلال الموارد البشرية أيضا، وعمل جاهدا على تشويه الشخصية الجزائرية ومحوها حضاريا، وتجريد الشعب الجزائري من الهوية الجزائرية والهدف من هذه السياسة تجريده من كل المقومات الحياتية التي تدفع به نحو الرقي والتطور، وذلك من خلال نشر الحضارة الفرنسية والقوانين التعسفية والزجرية في حق الشعب الجزائري، فانعكست السياسة الاستعمارية القمعية سلبا على الأوضاع الاجتماعية في الجزائر عشية اندلاع الثورة التحريرية، ويتجلى ذلك من خلال دراسة كل مجالات الواقع الاجتماعي.

المبحث الأول: السكان

يعيش بالجزائر عشية اندلاع الثورة التحريرية طائفتان، طائفة المستعمرين الفرنسيين وهم الأقلية، وطائفة الجزائريين وهم الأغلبية الساحقة، فيبلغ عددهم أحد عشر مليون نسمة حسب الإحصائيات الإدارية.[1]

بعد الاحتلال الاستعماري للجزائر سنة 1830م، عملت فرنسا منذ الوهلة الأولى على جلب عدد كبير من المستوطنين والأوروبيين وإغرائهم بالعيش بالجزائر بشتى الطرق، وطمعها في الثراء فتوافد عدد كبير منهم إلى الجزائر وتكون من هؤلاء فئة اجتماعية نافست الجزائريين في بلادهم واستولت على ثرواتهم، فعلى إثر ذلك انقسمت الجزائر إلى قسم الأوروبيين ويعتبرون رغم اختلاف أجناسهم فرنسيين، لهم وعليهم ما للمواطنين في فرنسا، وهؤلاء الأوروبيين جاء أجدادهم إلى الجزائر بطرق مختلفة، فقلة منهم صاحبت العدوان سنة 1830م، كتجار وأصحاب مهن حرة، ورهبان في خدمة الغزاة أو لتنصير الجزائريين،[2] كما وصل القطر الجزائري جنود بوجو سنة 1848م[3]

[1] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري من خلال حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق**، ص 84.

[2] محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص 24.

[3] شارل أندري فافرود، **الثورة الجزائرية**، تر، عبد الرحمان وسالم محمد، منشورات دحلب، 2010، ص 71.

إضافة إلى فرنسيي الأرض الفرنسية في الألزاس الذين جاؤوا إلى الجزائر سنة 1841م، كيلا يصبحوا ألمانا.[1]

إضافة إلى الإسبانيين في وهران زهم الهاربون من نظام (فرانكو) الذي قام بانقلاب على السلطة الإسبانية وغالبا ما كانوا يرفضون التجنيس بالجنسية الفرنسية هروبا من تأدية الخدمة العسكرية، ويبلغ عددهم سنة 1954م حوالي 36.060 نسمة أما الإيطاليون والإسبانيون كان الفرنسيون ينظرون إليهم نظرة احتقار وهناك أيضا اليهود وهم أقلية اعتبروا سكان أوروبيون طالما أصبحوا فرنسيين بحكم قانون كريميو 1870م، كانوا يشكلون مجموعة خاصة وذلك بحكم ما تعرضوا له من اضطهاد وأخيرا بحكم تعلقهم بدولة إسرائيل منذ نشأتها.[2]

وبذلك تمركزت مجموعة من الكولون الأولى وصل عددها حوالي خمسين ألف نسمة بالنسبة لسنة 1830م، وبعد التحاق الجزائر بفرنسا، تناقلت وسائل الإعلام أخبار المستعمرة الجديدة، وما تزخر به من ثروات، وبعد أن أعلن الجيش الاستعماري استعداده لاستقبال الراغبين في تجسيد فكرة الاستعمار الاستيطاني، وبذلك بدأ الكولون يصلون ن مختلف أنحاء أوروبا حتى أن جاليتهم أصبحت تتكون من حوالي 150 ألف أوروبي في ظرف 20 سنة فقط، ثم راحت تتكاثر بنفس الوتيرة الى أن قاربت المليون نسمة عشية اندلاع ثورة نوفمبر 1954م، وأصبحت تملك أخصب الأراضي الجزائرية الصالحة للزراعة وتسيطر فعليا على إدارة البلاد في كل المجالات الصناعة التجارة والزراعة.[3]

أما المجموعة الثانية هم أبناء الوطن الذين تسميهم الإدارة الفرنسية بأسماء متعددة غير الاسم الصحيح، فهم أحيانا الأهالي،[4] الذين يحكمهم قانون تعسفي يسمى

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 26.

[2] جمال قندل، **إشكالية تطور وتوسيع الثورة الجزائرية (1954–1956م)**، ج1، د. د. ن، د. ب. ن، د. س ن، ص 78.

[3] **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

[4] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 723.

قانون الأهالي، وهم العرب في نظر الكولون والمسلمون في نظر بعض المؤرخين وهم يمثلون عشرة أضعاف الجالية الأوروبية لكنهم لا يملكون شيئا بالمقارنة مع ما هو في حوزة الكولون وليس لهم حقوق المواطنة ولا يتمتعون بأي نوع من أنواع الحرية وهذا القسم يشتمل على فئتين، فئة تحظى بمجموعة من الامتيازات تقدم بعض الخدمات في مجال تسيير شؤون الأهالي، أما الفئة الثانية فتشمل من باقي السكان الذين يعيشون أوضاعا متقاربة جدا، ويتعرضون لنفس أنواع الاستغلال والاضطهاد والتعسف، وفي خضم هذه الحالة المزرية والأوضاع السيئة نتيجة للفقر والجوع وسوء المعيشة، فالمستعمرين أخذوا ما بأيديهم من خيرات واغتصبوا أراضيهم التي كانت تسد رمق جوعهم، وهنا نلاحظ زيادة في السكان ولكن هذا لا يغير بالضرورة في حياة الترف، وما حدث في الجزائر خير دليل، كما قال جوزي دي كاسترو في كتابه سياسة المجاعة: «إن زيادة عدد السكان بصفة غير منتظمة نتيجة للفقر وسوء المعيشة».[1]

وكما يقول كذلك الفرنسي ألفريد سوقي: «إن علماء الاجتماع على اختلاف آرائهم مثقفون على أن الأسرة عندما تكون في ضنك من المعيشة لا تعرف أن تضع حد للنسل»، وهذا رد على ما صرح به ألفيبربينو: «كان عدد سكان الجزائر سنة 1830م لا يبلغون المليونين، وقد صار عددهم الآن تسعة ملايين ولم يتضخم هذا العدد إلا بفضل جهود فرنسا في الميدان الصحي».[2]

حيث كان عدد المسلمين في سنة 1948م حوالي 7.679.078 مليون نسمة سنة 1936م، وهذا ما يمثل معامل زيادة قدره 2.4 مرات أكثر، وفي 1948م ان عدد الأوروبيين 272.922، وقد تضاءل عددهم بحوالي 23.741 مقارنة بسنة 1939م.[3]

---

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق**، ص ص 28-29.

[2] جريدة المقاومة الجزائرية (**لسان حال جبهة التحرير الوطني**)، ط3، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، ص 82.

[3] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، تر، أحمد بن البار، ط. خ بوزارة المجاهدين، ج2، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص ص 1056-1057.

قد شهد عدد الأوروبيين المقيمين بالجزائر خلال المرحلة من 1945-1954م تناقصا في السكان قدر بـ: 27.000 نسمة، نرى عدد سكان الأهالي يتزايد بـ: 1.470.000 نسمة، وللعلم فقد شهدت هذه الفترة تمركز 13% من مجموع السكان الأهالي بالمدن الساحلية، وهران، عنابة 87% تتوزع على المدن الداخلية والأرياف.[1]

وهذا التزايد الملحوظ في عدد السكان الأهالي الجزائريين شهد تناقصا في الفترة الممتدة من 1939م إلى 1942م، بسبب النتائج الوخيمة التي خلقتها الح ع II من مجاعة وأوبئة.

وما يمكن أن نميزه أن نسبة المواليد عند الأهالي شهدت تزايد بين الحربين وكذلك في 1950-1954م، وفي المقابل كانت الولادات ند الأوروبيين ضعيفة تتناقص بـ: 30% فبعدما كان عدد السكان الأوروبيين متزايد بداية الاحتلال، ففي 1878م قدر عدد الأوروبيين 245.117 نسمة، لكن انخفض سنة 1901م إلى 63.385 نسمة، وتناقص هذا التطور ما بين 1948-1954م.[2]

لهذا فقد صار عدد المسلمين مقارنة مع عدد الأوروبيين يمثل تهديدا للوجود الفرنسي فيما تبقى غالبية السكان في الأرياف تسيطر على عددها الكبير على السكان الأوروبيين الذين تضاءل شأنهم، أما في باقي المدن فعدد الجزائريين أكبر بكثير من عدد الأوروبيين وأصبحوا يشكلون غالبية التجمعات الجزائرية خاصة في المدن الكبرى، وهران، الجزائر، عنابة، قسنطينة، ولهذا ظهرت ظاهرة البيوت القصديرية واتخذت طابعا خطيرا نتيجة لنسبة المواليد الكبيرة جدا، حيث كانت تتشكل من الشباب، مما شكل خطرا على حاضر ومستقبل الأوروبيين.[3]

---

[1] بن داهة عدة، **المرجع السابق**، ص 142.

[2] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، **المرجع السابق**، ص 765.

[3] محفوظ قداش، **المرجع السابق**، ص 1057.

فقد وصل عدد السكان الجزائريين سنة 1945م إلى 250.000 مولود، بحيث يولد 18 مسلم مقابل 01 غير مسلم، وبذلك نلاحظ النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين أكبر بكثير من النمو الديمغرافي الفرنسي في الجزائر.

وبهذا النمو المتسارع زادت مشكلة الفقر وكذا البطالة بدلا أن تكون هذه الزيادة ثروة كانت كارثة وفاجعة للمجتمع الجزائري.[1]

المبحث الثاني: المستوى المعيشي

أولا. السكن

كان الشعب الجزائري عشية اندلاع الثورة التحريرية يعيش مأساة حقيقية جراء سياسة التفقير والتجهيل الفرنسية، حيث نتج عنها تدني المستوى المعيشي الذي مس معظم السكان الجزائريين لمدة طويلة، مما زاد تعاستهم وشقائهم، واغتصبت أراضيهم وممتلكاتهم، وبذلك أضحوا غرباء في أراضيهم لدرجة أن أغلب الجزائريين صاروا بلا مأوى ولا سكن يلمهم، زيادة على ذلك معاناتهم في الجانب الصحي والبطالة، مما أدى بهم إلى الهجرة بعيدا عن وطنه لتحسين مستواهم المعيشي، ولو بأثمان زهيدة.

كانت وضعية السكن الجزائري كارثية تفتقر إلى أدنى شروط الحياة رغم العدد الكبير الذي يحتويه البيت الجزائري، مما ساهم في تأزم الوضع أكثر بحيث أصبح أكثر من نصف مليون شخص يسكنون في الأكواخ، التي تضم تقريبا خمسة عشر شخصا في خيمة واحدة، وأصبحت حالة اجتماعية يرثى لها، حيث لا غذاء كاف ولا عناية صحية ولا عمل يوفر لهم بعض الغذاء الضروري، وكان من بين ما اضطر هذه الحشود إلى هجرة الريف إلى المدينة فرارا من الاضطهاد الإداري والرغبة في تعليم أولادهم بالمدارس والاستفادة من العمل في بعض الورش ولو لمدة أسابيع قليلة في العام.[2]

[1] شارل أندري فافرود، **المرجع السابق**، ص 71.

[2] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري من خلال حزب الشعب الجزائري**، **المرجع السابق**، ص ص 91–93.

كان هذا ما يخص سكان الأرياف، أما ما يخص سكان المدن فلم يكن الأمر مختلف عما هو عليه في الريف، ففي مدينة الجزائر وحدها كان يحيط بها ما لا يقل عن ثمانية أحياء قصديرية، معدل سكان كل حي منها لا يقل عن خمسة آلاف نسمة والأكواخ المنتشرة بشكل عشوائي مشيدة من اللواح القصديرية تتراوح مساحة كل كوخ ما بين عشرة أمتار إلى خمس متر مربع.[1]

كما ساهم في تدني المستوى المعيشي للجزائريين وسوء أحوالهم تخبطهم في فاقة الفقر والجوع، تغنى عن هذه الحالة المزرية الشاعر الثورة الجزائرية مفدي زكرياء في قصيدته المشهورة بعنوان "الذبيح الصاعد" في الأبيات التالية:

أمن العدل صاحب الدار يشقى ودخيل بها يعيش سعيدا
أمن العدل صاحب الدار يعرى وينال الدخيل عيشا رغيدا
ويجوع ابنها فيعدم قوتا وينال الدخيل عيشا رغيدا
ويبيح المستعمرون حماها ويظل ابنها طريدا شريدا[2]

وتوضح هذه الأبيات المأساة الحقيقية التي يعيشها الشعب الجزائري من خلال أزمة السكن، حيث يسكن الجزائريون الأكواخ، حتى أن بعض الأطفال ينامون في العراء، في شوارع العاصمة، بينما يسكن الأوروبيون أرقى المنازل والبنايات الضخمة.[3]

فالحالة الاقتصادية المزرية جعلت سكان الأهالي في السنوات العصيبة يحيون بعيشة ضنك، فقد وصفهم أحد المؤرخين الفرنسيين بقوله: «أجسادهم مهلهلة لا يبحثون سوى عن عمل مؤقت مقابل قطعة من الخبز، أو كيلوغراما من العنب كأجر يومي، ... ويتجمعون في أحياء بائسة، حول مدن كسوق أهراس وعين البيضاء وباتنة

[1] جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتعليم، 1994، ص 212.
[2] مفدي زكرياء، **اللهب المقدس**، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 22.
[3] يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال حزب الشعب**، **المرجع السابق**، ص 93.

لا يتجاوز غذاؤهم حبات التين الشوكي، وجذور النبات، وفي السنوات اليسر يتناولون كسرة شعير أو كسكسا رماديا من دقيق الشعير، وحليبا وزيت الزيتون».[1]

ومن الأسباب المؤدية إلى تدهور المستوى المعيشي الضرائب الثقيلة التي كانت تفرض على الجزائريين، حيث نجد الحقل والمحراث والقطيع كلها مواد قابلة للضريبة كل هذه الظروف خلقت معاناة كبيرة للفلاح الجزائري بصفة خاصة والجزائر بصفة عامة.[2]

ثانيا. الصحة:

كان الوضع الصحي هو الآخر في غاية الخطورة نتيجة للأوضاع غير الصحية التي يعيش فيها جراء انعدام النظافة وغياب أدنى شروط الحياة الضرورية، وبذلك فإن مراكز الصحة لم تكنفي متناول الجميع، حيث لم يستفد منها إلا سكان المدن، أغلبية السكان كانوا يتداوون في الأرياف، يتداوون بالطب التقليدي، وهذا ما أثبته التقرير الذي قدمه مكتب الحاكم العام للجزائر عام 1955م حول الوضعية الاجتماعية المزرية، التي كان يعيشها الشعب الجزائري.[3]

ويؤكد في هذا الصدد أحد الأطباء الفرنسيين بعاصمة الجزائر، كان قد عين مفتش صحي سنة 1954م بقوله: «لقد زرنا مستشفى يبعد عن العاصمة بمئتي كيلومتر في منطقة يبلغ عدد سكانها المئة ألف فوجدناه يحتوي على مئة وعشرين سريرا، وزرنا بعد ذلك مستشفى آخر بمنطقة يبلغ عدد سكانها عدد سكان المنطقة الأولى، إلا أن الثانية يبعد عن العاصمة بنحو ثلاثمائة كيلومتر، فلم يكن فيه سوى سبعين سريرا، علما أن هذه المستشفيات معرضة للانهيار من وقت لآخر، ولا يوجد بها إلا طبيب واحد وآخر للآلات الطبية الحديثة، إضافة إلى الغياب التام للجراحين وبهذا يتحتم نقل المصابين إلى العاصمة الجزائر، كما تذكر إحصائيات 1954م

---

[1] الطاهر جبلي، **دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954–1962م**، د. ط، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 29.

[2] محفوظ قداش، **المرجع السابق**، ص 247.

[3] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 187.

القطر الجزائري رغم اتساعه يضم 1851 طبيب يعمل 1145 منهم في المدن الكبرى الثلاث قسنطينة، الجزائر ووهران، كما يتواجد من 04 إلى 08 أطباء في مئة ألف شخص».[1]

وكإشارة إلى تردي الوضع الصحي للجزائريين، كان مترديا ومتدهورا جدا، حيث ارتفع عدد الوفيات، كان الأطفال في سن الخمس سنوات يموتون، وكثيرا ما يولد الأطفال أحياء ثم يموتون بسبب انعدامك الرعاية الصحية وتدهور الوضع الاقتصادي لعائلاتهم، وتناقص الإمكانيات المادية في ظل اللامبالاة وتجاهل الإدارة الفرنسية التام للوضع المأساوي للسكان، فضلا عن عجزها أمام ضغوطات الأوروبيين،[2] لم تهتم السلطات الفرنسية لوضع الجزائريين الصحي، لذلك كانت هذه سبب من الأسباب الرئيسية المؤدية للثورة الجزائرية 1954م.

حيث كانت الأغلبية الساحقة من الجزائريين لا تعرف الطبيب أو المستشفى ولا تستعمل الأدوية، بل تفضل التداوي بالطرق التقليدية مثل استعمال العشب باختلاف أنواعه وسائر الحبوب النشوية، واللجوء في كثير من الأحيان إلى التداوي بالرقية والكي بالنار، والتهائم، وصار الجزائريون يؤمنون بهذه الطرق أكثر من فعالية الطب الحديث.[3]

رغم التزايد المكثف في عدد السكان خلال الفترة الممتدة بين 1945-1954م إلا أن نسبة الوفيات في تزايد مستمر بلغ حسب الإحصائيات عام 1954م عند الأوروبيين 46 وفاة لكل ألف ولادة، والمسلمون 181 وفاة لكل ألف ولادة، كثرة تناسل الشعب الجزائري وذلك بسبب الأمراض المعدية مثل الحصبة والتيفيس والتهاب الأمعاء والسل والتهاب أنسجة الخلايا[4] من الجوع واضطرابات التغذية، والنقص فيها

[1] جريدة المقاومة الجزائرية، **المصدر السابق**، ص 46.

[2] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص 46.

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، **المرجع السابق**، ص 32.

[4] أنظر الملحق رقم (08)، جدول يبين انتشار الأمراض الخطيرة في الجزائر بين (1945-1954م)، محمد قريشي، **المرجع السابق**، ص ص 112-113.

وحالات الحرمان الكثيرة والجهل هي التي تشكل العوامل الجوهرية لكثرة الوفيات وتدهور الحال الصحية عند مجموع السكان.[1]

وتأزم الوضع مع اندلاع الثورة التحريرية 1954م في غياب وسائل التطبيب قلة الخيرات، فلم تكن هناك غرفة للإنعاش، ولا وسال التعقيم المطلوبة للجراحة، وكما لم يكن للمجاهد الطبيب والمجاهدة الممرضة علاقة بهذه المهنة، إضافة إلى غياب الأدوية للعلاج.[2]

خاصة منها المادة المحضرة، مما صعب العلاج في الحالات المستعصية عمليات على مستوى الرأس والجمجمة والبطن... الخ.

حيث كان أفراد الجيش الوطني «يتمنون الموت بالرصاص حتى يجنبوا أنفسهم تلك الحالات المعقدة».

كما أن فرنسا قامت بتخريب عددا من المستوصفات متجاوزة بذلك حقوق الجرحى والمرضى، كما حدث في ماي 1958م في بعض مناطق الولاية الرابعة حيث قام العدو بقتل 30 جريح مع ممرضيهم حسب شهادة المجاهد محمد صايكي.[3]

ثالثا. البطالة:

نظرا للظروف الصحية التي يعيشها الشعب الجزائري إبان الثورة التحريرية وتدهور الأوضاع الاقتصادية، انتشرت ظاهرة البطالة حيث تعتبر من أخطر الآفات الاجتماعية لما سينجر عنها من موجات من الهجرات سواء داخلية من الريف إلى المدن أو كلتاها معا، أو الخارجية نحو الخارج نحو فرنسا أو البلدان الأخرى العربية وخلال سنتي 1940-1950م نلاحظ أن الجزائريين الذين بلغوا سن العمل في هذه الفترة تقاسموا العمل والإنتاج مع المعمرين لاشتراكهم في الأراضي المستغلة نفسها ونتج عن ذلك تضال فرص العمل، وقد ظهر ذلك جليا بين سنتي 1950-1951م.

---

[1] محمد الصالح الصديق، **الجزائر بلد التحدي والصمود**، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 82.

[2] محمد الشريف عباس، **من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)**، ط. خ بوزارة المجاهدين، الجزائر، ص 65.

[3] محمد صايكي، **شهادات من قلب الجزائر**، تر، محفوظ اليزيدي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 159-160.

حيث لم يتجاوز عدد العمال الذين تحصلوا على عمل دائم أكثر من 160000 عامل، ومعدل دخلهم في السنة يتراوح بين 200000 و250000 فرنك قديم، ويقدر عدد العمال الذين كانوا بلا عمل ويعانون من البطالة في نفس الفترة السابقة الذكر بحوالي 6500000 أي 46% من الجزائريين هم في سن العمل، كما تبين بعض الإحصائيات[1] أن العامل الجزائري كان يشتغل حوالي 65 يوما في السنة، كمعدل له أو 35 يوما.

أما بالنسبة للنساء الجزائريات فهن كثيرا ما يهتمون ببيوتهم وتربية أطفالهم إلى جانب مساعدة أهاليهم في أعمال الزراعة والحرث، والبعض الآخر يعملن لدى الأوروبيين في المنازل.[2]

انتشرت البطالة بشكل مروع وتزداد يوما بعد يوم، فلا توظيف في دوائر الحكومة ولا عمل في الحقول، وبدأ الاستعمار يدفع الجزائريين في النهاية إلى السرقة والفساد، ليصبح عديم الأخلاق مالا إلى الشر والإجرام، ونتيجة لهذه السياسة الجهنمية القاضية هدفها تجويع الشباب الجزائري عمدا، لجلب اليد العاملة الأوروبية، ليصبح عدد البطالين والفقراء الجزائريين يفوق أربعة ملايين نسمة، أي ما يقارب نصف مجموع الشعب الجزائري، الأمر الذي جعل فكرة الثورة تختمر في أذهان الشعب الجزائري.[3]

أما فيما يخص الطبقة الكادحة المهاجرة من الريف نحو المدينة فهي تمثل نصف سكان المدن، وتعيش في مستوى منخفض جدا، أغلب أفرادها عاطلون عن العمل إلا أعمال مؤقتة يومية مثل مسح الأحذية والحمالة ومسح البيوت وبيع الصحف والعمل اليدوي، بالإضافة إلى شتى المهن الأخرى كخياطين وباعة متجولين وموظفين

[1] أنظر الملحق رقم (09)، جدول مقارن بين فئة العمال الجزائريين والمعمرين في القطاعات الاقتصادية الثلاثة ونسبة البطالة لدى الجزائريين، عمار هلال، **المرجع السابق**، ص 311.

[2] عمار بحوش، **المرجع السابق**، ص ص 151-152.

[3] صالح بن النبيلي فركوس، **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830–1962م)**، د. ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، حي النصر 150 سكن الحجار، عنابة، د. س. ن، ص 222.

لحساب الفرنسيين، أو يد حاكمة فلاحية في مزارع المستوطنين، مما دفعت هذه الظروف بالأهالي للهجرة لتحسين المستوى المعيشي.[1]

رابعا. الهجرة خارجيا وداخليا:

1. خارجيا:

✓ **العمال الجزائريين:** لقد كان للظروف السائدة آنذاك التي مر بها العامل الجزائري كان أو الشعب الجزائري، وإهماله من طرف الحكومة الفرنسية وعدم المساواة وحرمانه من جل حقوقه كعامل في بلاده، وزيادة على ذلك ما كانت عليه الجزائر من أوضاع مزرية، قد تمثلت في فقر وجوع وعدم استقرار... الخ، ومن هذا ما نجد قد فتح أمامه باب الهجرة ليتخذه هروبا من واقعه المرير المظلم، قاصدا وسيلة يسد بها متطلباته الضرورية، مهاجرا بذلك نحو عدة بلدان، سواء كانت فرنسا بذاتها أو بلدان عربية،[2] وفي ظل هاته الظروف السيئة التي أدت بإرغام أغلبية أولئك الكادحين إلى الهجرة لفرنسا بكميات كبيرة وضخمة، لدرجة بلوغها نصف مليون ابتغاء العمل من أجل البحث على مصدر للرزق ولكنهم لم يسلموا بطش الاستعمار وطغيانه، بل طالتهم أياديه وألحق بهم الذل والمسكنة واحتقرهم بأعمال شاقة ومهينة، وبأبخس الأجور، إضافة لانعدام لأي ضمانات سواء صحية أو قانونية أو اجتماعية، والتي هي في الغالب من حقوق أي عامل البسيطة، ولم تكتف السلطات الفرنسية بذلك فحسب، بل عمدت إلى المعاملة بعنصرية واضحة بكل عنف وصلابة، حيث أنه قد تم إلزامهم بالعمل من 12 إلى 14 ساعة في اليوم، مقابل أجر زهيد للغاية، لا يزيد عن 14 إلى 20 ألف فرنك في الشهر.

حيث نجد أن للهجرة الجزائرية أسباب مساهمة في ذلك، من بينها الانفجار والارهاق الديمغرافي والعجز في التطور الصناعي كان أو الفلاحة من الجانب الهيكلي، ففي سنة 1954م كان أكثر من 300000 عاملا جزائريا بسيطا موجودون

[1] بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954م**، تر، حاج مسعود، ط2، دار الشابطية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 239.

[2] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص ص 94-95.

في فرنسا، وفئتهم العمرية تتراوح ما بين 20 إلى 40 سنة، سواء بصفة الحسن أو السيئ.[1]

وبالتالي فقد ارتفعت نسب الهجرة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1947م إلى 1954م، سواء بصفة عامة أو خاصة بفرنسا، وبالذات نحو مدينة مرسيليا الفرنسية وحدها، مما نجد وصول عدد الذين قرروا المكوث بها سنة 1947م إلى 4490 مهاجرا، ليقفز العدد ويزداد بكثافة عارمة إلى 212064 مهاجرا سنة 1954م،[2] مما جعل الفرنسيون يفرحون لذلك، بحكم رضى الجزائريون بالأعمال المهنية، والتي أعرض عنها الفرنسيون ورفض العمل بها مقابل أجور بخيسة.[3]

✓ **الطلبة الجزائريين:** لقد كان من بين المهاجرين الجزائريين والذين مستهم أبواب الهجرة، نجد الطلبة الجزائريين مهاجرين نحو فرنسا محاولين استرجاع ما فاتهم بسبب ما فرضه الواقع المظلم عليهم من ظروف سيئة وصعبة، والتي تعود أساسا لما كان سائدا من أوضاع الح ع II،[4] بحيث أن الطالب الجزائري كان أكثر الطلاب فقرا ومأساة من بين طلبة المغرب العربي، مما جعلهم ودفعهم لتولي أعمال شاقة ومتعبة صغيرة، لكسب قوتهم قصد استكما دراستهم متعرضين بذلك لمجموعة من الإجراءات التعسفية والتمييز العرقي، وعدم المساواة والنبذ الإهمال.

✓ **النساء الجزائريات:** أما فيما يخص هجرة الجزائريات لم تشاع وتشتهر بصفة خاصة إلا بعد سنة 1954م، حيث أنها في السنوات التي سبقتها كانت جد قليلة، مما نجدها قد ارتفعت نسبة المهاجرات الجزائريات من 2.2% سنة 1946م إلى 7.1% سنة 1954م.[5]

---

[1] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري من خلال مطبوعات حزب الشعب، المرجع السابق**، ص ص 68-69.

[2] جمال قنان، **المرجع السابق**، ص 211.

[3] شارل روبير أجيرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا (1871–1919م)**، تر، حاج مسعود وعربي الزبيري، دار الكتاب، الجزائر، 2007، ص 400.

[4] مصطفى الأشرف، **أعلام ومعالم ومآثر عن الجزائر منسية**، تر، أحمد بن علي، دار القصبة للنشر، الجزار، 2007، ص 140.

[5] صاري جيلالي، **المرجع السابق**، ص 25.

كما أنها لم تكتف بالهجرة نحو فرنسا فقط، بل وحتى البلدان العربية لاجئة وباحثة عن الاستقرار والأمن، وهروبا من البطالة والأزمات الاجتماعية، والحرمان الذي لطالما عانى منه الشعب الجزائري خلال الاستعمار الغاشم.[1]

إضافة إلى ذلك نذكر من الأسباب المتعددة والكثيرة للهجرة سواء اخليا أو خارجيا؛ نجد مشكلة السكن وأزمتها، والتي لم تستطع كذلك الحكومة الفرنسية، وبالذات سياستها الاستعمارية المنتهجة بالجزائر السيطرة عليها أو تجاوزها، فهي لم تكن أزمة مؤقتة، خاصة بعد انهيار قوتها وسلطتها العسكرية كانت أو الاقتصادية.[2]

2. داخليا: اما فيما يخص الهجرة من الأرياف إلى المدن الكبرى، وما زاد الوضع سوءا وكارثية تحويل الأكواخ إلى أحياء قصديرية، والتي عادت بالسلب ونتج عنها الأمراض والآفات الاجتماعية، مما نجد حقيقة الحياة المأساوية والبائسة التي شهدها السكان الجزائريين،[3] فلقد كانت الكثير من العائلات الجزائرية تمكث بمخازن لا يتواجد بها شرط ولو صغير صالحا للحياة، والبعض الآخر من الجزائريين كانوا دون مأوى خاصة بحدوث الكوارث الطبيعية أهمها الزلازل، ففي سنة 1954م ظل حوالي ثلث سكان البلاد أصحاب المدينة الجزائريون يسكنون الأحياء القصديرية.[4]

المبحث الثالث: التعليم

نظرا للسياسة الفرنسية في قمع الهوية الجزائرية وسياسة التجهيل كان التعليم في الجزائر خلال الفترة (1945-1954م) جد متدهور، حيث تراجع عدد الطلبة بشكل ملحوظ، بسبب هدم السلطات الفرنسية المدارس والمساجد وحول الكثير منها إلى كنائس أو ثكنات أو مستوصفات، سياسة كانت تمنع التعليم في الجزائر، لاعتقادها بأن التعليم يجلب الوعي واليقظة لدى الجزائريين، للمطالبة بالحقوق السياسية

[1] مصطفى هشماوي، **جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص 173.

[2] محمد قريشي، **المرجع السابق**، ص 94.

[3] شارل روبير أجيرون، **المرجع السابق**، ص 106.

[4] عدي الهواري، **المرجع السابق**، ص 220.

والاجتماعية، وكان المستوطنون من أشد المعارضين لتحسين الوضعية التعليمية عند الجزائريين، متذرعين بقلة الأموال، إضافة إلى أن تعلم الجزائريين يعمق فيهم روح التمرد والثورة وحب الوطن.[1]

كانت حصانة الجزائريين تختفي وراء الدين الإسلامي واللغة العربية، وبانهيارهما ينهار المجتمع، ولذلك وضع الفرنسيون وسيلتين لتفكيك المجتمع الجزائري، وإضعافه:

✓الأولى تمثلت في نشر الخرافات بواسطة الدجالين والمشعوذين وحتى بعض مشايخ الطرق الصوفية.

✓والثانية تمثلت في نشر الإلحاد في أوساط الشباب الإسلامي بواسطة المدارس الفرنسية وغيرها، وقد أنفق الاستعمار في تطبيق ذلك جهدا كبيرا،[2] ولذلك أصبح أكثر من مليون طفل عربي مسلم لا يجدون مكان في المدارس الحكومية، ولا في مدارس جمعية العلماء، فهم مشردون في الحاضر وبلاء على الأمة في المستقبل، والحكومة الفرنسية لا تعلمهم لأن تعليمهم مناف لمصالحها.[3]

ومن المشاكل التي واجهت التعليم في الجزائر المضايقات والضغوطات التي تسلطها السلطات الفرنسية على الشعب الجزائري، وما قامت به فرنسا من غلق للمدارس وهجرة المتمدرسين ومصادرة أملاك الأوقاف التي كانت تمول بفضل عائداتها، ليعم الجهل أوساط الجزائريين.[4]

كما وضعت السلطات الفرنسية أمام اللجنة البرلمانية بقيادة جول في فيفري 1892م المكلفة بهذا الشأن أن تنظيم التعليم الوطني غير مفيد، كما دعا إلى نشر المدارس الابتدائية الفرنسية في كل مكان من الجزائر، ونادوا بتعليم الأهالي اللغة

---

[1] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص ص 47-48.

[2] الفوضيل الوثلاني، **الجزائر الثائرة**، د. ط، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 137-138.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 154.

[4] إبراهيم مياسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر (1830–1962م)**، د. ط، دار هومة، الجزائر، 2008، ص ص 157-158.

الفرنسية بدل اللغة العربية، لدعم النفوذ الفرنسي بالجزائر، إلا أن الالتحاق بهذه المدارس قليل جدا.[1]

كان حظ الجزائريين الدارسين سنة 19م قليل جدا، فمن بين 302000 طفل في سن الدراسة يوجد 6260 تلميذا، بينما عدد الطلبة 1700 طالب منهم 589 جزائري في جامعة الجزائر.[2]

حيث كان عدد الطلبة قليل جدا مقارنة بالطلبة الفرنسيين، وذلك يعود لتكلفة التعليم الجامعي، التي يضعها الاستعمار الفرنسي، مما يصعب على الجزائريين دفع هذه التكاليف[3]، مما دفع بهم إلى الهجرة هروبا من الضرائب الثقيلة التي تفرض عليهم وكذا تكاليف التعليم الباهظة.[4]

والجدول التالي يوضح لنا عدد الطلاب في جامعة الجزائر في نوفمبر 1954م مقارنة مع الطلاب الأوروبيين أكبر بكثير من الطلاب المسلمين، وذلك للظروف سابقة الذكر:[5]

اسم الكلية	الأوروبيين	المسلمون
الحقوق	1528	179
الطب	714	110
الصيدلة	369	34
الآداب	1175	172
العلوم	762	62
المجموع	4548	557

[1] الطاهر زهروني، **التعليم القومي في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، د. ط، موفم للنشر، د. س. ن، ص 30.

[2] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 96.

[3] أنظر الملحق رقم (10)، جدول يبين إحصائيات لعدد الطلبة الجزائريين في التخصصات المختلفة بالجامعة خلال سنة 1954م، شارل روبير أجيرون، **المصدر السابق**، ص 175.

[4] عمار بحوش، **المرجع السابق**، ص 161.

[5] شارل أندري فافرود، **المصدر السابق**، ص 243.

لترسم الأمية على المجتمع الجزائري، وذلك نظرا لسياسة التجهيل الفرنسية ضدهم، الغرض منها تشويه التاريخ الجزائري، بتعليم الأدب الفرنسي، وحضارته بدلا من التاريخ الحقيقي للحضارة الجزائرية، وزرع الأساطير التي تختصر بها الثقافة البرجوازية تاريخ في فرنسا.[1]

قدرت إحصائيات 1954م أن نسبة الأمية بنحو 90% في أوساط النساء و85% في أوساط الرجال.[2]

أما بالنسبة لتعليم المرأة كان شبه منعدم، فقد كان بعض الجزائريين يرسل بناته إلى المساجد لتعليمهم القرآن، وقلة قليلة من يرسلهن إلى المدارس الفرنسية، وفي نهاية المطاف ينتهي بها الأمر بملازمة البيت طبقا لقوانين البلاد.

كانت المرأة الجزائرية تخضع لظروف قاسية نتيجة للتأويل الخاطئ لمبادئ الإسلام، والسياسة الفرنسية.

فقد كانت وظيفتها تكاد تكون منحصرة في الطبخ والإنجاب، لذلك فإنها لم تكن في حاجة إلى العلم والمعرفة اللذين كان الرجل يعتبرهما دون فائدة بالنسبة إليها فنظر الجزائري الرجل الحقيقي في ذلك الحين هو الفلاح والتاجر وكل من هو قادر على جلب قوته وسد حاجيات عياله بواسطة عضلاته، أما الطالب فيحترم حقا، لكنه يعتبر عالة فهة في احتياج دائم لغيره.[3]

[1] عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، ط1، تر، فيصل عباس، دار الحداثة، بيروت، 1981، ص 238.

[2] عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر**، د. ط، دار هومة، الجزائر، د. س. ن، ص 363.

[3] محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق**، ص ص 48-49.

من خلال دراستنا للموضوع يتضح أن الأوضاع الاجتماعية في الجزائر عشية اندلاع الثورة التحريرية كانت كارثية حقا، نتيجة لسياسة التجويع والتفقير الفرنسية والتجريد، حيث جردت أغلبية الأهالي من أراضيهم، أدى ذلك الوضع المأساوي إلى تأزم الوضع الصحي، حيث انتشرت الأمراض، وأخطرها مرض الملاريا والسل، انتشر بسرعة فائقة بين السكان وبصورة بشعة، كذلك لغياب ضروريات الصحة نتيجة لتدني وضعية السكن وغياب أدنى شروط الحياة، لتنتشر المجاعة وتعم البطالة، وتنتشر ظاهرة الهجرة جراء طرد وتشريد الشعب الجزائري من أراضيه.

حيث كانت الهجرة داخلية من الريف إلى المدينة والعكس، وأخرى خارجية إلى البلدان الأخرى بحثا عن لقمة العيش وتحسين المستوى المعيشي.

أما لمستوى الثقافي كان متدنيا وفي تراجع مستمر جراء سياسة التجهيل الفرنسية، حيث عملت الإدارة الفرنسية على طمس الشخصية الجزائرية بالقضاء على اللغة العربية، والدين الإسلامي، ونشر الحضارة الفرنسية.

ويمكننا القول إن الأوضاع الاجتماعية في الجزائر خلال هذه الفترة كانت كارثية في شتى الميادين والمجالات.

الفصل الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية على الجزائر

المبحث الأول: انتشار ظاهرة البطالة

المبحث الثاني: تدهور الوضع الصحي

المبحث الثالث: انتشار ظاهرة الهجرة وأسبابها

المبحث الأول: انتشار ظاهرة البطالة

لقد كان للعشرية الأخيرة التي سبقت الثورة الجزائرية بالذات عدة مصاعب وشدائد عرفتها الجزائر، والتي كادت أن تصبح من أصعب المشاكل التي لم تستطع السلطات الفرنسية إيجاد الحل المناسب لها، وأهمها البطالة وأزمة البحث عن العمل الذي يسد الحاجيات اللازمة لضمان حياة الإنسان، بحيث أصبح السكان الجزائريون شبه مهمشين ومهملين، الذين باتوا معذبون في الأرض.[1]

وصفت الصحف الفرنسية الذين يعانون البطالة من الجزائريين بأنهم لم يعرفوا أي عمل أو أية خبرة مهنية، وذلك ما جعل الادعاءات الفرنسية تعود بالسلب على الجزائريين، حيث تم طردهم من طرف كبار المعمرين من الورشات الخاصة بمؤسساتهم الاقتصادية، وهذا بحجة أنهم غير قادرين على أداء أية وظيفة، وهذا المشكل أساسه متعلق بالسياسة الفرنسية الاستعمارية غير العادلة.[2]

إن أغلبية المؤرخين أرجعوا مشكل البطالة ومعاناتها إلى عدة أسباب أهمها الانفجار الديمغرافي الذي شهدته الجزائر خلال تلك السنوات، زيادة على ذلك الجانب الصناعي الذي شهد عجزا وضعفا كبيرا لدرجة أنه كاد ينعدم بالجزائر، ومع ذلك لم تحاول فرنسا جعل قاعدة صناعية متطورة بالجزائر، وذلك ما زاد الطين بلة، حتى أن الصناعات التحويلية لم تستطع السيطرة والتقليل من الفائض العمالي بالجزائر، خاصة أن عددهم بلغ 6000000 نسمة، الذي يعبر عن حقيقة البطالة والبطالون الذين لا ينتمون لأي القطاعات،[3] وهذا ما يفسر واقع ومدى معاناة الشعب الجزائري وفظاعة الاستعمار وظلمه، كما أن العدد المذكور سابقا والذي يمثل نسبة البطالة في الجزائر

[1] شارل روبير أجيرون، **المرجع السابق**، ص 131.

[2] محمد قريشي، **المرجع السابق**، ص 94.

[3] ابن العقون عبد الرحمان ن إبراهيم، **الكفاح القومي والسياسي من خلال المذكرات المعاصرة الفترة (1947–1954م)**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 80.

فإن للأطفال حظ مرير بهذه المأساة، وذلك بحكم عدم إدماجهم في قطاع التعليم وحرمانهم من نعمة التعلم وهذا ما يجعلهم بطالين.[1]

حتى أنه أكثر من 300 ألف بطال جزائري كانوا يقومون محل الجيش الاحتياطي للاحتلال، إلا أنهم غير مستفيدين من عمل دائم، ولم يقتصر الأمر على هذا فحسب بل عادة ما يجد العامل الجزائري نفسه مطرودا.[2]

إضافة على ذلك لا ننسى ذكر المرأة الجزائرية في هذه المشكلة، فإنها التزمت ببيتها عاملة به لصيانة شرفها وحرمتها، وإذا رجعنا لإحصاءات سنة 1946م نجد 37 امرأة تعمل في بتها من بين 158 امرأة مسها الإحصاء، وفي سنة 1954م حوالي 1720 امرأة وهذا حسب ما أقرت به اللجنة العليا للإحصاءات، وبالتالي فإن المرأة الجزائرية قد تحملت الثقل والضغط من الناحية الاقتصادية، وذلك بحكم ما كانت من أعمال عديدة ومختلفة والأعمال الفلاحية بالذات، بسبب الحاجة ولكن دون جدوى، فقد ذل الجزائريين يعانون ظلمة ومرارة البطالة وعدم القدرة على سد الحاجيات الضرورية، والحرمان ي جل وأغلب المجالات والجوانب، إلى درجة أنهم لم يجدوا لها حلا ولو مؤقتا أو لمدة زمنية قصيرة.[3]

انتشرت البطالة بشكل مروع يوما بعد يوم، حيث حرمت اليد العاملة الجزائرية من التوظيف في جل المجالات الإدارية أو حتى في الحقول الزراعية، حيث اتبعت فرنسا في ذلك سياسة التجويع، فعمدت إلى تجويع فئة الشباب الجزائري بالخصوص وحرمانهم من فرص العمل، وعمد الاستعمار إلى جلب اليد العاملة الأوروبية ليزداد

[1] عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية**، تر، عباس فيصل، مراجعة د/ خليل أحمد، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، 1962، ص 157.

[2] محمد قريشي، **المرجع السابق**، ص 94.

[3] BEN ACHNHOU. Abdelatif, **Formation du sous-développement capitalisme (1830-1882)**, 6éme édition, O.P.U, 1976, p 362.

عـدد البطـالين الجزائـريين وتنتشـر ظـاهرة الفقـر والعنـاء، حيـث تزايـد عـدد البطـالين أضعافا مضاعفة عشية اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954م.[1]

حيـث كانـت الأغلبيـة السـاحقة مـن اليـد العاملـة فـي الجزائـر ظلـت مشـكلة الفلاحـين كمـا، المجتمـع الجزائـري آنـذاك ظـل إقطاعيـا بفعـل سـيطرة الكولـون والسياسـة الاسـتعمارية التـي حرصـت علـى عـدم الارتقـاء بـالجزائر إلـى مسـتعمرة، وبـالنظر إلـى إحصـائيات 1952م، الخاصـة بالبطالـة يلاحـظ أن مقاطعـة قسـنطينة التـي كانـت تضـم سـوق أهـراس فـي أقصـى الشـرق ظلـت أكثـر المقاطعـات معانـاة مـن البطالـة، إذ بلـغ عـدد البطـالين بهـا أكثـر مـن 110 آلاف بطـال، مقارنـة بمقاطعـة الجزائـر 38 ألـف بطـال، ووهـران 25 ألـف بطال.[2]

وكـان هـذا سـببا مـن الأسـباب المؤديـة للتشـجيع لتفجيـر الثـورة الجزائريـة، لأنهـا أصـبحت فـي نظـر العمـال الـذين سـلبت حقـوقهم، والفلاحـين الـذين سـلبت أراضـيهم والطلبـة الـذين حرمـوا مـن التعلـيم، والمهـاجرين الـذين طـردوا مـن وطـنهم، مخرجـا للخـروج مـن هـذه المحنـة التـي يعيشـونها تحـت سـيطرة الاسـتعمار الغاشـم، ونلاحـظ أن فئـة الفلاحـين تشـكل ضـمن المنـدفعين نحـو ثـورة نـوفمبر المجيـدة 1954م، دفاعـا عـن شـرفهم واسترجاع ممتلكاتهم مدركين أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

كانـت ظـاهرة البطالـة فـي تزايـد مسـتمر، حيـث كـان للفقـر الضـارب أطنابـه يـد فـي تحريـك عجلـة الثـورة الجزائريـة، ففرنسـا التـي نهبـت خيـرات الجزائـر وصـادراتها لمصـالحها العدوانيـة حرمـت الشـعب الجزائـري مـن خيـرات بـلاده، والجزائـر غنيـة ذات فـائض كبيـر وقـد زارهـا أحـد الخبـراء الفرنسـيين فـي شـؤون الزراعـة عـام 1953م، قـائلا: «أن الجزائـر بوسـعها إعالـة أربعـين مليـون نسـمة، فكيـف ينتشـر الفقـر إذن وتسـود البطالـة أنحـاء البلاد».[3]

[1] صالح بن النبيلي فركوس، **المرجع السابق**، ص 222.

[2] الطاهر جبلي، **المرجع السابق**، ص 30.

[3] صالح النبيلي فركوس، **المرجع السابق**، ص 255.

المبحث الثاني: تدهور الوضع الصحي

لقد كان لسوء التغذية والحرمان المعيشي المأساوي الذي عرفه الشعب الجزائري سببا أدى لتدمير الحالة الصحية والقضاء عليها للجزائريين، ولا ننسى كذلك الأوضاع المزرية السائدة آنذاك الخاصة بالسكن، التي تتراكم به النفايات والأوساخ مع تزايد الأمية والجهل، بحيث كان الشعب الجزائري بأسره دون تعليم، وهذا ما جعل الأمراض الخطيرة تنتشر أوساط الشعب الجزائري، خاصة بعد الح ع II عرفت الجزائر مجموعة من الأمراض والأوبئة المهلكة الفتاكة التي تؤدي إلى الوفاة بأعداد خيالية.[1]

كما أن هذا كان ناتجا عنه المأساة والبؤس، وضيق الأكواخ والانفجار الديمغرافي مع انعدام التعليم، والفقر والهياكل والمؤسسات الصحية كانت جد ضعيفة، مع قلة الإمكانيات مما جعلها غير قادرة على تجاوز ومحاربة هذه الأوبئة والآفات العظمى التي لم يتم بحكم الأوضاع المزرية السيطرة عليها، أو حتى الوقوف في وجه هذه الأمراض،[2] وهي مستمرة في حصد أرواح آلاف الجزائريين، وخاصة منهم فئة الأطفال الصغار، وبالذات الرضع.

إذا رجعنا إلى الإحصاءات نجد أن الجزائر كان بها 1851 طبيب من بينهم 660 قابلة و611 صيدليو462 جراح أسنان موزعين حسب الجغرافيا بالمدن الثلاثة (الجزائر، قسنطينة، وهران)، حيث كانت تستحوذ كل منها على 1145 طبيب.

إلا أن هناك مجموعة من التقارير الرسمية التي أدلت أنه في مناطق جزائرية أخرى عكس المدن التي ذكرناها سابقا كانت تعاني لدرجة لا وجود لأي طبيب أو أية خدمات صحية، مما زاد الوضع تأزما.

وما يمكننا ملاحظته أن الشعب الجزائري لم يتمتع من وجود مؤسسات وخدمات صحية، بما فيها أطباء متمكنون، وحتى من الزيارات جد النادرة والقليلة التي عادة ما تقوم بها مصالح الصحة الفرنسية نحو القرى والمناطق النائية الجزائرية، كانت مجرد

[1] عدي الهواري، **المرجع السابق**، ص 220.

[2] يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص 36.

زيارات من عام إلى عام تقوم بها لتغطية الباطن بالظاهر، ومحاولة بذلك إقناع العيون وكل من يرى لتجسيد فكرة الوجود الفرنسي الغاشم بالجزائر لدى الجزائريين.[1]

وبالتالي فإن الشعب الجزائري بجميع أطيافه وطبقاته قد الحق به الاستعمار الفرنسي الظالم جميع أنواع العذاب، وكل أسباب الوضاع المزرية التي كانت سائدة آنذاك والتي مست جميع الجوانب، الاجتماعية منها أو الاقتصادية،[2] والتي نجدها قد انعكست بالسلب وزادت الوضع المزري سوءا، إلى جانب السياسة الاستعمارية المنتهجة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، خاصة في الجانب المأساوي الصحي وأزمة البطالة والهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية، وعدم القدرة على التصدي لهذه الأزمات، والمشاكل العويصة، وحتى الحلول المؤقتة لم تعد تجدي نفعا.[3]

المبحث الثالث: انتشار ظاهرة الهجرة وأسبابها

أولا. انتشار ظاهرة الهجرة:

انتشرت ظاهرة الهجرة بشكل ملفت للانتباه في الجزائر عشية اندلاع الثورة التحريرية، وذلك عائد إلى عدة أسباب؛ اقتصادية، اجتماعية وحتى سياسية وعسكرية.

حيث غادرت الكثير من العائلات البلاد بحثا عن الأمن والأمان لتحسين المستوى المعيشي الذي صار خطيرا جدا خلال هذه الفترة،[4] جراء السياسة لاستعمارية المطبقة ضد الشعب الجزائري، من سياسة التجهيل والتفقير المعتمدة، أدت إلى هجرة الجزائريين للبحث عن لقمة العيش، ولم تؤد تلك الهجرة بالرغم من الفقر إلى انتشار

[1] أحمد الطالب الإبراهيمي، **من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية**، تر، حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 120.

[2] أحمد الطالب الإبراهيمي، **المصدر السابق**، ص 121.

[3] صاري جيلالي، **الأرياف الجزائرية عشية اندلاع حرب التحرير الوطنية**، مجلة الثقافة، ع84، نوفمبر-ديسمبر 1984، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، ص 199.

[4] محمد قريشي، **المرجع السابق**، ص 80.

الشيوعية بين البؤساء، بل كانت روح الإيمان والشبث بقيم الإسلام ومبادئه دوما الحصن الحصين والدرع المتين لهذا الشعب من الوقوع في الشرك.[1]

أدى الاضطراب الاقتصادي الذي سببه الاستعمار سلميا أو بالعنف، والسياسة الاقتصادية، وانتزاع الأراضي ومصادرتها واحتكار التجارة، وطرد السكان وإسكانهم في مناطق محيزة ومحددة، إلى التأثير بشدة في أنماط حياة سكان الجزائر، كان هؤلاء السكان الذين تعرضوا إلى الإقامة في أماكن ضيقة ومحصورة مجبرين على المكوث فيها مع المراقبة الاستعمارية، وخاصة سكان البدو والذين سلبت أراضيهم، مجبرين على تغيير نمط معيشتهم وتحسين وضعيتهم، فلجأوا إلى الهجرة كحل وحيد لهذا العناء والبؤس، الذي يعيشونه، وكذلك الفلاحين الذين يعتمدون في رزقهم على الزراعة والرعي، حيث نزعت منهم ملكياتهم وهدمت مراعيهم وسلبت منهم ثرواتهم الطبيعية وصدرت إلى الخارج، وبقوا دون مأوى دون طعام يعيشون حياة بائسة،[2] فلجأ الكثير منهم إلى الهجرة نحو البلدان العربية كالشام ومصر وليبيا وتونس والمغرب، هروبا من المعاناة التي يعيشونها تحت ضغط الاستعمار، حيث لم يكن هناك عملا منظما للأهالي، وانتشرت البطالة وزاد الوضع بؤسا، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لذلك اضطر الشعب الجزائري للهجرة، حيث كانت فردية متفرقة، ويرجع ذلك للاضطهاد الذي يعانيه الشعب الجزائري بفعل القوانين الإجرائية الاستثنائية ويأتي قانون الأهالي على رأسها.[3]

كانت فئة الفلاحين تحتل الأغلبية في أرقام الهجرة، حيث كانت مغلوبة عسكريا والتي جردت من روابطها القبلية، اضطرت بعد مواجهتها الاستعمار إلى التراجع والانطواء على ذاتها، حيث اتجهت مهاجرة نحو البلدان المجاورة.[4]

---

[1] صالح بن النبيلي فركوس، **المرجع السابق**، ص 225.

[2] جوان غيلسبي، **الجزائر الثائرة**، **المصدر السابق**، ص ص 96-97.

[3] شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصر (1818-1919م)**، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 35.

[4] جوان غيلسبي، **المصدر السابق**، ص ص 96-97.

ومن هنا ظهرت ظاهرة النزوح الريفي، حيث هاجر الكثير من الفلاحين نحو المدن بعد فقدان أراضيهم وانتشار البطالة لكون الزراعة والرعي مصدر رزقهم الوحيد حيث عنى هؤلاء سلبيات الهجرة، وتحملوا معاناة البطالة ومشقة التعب في سكك الحديد والمناجم ومخاطره.[1]

ومن المؤكد أن هناك دوافع حقيقية دفعت بالجزائريين إلى الهجرة وترك أوطانهم.

ثانيا. أسباب الهجرة:

- ✓المحاكم الزجرية.
- ✓طرد الجزائريين وتجريدهم من أراضيهم وحرمانهم من تغيير نمط طبيعة منتجاتهم إلى إنتاج الكروم، وبناء المستوطنات الأوروبية على حساب الأراضي الزراعية، التي تعتبر مصدر رزق الفلاح الجزائري.
- ✓محاولة طمس الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية ومحاولة إخراجهم عن الدين الإسلامي.
- ✓القوانين القاسية كقانون الأهالي وكذلك قانون التجنيد الإجباري.
- ✓الفقر الذي يعيشه الشعب الجزائري مقارنة مع الرخاء الذي يعيشه الأوروبيون.
- ✓خنق حريات الشعب الجزائري ومطاردته أمنيا.

حيث كان لسن هذه القوانين الزجرية واقع أليم في عواطف الشعب الجزائري ومس بكرامته، فعبر ساخطا على الحكومة معلنا لغضبه، وقد هاج هائجه، فأخذ كثيرا من الناس طريق الهجرة والتنقل في البلاد الإسلامية، شرقا وغربا.[2]

- ✓قانون التجنيد الإجباري كان من أكبر الأسباب المؤدية للهجرة.

حيث تعتبر مشكلة لتجنيد الإجباري التي قابلها الشعب الجزائري بالرفض، استمرت عملية التجنيد الإجباري للجزائريين وأخذت أعدادا كبيرة منهم إلى ميادين

---

[1] نصيرة براهمي، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة تبسة (1830–1954م)**، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 12.

[2] بشير كاشة الفرحي، **مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1852م)**، المؤسسة الوطنية للنشر، الرويبة، الجزائر، 2007، ص 141.

القتال، سواء من الجزائريين أو من المهاجرين في فرنسا، وتضاربت الروايات حول رقم الجنود الجزائريين[1]، فمنهم من يذكر بأن عددهم بلغ 200 ألف ومنهم من يصل الرقم إلى نصف مليون، لكن الرقم الذي يعترف به الفرنسيون هو أن المجندين من الجزائريين بلغ 232 ألف جندي، وهكذا يموت الجزائريون في حرب ليس لهم فيها ناقة ولا جمل.[2]

ونظرا لهذه الظروف القاسية لتي يعيشها الشعب الجزائري، حيث أصبح دخيلا في وطنه سجينا فيه، ففي سنة 1954م كثرت عمليات الاستيلاء على الأراضي بصورة بشعة، حيث كان ينزل مستعمر فرنسي فيختار الأرض التي يريد سواء كانت مأهولة أو لا، ويتم الاحتفاظ بها، وكان المالك الحقيقي للأرض آخر من يعلم، فلا يسأل حتى عن رأيه، ويتم إعطاء مبلغ من المال له، يسمى "تعويض" عن الطرد.

حيث تم طرد آلاف الجزائريين من منازلهم، ووقد دمرت مساكنهم وطردوا من املاكهم لمصلحة الفرد الأوروبي.[3]

وكذلك عند تراجع الاقتصاد وانتشار ظاهرة السوق السوداء في الجزائر، وغلاء المعيشة على حساب الجماهير البائسة الجزائرية، حيث أصبحت الإدارة الفرنسية توزع المؤونة والحبوب بالتقسيط في مدة 06 أشهر، فتدهورت الحالة الصحية وتزايدت أرقام الهجرة.[4]

حيث لاحظ شارل روبير أجيرون «فإن الهجرة –أي الهجرة من أجل العقيدة– أصبحت أكثر سلاحا سياسيا، وهو آخر سلاح في يد شعب جرد من وسائله المشروعة في إسماع، وفيما بعد تلمسان منذ عام 1911م هي التي تصبح المرحلة الأولى من هجرة عدد كبير من الأسرى إلى سوريا، لكي تهرب من البؤس والإساءات

[1] أنظر الملحق رقم (11)، صورة تبين فئة المجندون الجزائريون خلال الحرب العالمية الأولى، بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 324.

[2] مصطفى هشماوي، **المرجع السابق**، ص 21.

[3] ليون فيكس، **الجزائر، حتف الاستعمار**، تر، محمد عيتاني، د. ط، مكتبة المعارف، بيروت، د. س. ن، ص ص 65-67.

[4] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية، المرجع السابق**، ص ص 188-189.

المنعقدة، وشدة القوانين الاستثنائية والتهديد بالخدمة العسكرية الإلزامية، التي ترغم أناسا ملمين تحت لواء العلم الفرنسي على حرب مسلمين آخرين يمكن أن يكونوا مراكشيين».

ونظرا للأوضاع السيئة التي يعيشها الشعب الجزائري خارج البلاد من ناحية التمييز العنصري بين العمال الأوروبيين والجزائريين والظلم، أدركوا إدراكا تاما أنه لابد من التفكير في حل للخروج من هذه القيود، وأنه يجب مُلاحمة الشعب وتحفيزه في الاندفاع نحو الثورة الجزائرية،[1] فكان الظلم الدافع الأساسي لتفجير الثورة الجزائرية وإذا اشتد الظلم على أمة فبشر باستقلالها، وذلك ما كان يتنبأ به الإمام عبد الحميد بن باديس على صفحات مجلة الشهاب، والشعب الجزائري متحمس، ودليل ذلك قول فرحات عباس: «لا يوجد حل آخر غير الرشاشات»، لأن الظلم صار مخيم في كل المجالات، وصارت الجالية الأوروبية تسيطر على كافة الميادين، حينها كان لابد من الانفجار، خاصة حين المقارنة بين المستوى المعيشي الذي تعيشه الجالية الأوروبية ونظيره الذي يعيشه الجزائريون، أناس في أعلى القمة وأناس آخرون في القاع، لأن الجالية الأوروبية كانت تفعل أي شيء للمحافظة على امتيازاتها، فهي كالسرطان راحتها من شقاء الشعب الجزائري، فلا حل لهذا الأمر المظلم والواقع المتدهور سوى حمل السلاح، واندفعت في مقدمة ذلك فئة الفلاحين والعمال المهاجرين الذين طردوا من أراضيهم.[2]

[1] سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة**، تر، حافظ الجمالي، ط. خ، الدار المصرية اللبنانية بإذن من دار القصبة، الجزائر، 2003، ص ص 24-25.

[2] براهمة بلوزاع، **نظرة على الجزائر بين (1947-1962م) من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة، الأسبوع، الصباح نموذجا)**، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2015، ص 88.

وأخيرا نستنتج أن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية على الجزائر عامة والشعب الجزائري خاصة كانت من أهم الأسباب التي دفعت بالشعب الجزائري نح الثورة الجزائرية لاسترجاع ما نهب وسلب منه، وكانت فئة الفلاحين والعمال المزارعين من ضمن الأوائل المندفعين نحو الثورة، لأنهم كانوا الأكثر تضررا، حيث سلبت أراضيهم ومزارعهم وعانوا الأمرين من سياسة التجهيل والتفقير، كانت هذه المعاناة حافزا دفع بهم إلى تفجير الثورة الجزائرية.

خـــــــــاتـمة

مـن خـلال دراسـتنا لموضـوع البحـث: الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي الجزائـر عشـية الثـورة التحريريـة (1945-1954م) توصـلنا إلـى جملـة مـن الاسـتنتاجات نوردها في الآتي:

✓إن الوضـع العـام فـي الجزائـر خـلال الحـرب العالميـة الثانيـة (1939-1945م) تميـز بأوضـاع مزريـة وجـد متـدهورة، حيـث انهيـار الاقتصـاد الجزائـري واسـتحواذ السلطات الفرنسية على كل مجالات الاقتصاد الجزائري.

✓تراجـع الاقتصـاد الجزائـري فـي جميـع مجالاتـه التجاريـة والزراعيـة وحتـى الصـناعية وانتشـرت المجاعـة والفقـر والجـوع فـي حـين تمتـع الأوروبيـون بالرفاهيـة والعـيش الرغيـد لأن فرنسا وضعت في مقدمة أولوياتها تغذية الوطن الأم (فرنسا) أولا.

✓أمـا الواقـع الاجتمـاعي كـان مـزري، حيـث عـانى الشـعب الجزائـري مـن مختلـف أنـواع البؤس والحرمان والظلم.

✓كذلك غلاء المعيشة وانتشار السوق السوداء بشكل رهيب.

✓ولـم تكـن الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة عشـية انـدلاع الثـورة الجزائريـة (1945-1954م) أحسـن حـالا مـن الأولـى، حيـث تميـزن هـذه الفتـرة بأوضـاع جـد صعبة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

✓ترتـب عـن الوجـود الاسـتعماري والسياسـة الفرنسـية فقـدان كافـة الحقـوق السياسـة للشعب الجزائري.

✓اسـتهدفت السياسـة الفرنسـية المقومـات الأساسـية للشخصـية الجزائريـة، كالـدين الإسـلامي واللغـة العربيـة والأخـلاق السـامية، حتـى أنهـا اعتبـرت اللغـة العربيـة لغـة أجنبية، واللغة الفرنسية لغة رسمية.

✓عمـل الوجـود الاسـتعماري الفرنسـي علـى نهـب المـوارد الطبيعيـة ومصـادرة الأراضـي الزراعيـة لصـالح المعمـرين، حيـث شـيدت عليهـا مئـات المراكـز الاسـتيطانية وإيـواء المهـاجرين الأوروبيـين، ممـا أدى إلـى تغيـرات عميقـة فـي البنيـة الاقتصـادية والاجتماعية ووسعت الهوة بين الأهالي والأوروبيين أكثر فأكثر.

✓كمـا تراجـع الاقتصـاد الجزائـري التقليـدي وإلحاقـه بالاقتصـاد الفرنسـي نظـرا للسياسـة الفرنسية التي عملت على تشويه بنيته.

✓حيـث عملـت السـلطات الفرنسـية علـى مختلـف التجـارب الزراعيـة لتوجيـه الإنتـاج الزراعـي لخدمـة اقتصـادها ومصـدرا لتمـوين مصـانع فرنسـا بـالمواد الأوليـة علـى حسـاب المحاصـيل الغذائيـة كـالحبوب، سـعيا وراء الـربح السـريع دون مبـالاة بـالمجتمع الجزائـري كمـا دمـرت الصـناعة التقليديـة بعـدما كانـت فـي الواجهـة قبـل الاحـتلال الفرنسـي، أمـا التجارة كانت أسوء حالا وتراجعت تراجعا ملحوظا بسبب احتكارها من قبل المعمرين.

✓اسـتحواذ الكولـون علـى الاقتصـاد الجزائـري ومحاولـة السـلطات الفرنسـية تحسـين الوضـع الاقتصـادي وإدخـال آليـات لتطـويره، وتحسـين وضـعية الفلاحـين، مـا هـو فـي الأسـاس إلا سياسـة تفقيـر اعتمـدت لإفقـار الفـلاح الجزائـري وإبقائـه فـي دائـرة التخلـف وجعله مقيدا بالقطاع الزراعي الاستعماري وخادما له.

✓تـدهور الحالـة المعيشـية للسـكان الجزائـريين لأدنـى المسـتويات فـي العـالم، وأصـبح الأهـالي الجزائـريين فقـراء مجـردين مـن أراضـيهم مبعـدين إلـى المنـاطق الجبليـة الـوعرة فتحول بذلك الجزائريين من ملاك إلى عمال مزارعين يستعين بهم المستوطنين.

✓اتسـمت الأوضـاع الاجتماعيـة بالتـدهور وأصـبحت تفتقـر إلـى أبسـط آليـات الحيـاة فـي حـين يـنعم المسـتوطنين بالرفاهيـة ويسـتغلون الشـعب الجزائـري فـي مختلـف الأعمـال الشاقة، حيث يعمل كخماس في أرضه.

✓أيضـا شـهدت هـذه الفتـرة نقصـا ملحوظـا فـي الإنتـاج الحيـواني بعـد تقلـيص مسـاحة الرعـي أو انعـدامها، مـع منـع الرعـي فـي الغابـات وغـلاء سـعر المراعـي فاضـطر هـؤلاء إلى الهجرة.

✓انتشـار ظـاهرة البطالـة بشـكل رهيـب، حيـث مسـت معظـم الجزائـريين، فتضـاءلت الأجـور وانخفضـت المـداخيل، كمـا انتشـرت ظـاهرة السـوق السـوداء وارتفعـت الأسـعار والمضـاربة، وذلـك نتيجـة للسياسـة الاقتصـادية الفرنسـية المفروضـة علـى الشـعب الجزائري.

✓إن تـدهور الوضـع المعيشـي للجزائـريين وسـوء أحـوالهم كـان سـببا أكيـدا للهجـرة الجزائريـة الداخليـة والخارجيـة بحثـا عـن الأمـن والأمـان مـن جهـة وبحثـا عـن مصـدر للـرزق ورفـع مسـتوى الحيـاة ولـو بـأبخس الأثمـان، رغـم معانـاة الهجـرة هروبـا مـن تحكـم الكولون في اقتصاد الجزائر، وسياسة التمييز العنصري.

✓انتشـار الأوبئـة والأمـراض وتـدهور الوضـع الصـحي وسـوء التغذيـة وانعـدام الرعايـة الصحية نتيجة للسكن الفوضوي وسط الأكواخ.

✓ارتفـاع الزيـادة الديمغرافيـة خـلال تلـك الفتـرة بأعـداد هائلـة، وذلـك يعـود إلـى الوضـع المعيشـي المـزري والفقـر، والأوضـاع الصـحية المتـدهورة، رغـم هـذه الزيـادة إلا أن هـذه الأوضاع كانت سببا في زيادة الوفيات في الجزائر.

✓انعكسـت هـذه الأوضـاع سـلبا علـى الجزائـر مـن حيـث تـدني المسـتوى الصـحي وانتشـار الأمـراض، وأخطرهـا مـرض السـل الـذي حصـد الملايـين مـن الأهـالي إضـافة إلـى ارتفـاع نسـبة البطالـة لأن معظـم الأهـالي كـانوا يعتمـدون علـى الأرض فـي تحصـيل رزقهم، مما أدى بهم إلى الهجرة.

✓كانـت لـذلك انعكاسـات تحفيزيـة دفعـت بالشـعب الجزائـري إلـى التفكيـر فـي اسـترجاع مـا ضـاع منـه وسـلب منـه، وكانـت فئـة الفلاحـين والعمـال الجزائـريين السـباقين فـي الانـدفاع نحـو الثـورة الجزائريـة، لأنهـم الأكثـر تضـررا مـن السياسـة الاسـتعمارية، بعـد الاستيلاء على أراضيهم وتهجيرهم من الوطن.

✓وأخيـرا نسـتطيع القـول إن تـدهور الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة ي الجزائـر عشـية انـدلاع الثـورة التحريريـة (1945-1954م) كانـت سـببا مـن أسـباب تفجيـر الثـورة التحريرية 1954م.

الملاحق

ملحق رقم (01)

صورة تبين رصيف الحبوب بميناء وهران سنة الموجهة نحو فرنسا[1]

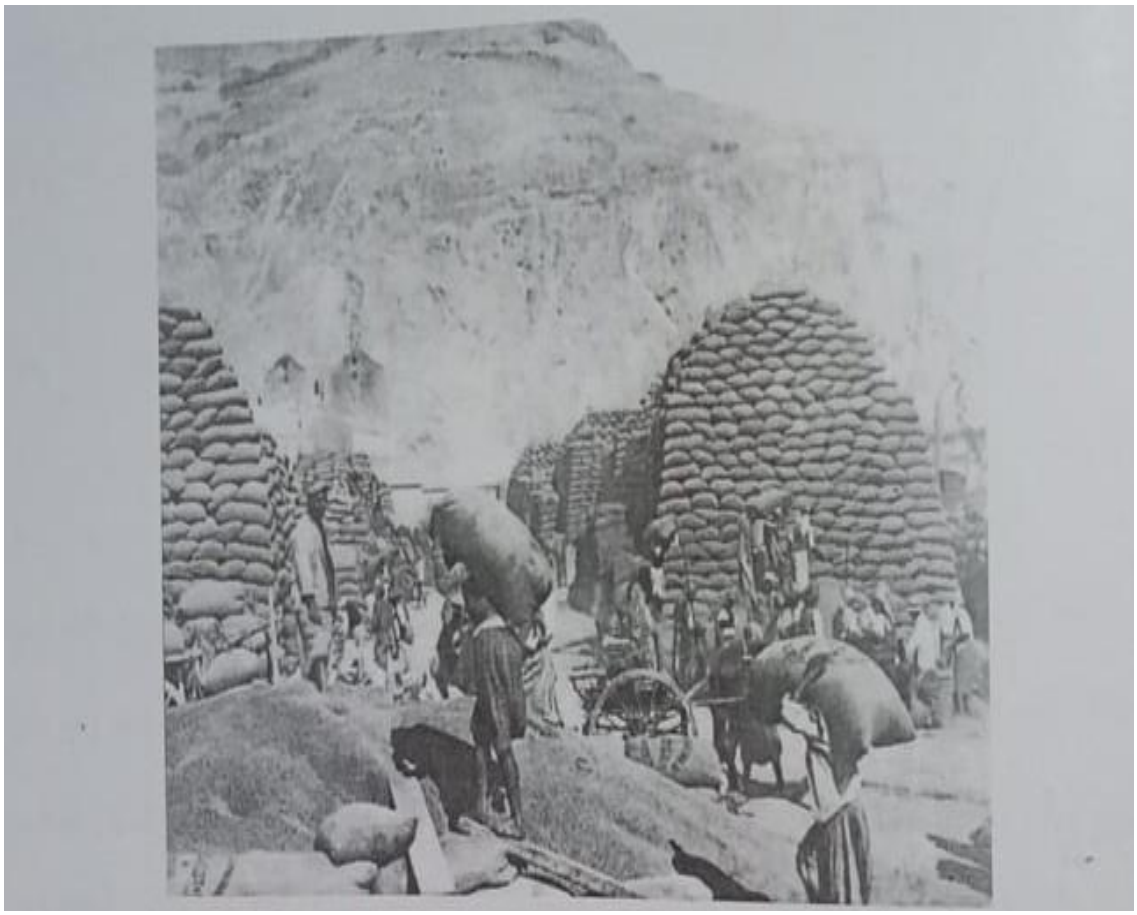

[1] بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 267.

ملحق رقم (02)

يمثل جدول مقارن بين الإنتاج الزراعي والحيواني في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية[1]

	1939	1942	1944	1945
الحبوب	16.9 مليون قنطار	7.6 مليون قنطار	7.6 مليون قنطار	6.4 مليون قنطار
القمح	7.9 مليون قنطار	4.7 مليون قنطار	3.8 مليون قنطار	1.6 مليون قنطار
زيت المصبرات	67 ألف قنطار	96 ألف قنطار	67 ألف قنطار	48 ألف قنطار
زيت	6.4 مليون قنطار	202 ألف قنطار	106 ألف قنطار	81 ألف قنطار
الأغنام	6.4 مليون رأس	5.5 مليون رأس	5.8 مليون رأس	5.3 مليون رأس

[1] قرير سليمان، **تطور الاتجاه الثوري والحدودي في الحركة الحدودية الجزائرية (1940–1954م)**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص 300.

ملحق رقم (03)

صورة تبين تصدير الماشية من الجزائر إلى فرنسا[1]

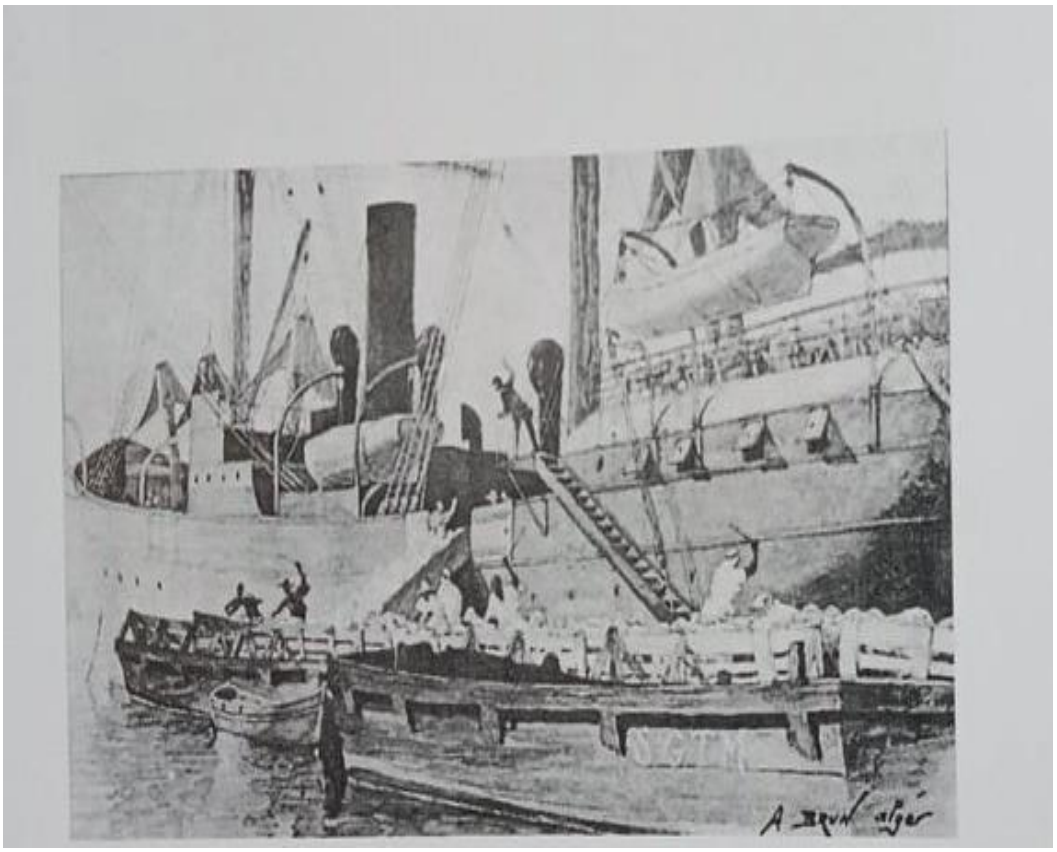

[1] بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 261.

ملحق رقم (04):

صورة تبين أوضاع اقتصادية مزرية بالنسبة للجزائريين ومعاناة الفلاح الجزائري في عملية الحرث البدائية[1]

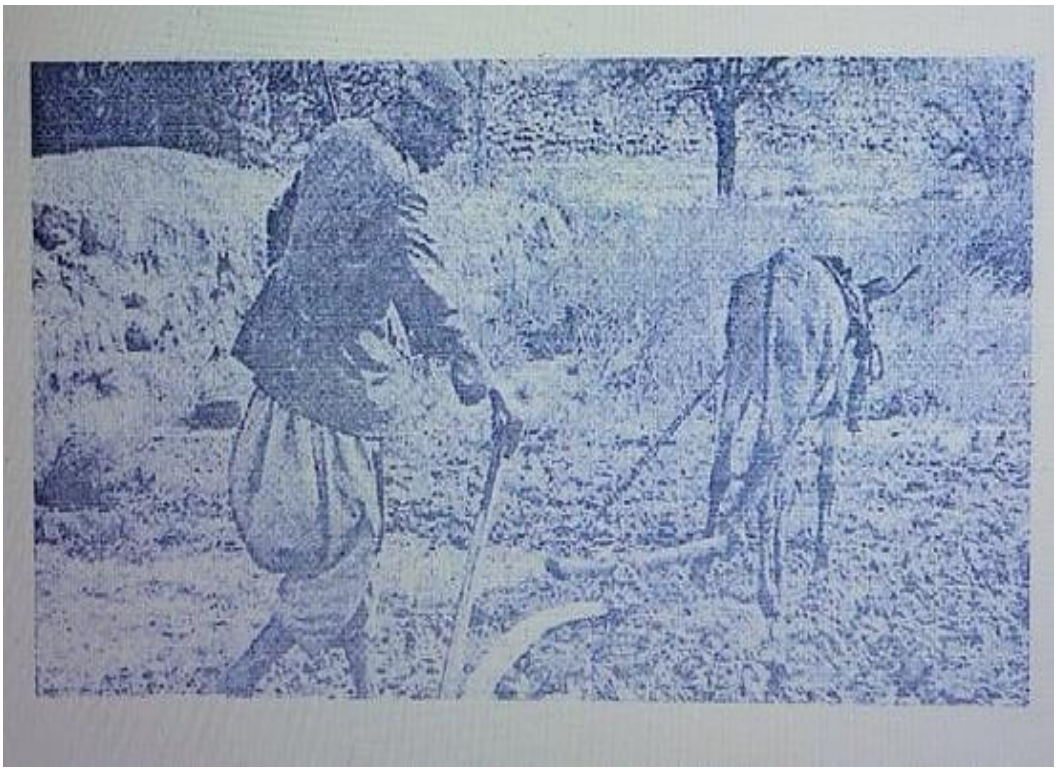

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، **المرجع السابق**، ص 70.

ملحق رقم (05)

صور تبين عملية الحصاد وجني منتوج البطاطس للجزائريين بأدوات تقليدية خلال الاستعمار الفرنسي[1]

[1] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، **المصدر السابق**، ص ص 789-790.

ملحق رقم (06):

صورة توضح استغلال الجزائريين في مزارع المستوطنين[1]

[1] بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 263.

ملحق رقم (07)

صورة الأساليب الزراعية الأوروبية الحديثة بالجزائر بوادي الصومام[1]

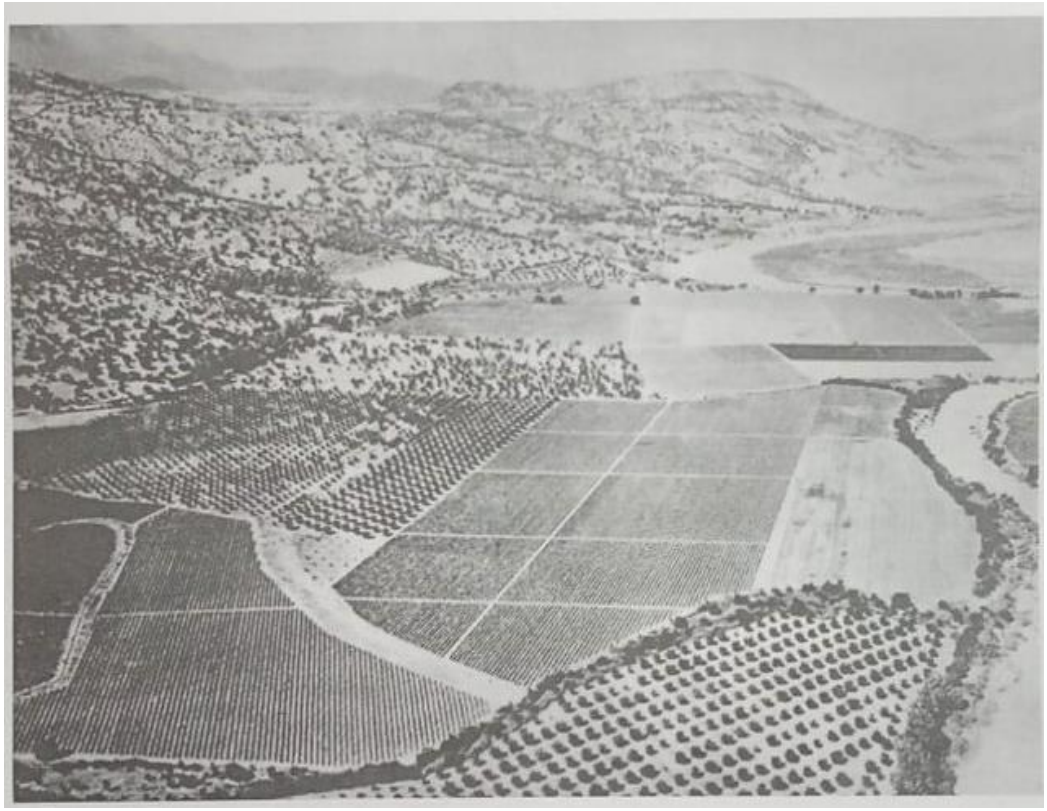

[1] بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 266.

الملحق رقم (08)

جدول يوضح انتشار الأمراض الخطيرة التي كانت منتشرة في الجزائر:[1]

المرض	التيفوس	الجدري	الحصبة	التيفوئيد	الدفتيريا	حمى المستنقعات	جروح المعدة
1945	1115	51	1034	1356	525	151	684
1946	885	02	565	2451	522	3156	223
1947	506	/	533	1705	571	44	311
1948	206	/	422	551	551	43	291
1949	99	/	314	670	652	05	199
1950	118	/	146	1030	805	03	105
1951	107	/	102	859	577	02	10
1952	86	/	86	891	581	02	03
1953	55	/	56	576	600	/	02
1954	29	/	67	546	494	/	/

[1] محمد قريشي، **المرجع السابق**، ص ص 112-113.

ملحق رقم (09)

جدول مقارن بين فئة العمال الجزائريين والمعمرين عبر القطاعات الاقتصادية الثلاثة ونسبة البطالة لدى الجزائريين[1]

القطاعات الاقتصادية	الأوروبيون		الجزائريون	
	عدد العمال	النسبة المئوية	عدد العمال	النسبة المئوية
القطاع الزراعي	48059	%14.5	/	%87.8
القطاع الصناعي	94000	%28.4	132000	%04.2
القطاع التجاري	89000	%57.1	252000	%08
المجموع	331059	%100	384000	%100

[1] عمار هلال، **المرجع السابق**، ص 311.

الملحق رقم (10)

جدول يمثل عدد الطلبة الجزائريين والتخصصات المختلفة بالجامعة خلال سنة 1954م:[1]

التخصص	عدد الطلبة الأوروبيين	عدد الطلبة المسلمين	مجموع الطلبة	النسبة المئوية للطلبة المسلمين
الحقوق	1528	179	1707	%10.48
الطب	714	110	824	%13.34
الصيدلة	369	34	403	%08.34
الأدب	1175	192	1547	%12.76
العلوم	762	06	768	%0.78
المجموع	4548	501	5049	%9.72

[1] شارل روبير أجيرون، **المصدر السابق**، ص 175.

ملحق رقم (11)

صورة تبين فئة المجندون الجزائريون خلال الحرب العالمية الأولى[1]

مجندون جزائريون إبان الحرب العالمية الأولى – أكتوبر 1917

[1] بشير بلاح، **المرجع السابق**، ص 324.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا. المصادر:

I. المذكرات الشخصية:

1. عمر بوداوود، **من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل**، د. ط، دار القصبة، الجزائر.

2. محمد صايكي، **شهادات من قلب الجزائر**، تر، محفوظ اليزيدي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

3. مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج (1898–1938م)**، تر، محمد المعراجي، منشورات AWEP، 2007.

II. المصادر باللغة العربية:

4. ابن العقون عبد الرحمان إبراهيم، **الكفاح القومي والسياسي من خلال المذكرات المعاصرة الفترة (1947–1954م)**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

5. أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، ط2، نشر دار الكتاب، الجزائر، 1963.

6. أحمد توفيق المدني، **هذه الجزائر**، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1996.

7. أحمد طالب الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

8. شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصر (1818–1919م)**، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2008.

9. شارل أندري فافرود، **الثورة الجزائرية**، تر، عبد الرحمان وسالم محمد، منشورات دحلب، 2010.

10. فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر، أبو بكر الرحال، مطبعة دار القصبة، الجزائر، 2005.

11. فيليب رفلة، **جمهورية الجزائر سياسيا واقتصاديا وطبيعيا**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1956.

12. محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر، نجيب عباد صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 2007.

13. هنري كلود وآخرون، **الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي**، تر، محمد عيناتي، منشورات مكتبة المعارف، بيروت.

ثانيا. المراجع:

I. الكتب باللغة العربية:

14. إبراهيم مياسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر (1830–1962م)**، د. ط، دار هومة، الجزائر، 2008.

15. أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1996.

16. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1930–1945)**، ج3، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

17. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، (1930–1945م)**، ج3، دار نافع للطباعة، القاهرة، 1977.

18. أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ج3، ط. خ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

19. أحمد توفيق المدني، **جغرافية القطر الجزائري**، ط2، المطبعة العربية، الجزائر، 1952.

20. أحمد مهساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

21. احميدة عميراوي، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830–1945م)**، ط. خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007.

22. إدريس خيضر، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830–1962م)**، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2006.

23. أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الوطنية الجزائرية ما بين (1956 و1962)**، دار هومة، الجزائر، 2005.

24. إسماعيل سامعي، **انتفاضة 08 ماي 1945، قالمة ومناطقها**، مديرية التربية الجامعية، قالمة، الجزائر، 2004.

25. البخاري حمانة، **فلسفة الثورة الجزائرية**، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط1، وهران، 2005.

26. براهمية بلوزاع، **نظرة على الجزائر بين (1947–1962م) من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة، الأسبوع، الصباح نموذجا)**، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2015.

27. بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، ط1، دار الشورى، بيروت، 1982.

28. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989م)**، د. ط، دار المعرفة، الجزائر، د. س. ن.

29. بشير كاشة الفرحي، **مختصر وقائع وأحداث ليل الاستعمار الفرنسي للجزائر، (1830–1962)**، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 2004.

30. بكار محمد الصالح بن جلول، **رائد الحركة المطلبية في الجزائر (1830–1955م)**، ط1، دار الأصول للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، 2009.

31. بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962م)**، ج1، ط. خ، الجزائر، 2008.

32. بنيامين سطورا، **مصالي الحاج رائد الحركة الجزائرية**، عماري الصادق ماضي مصطفى، د. ط، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، د. س. ن.

33. بنيامين سطورا، **مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائر (1888–1974م)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1939.

34. بهلول حسن، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة (تجديد ونظام دمجه في الثورة الزراعية)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

35. جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتعليم، 1994.

36. جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، د. ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

37. جمال قندل، **إشكالية تطور وتوسيع الثورة الجزائرية (1954–1956م)**، ج1، د. د. ن، د. ب. ن، د. س ن.

38. جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830–1962م)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.

39. حياة سيدي الشيخ صالح، **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1871–1895م)**، دار الهدى، الجزائر، 2012.

40. خيضر إدريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830–1962م)**، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2006.

41. رابح تركي، التعليم **القومي والشخصية الجزائرية (1931–1956م)**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

42. صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

43. صالح بن النبيلي فركوس، **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830–1962م)**، د. ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، حي النصر 150 سكن الحجار، عنابة، د. س. ن.

44. الطاهر جبلي، **دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954–1962م**، د. ط، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

45. الطاهر زهروني، **التعليم القومي في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، د. ط، موفم للنشر، د. س. ن.

46. عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس سنة 1879م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

47. عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر**، د. ط، دار هومة، الجزائر، د. س. ن.

48. عبد العزيز بوتفليقة، **النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)**، منشورات Anep، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008.

49. عبد القادر حليمي، **جغرافية الجزائر طبيعة، بشرية، اقتصادية**، ط2، مطبعة الإنشاء، دمشق، 1968.

50. عبد الكريم بوصفصاف، **الفكر العربي الحديث والمعاصر**، دار الهدى، الجزائر، 2005.

51. عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر**، محاولة لدراسة التنمية الرأسمالية في الجزائر عامين (1939-1962م).

52. عبد الوهاب بن خليفة، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، دار طيصلة، د. م. ن، 003.

53. عدة بن داهة، الاستيطان **والصراع حول ملكية الأرض إبان فترة الاحتلال للجزائر (1830–1962م)**، ج2، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، حي الفاتح رقم 05 حمام الضلعة، المسيلة، الجزائر، د. س. ن.

54. عمار بحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

55. عمار بحوش، **العمال الجزائريين في فرنسا**، ط. خ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

56. عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ، ما قبل التاريخ إلى غاية 1962م**، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

57. عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

58. عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م، د. ط**، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2012.

59. عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1962)**، د. ط، دار المعرفة، الجزائر، د. س. ن.

60. الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية (1954–1958م) دراسة في السياسات والممارسات**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

61. الفوضيل الورثلاني، **الجزائر الثائرة، د. ط**، دار الهدى، الجزائر، 2009.

62. مبارك بن محمد الهيلالي الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، د. س. ن.

63. محفوظ قداش، **جزائر الجزائريون (1830–1954م)**، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، منشورات ANEP.

64. محمد الشريف عباس، **من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)**، ط. خ بوزارة المجاهدين، الجزائر.

65. محمد الصالح الصديق، **الجزائر بلد التحدي والصمود**، موفم للنشر، الجزائر، 2007.

66. محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط2، دار الحكمة لنشر، الجزائر، 2015.

67. محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014.

68. محمد بلقاسم حسن بهلول، **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

69. محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919–1939م)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

70. مسعود فلوسي، **مذكرات الرائد مصطفى مراردة ابن النوي القائد بالنيابة للناحية الأولى التاريخية "أوراس النمامشة، من أبريل 1959م إلى أبريل1960م**، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، ط2، د. د. ن، 2014.

71. مصطفى طلاس وبسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، ط1، دار الشورى، بيروت، 1982.

72. مصطفى هشماوي، **جذور أول نوفمبر 1954م في الجزائر**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.

73. مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

74. ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792–1830م)**، ط2، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر، 2012.

75. يحي بوعزيز، السياسة **الاستعمارية من خلال حزب الشعب الجزائري (1830–1954)**، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، 2009.

76. يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري من خلال حزب الشعب الجزائري (1830–1954)**، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، 2009.

II. الكتب المترجمة:

77. أحمد الطالب الإبراهيمي، **من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية**، تر، حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.

78. آلان سافري، **ثورة الجزائر**، تر، كلاس، دمشق، 1961.

79. بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954م**، تر، حاج مسعود، ط2، دار الشابطية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

80. ثابت رضوان عناد، **08 ماي 1945م في الجزائر**، تر، عناء ثابت، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

81. جوان غليسبي، **الجزائر الثائرة**، تر، خيري حماد، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961.

82. جيلالي صاري، محفوظ قداش، **المقاومة السياسية (1900–1954م) الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر، عبد القادر بن حارث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

83. حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تر، محمد العربي الزبيري، د. د. ن، الجزائر، 2007.

84. سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة**، تر، حافظ الجمالي، ط. خ، الدار المصرية اللبنانية بإذن من دار القصبة، الجزائر، 2003.

85. سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين دراسة حول تاريخ الجزائر**، تر، محمد حافظ الجيلالي، ط. خ، دار القصبة، الجزائر،2012.

86. سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، تر، كميل قيصر داغر، دار الحداثة، بيروت، 1981.

87. شارل أندري فافرود، **الثورة الجزائرية**، تر، عبد الرحمان وسالم محمد، منشورات دحلب، 2010.

88. شارل روبير أجيرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا (1871–1919م)**، تر، حاج مسعود وعربي الزبيري، دار الكتاب، الجزائر، 2007.

89. شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير**، ج2، تر، المعهد العربي العالي، دار الأمة، الجزائر، 2013.

90. شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر، حمداوي إبراهيم صحراوي، شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

91. شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ط1، تر، عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.

92. عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية**، تر، عباس فيصل، مراجعة د/ خليل أحمد، ط2، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، 1962.

93. عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث**، ط1، تر، فيصل عباس، دار الحداثة، بيروت، 1981.

94. عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830–1960م)**، تر، جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

95. ليون فيكس، الجزائر، **حتف الاستعمار**، تر، محمد عيتاني، د. ط، مكتبة المعارف، بيروت، د. س. ن.

96. محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، تر، أحمد بن البار، ط. خ بوزارة المجاهدين، ج2، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2008.

97. مصطفى الأشرف، **أعلام ومعالم ومآثر عن الجزائر منسية**، تر، أحمد بن علي، دار القصبة للنشر، الجزار، 2007.

98. مصطفى الأشرف، **الأمة والمجتمع**، تر، حقي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007.

99. مصطفى خياطي، **لأوبئة والمجاعات في الجزائر**،تر، خضر بن يوسفي، د. ط، منشورات ANEP، د. م. ن، د. س. ن، ص ص 114-115.

100. مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر**، دراسة مقارنة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي، تر، سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1980.

III. الكتب باللغة الأجنبية:

101. BEN ACHNHOU. Abdelatif**, Formation du sous-développement capitalisme (1830-1882),** 6éme édition, O.P.U, 1976.

102. Mahfoud Kadach: Histoire du nationalisme Algérien, OP Tom, e02, éd EWIF Alger, 2003.

103. Mathe Gandi, la famme chaoui de l'aures, chihabe awal, Algeria, 1998, http//www.marefa.org.

IV. الرسائل والمذكرات:

104. حدة بولافة، **واقع المجتمع المدني إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011.

105. رشيد مياد، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير الثورة التحريرية**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا بوزريعة، الجزائر، 2014-2015.

106. شايب غزواني قدادرة، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934-1954م)**، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه تحت إشراف عبد الرحيم سكفالي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

107. شبوب محمد، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2014.

108. عناد عامر، **شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2016-2017.

109. قرير سليمان، **تطور الاتجاه الثوري والحدودي في الحركة الحدودية الجزائرية (1940-1954م)**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.

110. كريمة بلحسين، **الحياة السياسية في قسنطينة (1930–1939م)**، رسالة للحصول على ديبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1984.

111. كمال بيرم، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية خلال فترة الاحتلال الفرنسي (1940–1945م)**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.

112. محمد قريشي، **الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى (1945–1954م)**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الجزائر، 2001-2002.

113. محمد محدادي، **الحركة الإصلاحية للأوراس ودورها الثقافي والاجتماعي إبان الفترة الكولونيالية (1931–1956م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر والحديث، (تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلوم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

V. الجرائد والمجلات والمقالات:

114. جريدة المقاومة الجزائرية (**لسان حال جبهة التحرير الوطني**)، ط3، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م.

115. **جريدة** المنار، ع5، 21 ماي 1901م، ط1، دار البصائر للتوزيع والنشر، الجزائر، 2007.

116. ساعد محمد، **محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري**، طلبة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017-2018.

117. صاري جيلالي، **الأرياف الجزائرية عشية اندلاع حرب التحرير الوطنية**، مجلة الثقافة، ع84، نوفمبر-ديسمبر 1984، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر.

118. عمار هلال، **الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة**، مجلة الذاكرة، ع3، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

119. مفدي زكرياء، **اللهب المقدس**، موفم للنشر، الجزائر، 2007.

120. نصر الدين سعيدوني، **من أحداث 08 ماي 1945م**، مجلة الذاكرة، ع2، الجزائر، 1995.

121. نصيرة براهمي، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منطقة تبسة (1830–1954م)**، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

122. هواري قبايلي، **الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع1، (جانفي-ديسمبر 2007).

الملخص:

تعد فترة (1945–1954م) من أهم الفترات التي مر بها الشعب الجزائري أثناء الاستعمار الفرنسي، باعتبارها فترة تاريخية حاسمة ومحطة تاريخية هامة في تاريخ الثورة الجزائرية، حيث شهدت الجزائر خلال هذه الفترة أوضاعا اقتصادية واجتماعية مزرية وجد متدهورة، من اغتصاب أراضيهم والتي تعتبر مصدر رزقهم الوحيد إلى تجريدهم من حقوقهم الاجتماعية ليصبحوا دخلاء في أراضيهم، فتحولوا من ملاك إلى خماسين في أراضيهم، جراء السياسة الاستعمارية الفرنسية المطبقة في حقهم سياسة التهجير والتجريد ومصادرة الأراضي وسياسة التجهيل والتفقير، حيث كان هدفها تجريد الشعب الجزائري من كل مقومات الحياة الاجتماعية، وأثر ذلك سلبا على الواقع الاجتماعي وأصبح الشعب الجزائري يعيش حياة مليئة بالبؤس والحرمان والفقر والجهل وانتشار الأمراض، وأخيرا إن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كان سببا ودافعا في تفجير الثورة الجزائرية.

Summary:

The period of 1945-1954 is one of the most important periods that the Algerian people went through, as it was considered a decisive and important historical period in the history of the Algerian revolution.

During this period, Algeria witnessed deteriorating economic and social conditions, from the usurpation of their lands, which was considered their only source of livelihood, to stripping them of most of their rights, whether social or economic.

It was represented in the displacement, dispossession and confiscation of lands along with ignorance and impoverishment, with the aim of eliminating all personal and national resistances of the Algerian people, and this negatively affected the social reality of deprivation, misery, poverty and the spread of diseases, as well as the economic reality deteriorating conditions.